

السنة الثالثة - الفصل الأول

كلية الإعلام - قسم العلاقات العامة والإعلان

العلاقات العامة الدولية

2023

نشأة العلاقات العامة الدولية

ظهر مفهوم العلاقات العامة الدولية بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام 1648، حيث بُرِزَ لأول مرة مفهوم الدولة الحديثة والنظام الدولي، ولم تعد أوروبا المكان الوحيد الذي تُوجَدُ فيه الدول القومية وخاصةً أن الشعوب النامية حصلت على استقلالها، وبالتالي اتسع مفهوم المجتمع الدولي الذي أصبح يضم العديد من الدول الأخرى إلى جانب أوروبا.

وقد جاءت معاهدة وستفاليا لإقامة صلح بسيادة الدولة السياسية بدلاً من سيادة الدولة الدينية، ولكن ظهرت العلاقات العامة الدولية كتخصص بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا، فاتسمت هذه المرحلة بظهور تدفقات رأس المال والشركات متعددة الجنسيات، وتزايد العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول، وسرعة التطورات في تقنيات الاتصال، كانت من أهم الأمور لظهور علاقات عامة دولية وظهور العالم المعاصر بحيث أصبح العالم قرية عالمية صغيرة، فشبكة الويب العالمية زادت من التواصل بين الحضارات والثقافات وأدت إلى ظهور حقبة جديدة من الاتصالات من خلال القضاء على الجغرافيا والمسافات التي يتزايد فيها التبادل الاقتصادي والسياسي بسرعة، وثورة الاتصالات والمعلومات التي قربت العالم بشكل كبير، وظهور دول إلى جانب الدول القومية والتي تشتراك معها بعلاقات عامة دولية، والشؤون الداخلية والخارجية في السياسة، وطمس الحدود المحلية والدولية في الساحة الاقتصادية والساحة الثقافية في العالم الجديد الذي شكلته العولمة، كما ظهرت فترة الاعتماد المتبادل بين الدول وهذا أدى إلى مناهج جديدة في نظرية الاتصال والممارسة وهو النظام العالمي، والذي يمكن وصفه بأنه فكر عالمي، فهنا كانت بداية للمنظمات الدولية، أن تبرز مع فرص الاتصال كما كان لفترة الحرب العالمية الثانية دوراً في بروز العلاقات العامة الدولية وتأسيس المدارس التي اهتمت بدراسة وتحليل وتقدير الواقع والأحداث الدولية.

كما اتَّخذ مفهوم إنشاء رابطة علاقات عامة دولية شكلاً ملموساً لأول مرة في نوفمبر ١٩٤٩ خلال اجتماع في لندن بين اثنين من الهولنديين وأربعة من ممارسي العلاقات العامة البريطانيين، أثناء مناقشة أنشطتهم، ظهرت فكرة تنظيم ممارسي العلاقات العامة في المجتمع بهدف رفع معايير ممارسة العلاقات العامة في مختلف البلدان وتحسين جودة وكفاءة ممارسيها. وزيادة الوعي بأهمية العلاقات العامة الدولية بينما تأسست الرابطة الدولية للعلاقات العامة رسمياً في اجتماع عقد في مجلس الوزراء في لندن بتاريخ ١ مايو عام ١٩٥٥ وتعيين أول مجلس للعلاقات العامة الدولية.

لم يوضع مفهوم محدد للعلاقات العامة الدولية، فلم يتفق الباحثين على مفهوم واحد وذلك بسبب تشعب المهام التي تقوم بها بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها. لكن العلاقات العامة الدولية مقارنة مع مجالاتها المختلفة تتفق بأنها دولية أي أنها تتجاوز الحدود القومية، وإن الاختلافات الثقافية التي تواجهها العلاقات العامة الدولية هي موضوع مهم بحد ذاته وذلك يرجع إلى أهمية تكيفها مع الثقافة التي تطأطها.

أولاً: مفهوم العلاقات الدولية وتعريفها:

أ- تعريفات متفرقة

1. تعريف نيكولاس سبيكمان:

قدم نيكولاس سبيكمان مفهوماً عاماً غير محدد لعلم العلاقات الدولية ما يجعل منه حقلًا يمكن له أن يشتمل على نشاطات وواقع مختلفة ومتداخلة.

حيث يعرف سبيكمان علم العلاقات العامة الدولية بأنه "العلاقات بين أفراد ينتمون إلى دول مختلفة".¹ يركز سبيكمان في تعريفه على العلاقات غير الرسمية بين الدول، وهو تعريف أقرب إلى تعریف القانون الدولي الخاص في أيامنا هذا، هذا ما تنبه له سبيكمان نفسه حيث استكمل تعريفه السابق بتعریف آخر يحدد فيه معنی السلوك الدولي بأنه: "السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود أو سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى".²

2. تعريف د.ريمون حداد:

يعرف د. حداد علم العلاقات الدولية بأنه "مادة من المواد الدراسية للعلوم السياسية التي تهتم - في جزء منها - بالسياسة الداخلية بالدول، وب مختلف العوامل التي تؤثر في طريقة الحكم، وفي تنظيم السلطة داخل الدولة، أما الجزء الآخر لها -الجزء المتعلق بالعلاقات الدولية- فيدرس مختلف أوجه الأعمال والمؤثرات التي تدور بين الدول (السياسة الخارجية الكلاسيكية)، وكذلك مختلف الأعمال والمؤثرات المتناثرة من أفعال الأشخاص وهيئات وقوى غير حكومية".³

والمقصود بالجزء الأخير -بحسب ما بات متعارفاً عليه اليوم- هو اللاعبون الدوليون الذين أدرجوا واعتمدوا بالوحدات الدولية الفاعلة في العلاقات الدولية بعد أن كانت الدولة تعد الوحدة الدولية الوحيدة في العلاقات الدولية.

¹ انظر تعريف سبيكمان في: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، ط 1، بيروت، 1985، ص 12.

² المرجع السابق.

³ ريمون حداد: "العلاقات الدولية، ط 1، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص 23.

3. تعريف جان باتيست ديروزيل:

بحسب ديروزيل فإن علم العلاقات العامة الدولية هو "تلك العلاقات المتكونة عن طريق العلاقات السياسية لدولة مع دولة أخرى، ومن ثم علاقات مجموعات أو أفراد من جنبي حدود، ومظهرها الأول السياسة الخارجية وهو الأهم والأيسر مثلاً".⁴

4. تعريف والتر شارب:

يعرف شارب العلاقات الدولية بأنها "تلك القوى الأساسية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية".

5. تعريف هانز موركانتش:

يقول موركانتش أن "أساس وجوهر العلاقات الدولية هو الصراع من أجل القوى بين الدول ذات السيادة".

6. تعريف جون بورتون:

يعرف بورتون العلاقات الدولية بأنها علم يهتم باللحظة والتحليل والتفسير من أجل التنبؤ.

7. تعريف تشارلز مايكلاند:

يعرف مايكلاند العلاقات الدولية بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة للمحيطة بالتفاعلات.

8. تعريف كونسي رايت:

يعرف رايت العلاقات الدولية بأنها علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء أكانت رسمية أم غير رسمية.

9. تعريف فريديريك هارتمان:

يعرف هارتمان العلاقات الدولية بأنها كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية.

10. تعريف دانييل كولارد:

يعرف كولارد العلاقات الدولية بأنها العلاقات السلمية والجوية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادرات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية.

⁴ راجع أدمون جوف: "علاقات دولية"، ترجمة منصور القاضي، بيروت، 1993، ص 11-12.

11. تعريف سعد حقي توفيق:

يعرف سعد حقي توفيق العلاقات الدولية بأنها ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي.

12. تعريف محمد طه بدوي:

يقدم بدوي في كتابه مدخل إلى علم العلاقات الدولية تعريفاً علمياً للعلاقات الدولية، إذ يقول أنها "العلم الذي يعني الواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالمشاهدة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع" ويحدد بدوي الهدف الأساس لهذا العلم بالتحليل الموضوعي لأحداث الواقع الدولي لكونه يرتكز إلى الواقع المحسوس.⁵

ب- العلاقات الدولية بحسب د. عبد القادر فهمي

يورد الدكتور عبد القادر محمد فهمي في كتابه النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية تعاريفات عدّة للكثير من الباحثين والمختصين في هذا المجال، ثم يختتم بتعريفه الخاص:

• تعريف ألفريد زيمرن

بحسب دراسة العلاقات الدولية تمتد من العلوم الطبيعية من جهة إلى الفلسفة الأخلاقية من جهة أخرى، وهذا الحقل من الدراسة هو مجموعة من المواضيع يُنظر إليها من زاوية مشتركة.

• تعريف جيمس برايس

يعرف برايس علم العلاقات الدولية بأنه ذلك العلم الذي يعني بالعلاقات بين الدول والشعوب المختلفة.

• تعريف ريمون أرون

يعرف أرون علم العلاقات الدولية بأنه العلاقات ما بين الأمم، وال العلاقات ما بين الوحدات السياسية.

⁵ محمد طه بدوي: "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 73-74.

• تعريف ستانلي هوفمان

يعرف هوفمان علم العلاقات الدولية بأنه العلم الذي يدرس العوامل والنشاطات التي تؤثر على السياسة الخارجية وعلى سلطة الوحدات الرئيسية المكونة للعالم.

• تعريف كارل دوتيش

يعرف دوتيش علم العلاقات الدولية بأنه العلاقات غير محددة الهوية والقائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية، والمقصود بالوحدات السياسية هنا هو الدول.

• تعريف دانيال كولار

يرى كولار أن العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والعدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، ومجموع المبادرات والنشاطات التي تخترق حدود الدولة.

• مفهوم العلاقات الدولية كما حددته د. فهمي

يؤدي استقراء التعريفات المتعددة لمفهوم العلاقات الدولية إلى أن مفردة العلاقات الدولية تتضمن الناحية الاصطلاحية على معنى مركب "علاقات" و"دولية"، ويراد بكلمة العلاقات الإشارة إلى مجموعة الروابط والاتصالات التي تنشأ بين فرد وآخر، أو بين فرد ومجموعة أفراد، أو بين مجموعتين أو أكثر من الأفراد، أو بين مؤسسة وأخرى، أو بين دولة وأخرى، أو بين دولة ومجموعة دول، أو بين مجموعتين وأكثر من الدول.. إلخ. أما كلمة دولية فهي تستخدم حسراً للدلالة على خصوصية هذا الرابط/ الروابط، والجهة التي تختص بها، وهي وحدات النظام الدولي، وعلى هذا فإن مفردة العلاقات الدولية تشير إلى تلك الأنماط من الروابط التي تجمع - في مرحلة تاريخية معينة - بين وحدات المجتمع الدولي.

يخلص د. فهمي إلى أن العلاقات الدولية هي "مجموعة الروابط المتعددة في أغراضها، والمتنوعة في مضامينها، والتي يمكن رصدها في مرحلة تاريخية معينة بين الوحدات والعناصر التي يتشكل منها النظام الدولي".

ج- أنماط العلاقات الدولية بشكل عام

التعاون

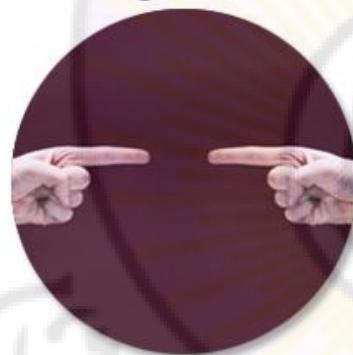


يتضمن مستويات متعددة تبدأ من الاتصالات الودية بين المسؤولين الحكوميين ويتضاعف ليصل إلى درجة الاتحاد بين الأطراف المعنية.

• التعاون

يتضمن التعاون مستويات متعددة تبدأ من الاتصالات الودية بين المسؤولين الحكوميين ويتضاعف ليصل إلى درجة الاتحاد بين الأطراف المعنية.

الصراع



هو موقف من التعارض بين فاعلين دوليين أو أكثر في المصالح والأهداف وهو يبدأ من تبادل العبارات غير الودية ليصل لدرجة النزاع والحروب

• الصراع

الصراع هو موقف من التعارض بين فاعلين دوليين أو أكثر في المصالح والأهداف وهو يبدأ من تبادل العبارات غير الودية ليصل لدرجة النزاع والحروب

د- ملاحظات هامة حول مفهوم العلاقات الدولية

• الملاحظة الأولى

غالباً ما يخلط الدارسون لعلم العلاقات الدولية بين هذا العلم وعلم السياسة حيث يجري غالباً استخدام مصطلح العلاقات السياسية الدولية، ومن غير الصواب استخدام مصطلح العلاقات السياسية الدولية كمرادف أو بديل للعلاقات الدولية لأن ذلك يعني تحديد العلاقات ببعد واحد هو البعد السياسي، في حين

أنها تتطوّي على أبعاد ومضامين متعددة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية أو ثقافية أو سياسية.

تنوع العلاقات العامة الدولية في أغراضها وأهدافها وغاياتها التي تسعى إليها، لذا فهي معقدة ومتباينة ومتدخلة ليس في مضامينها فقط إنما بتعدد أطرافها أيضاً بسبب طبيعة التوازنات السائدة والمصالح المتباينة والاستراتيجيات المتناقضة في مرحلة من المراحل لقوى متفاوتة في مصادر قوتها وخصائصها وطبيعة نفوذها.⁶

• الملاحظة الثانية

تمثل مادة العلاقات العامة الدولية، أو كما يطلق عليها اصطلاحاً العلاقات الدولية مجال دراسة أكاديمياً يضم مجموعة منوعة من الحقول الفرعية أبرزها: فن الدبلوماسية، التحليل السياسي، تحليل السياسة الخارجية، السياسات المقارنة، علم الاجتماع التاريخي، الاقتصاد السياسي، التاريخ الدولي، الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، الأخلاق، نظرية السياسة الدولية، وغيرها.⁷

يتقاطع علم العلاقات الدولية مع علوم أخرى متعددة تتناول جانباً من المسائل والقضايا التي يهتم بها علم العلاقات الدولية مثل: القانون الدولي العام، التاريخ الدبلوماسي، الدبلوماسية، علم السياسة، السياسة الخارجية، السياسة الدولية، وغيرها.

• الملاحظة الثالثة

إن دراسة وتحليل مختلف التعريفات السابقة التي قدمت في إطار تحديد مفهوم علم العلاقات الدولية تُظهر أنه ليس هناك إجماع على تعريف واحد ومعتمد من قبل جميع المتخصصين، حيث ركز كل واحد منهم - هناك الكثير أيضاً من التعريفات الأخرى المقدمة في هذا السياق - في تعريفه على المجال المهم هو به في إطار العلاقات الدولية، والذي يخدم مجال بحثه، وهذا لا يعني أنه لا توجد قواسم وعوامل مشتركة بين التعريفات السابقة حيث تتفق جميعها على أن العلاقات الدولية تتعلق بما يتم عبر الحدود، أي خارج نطاق سيادة وحدود الدولة الواحدة، وتنتمي ملاحظتها ودراستها في إطار نتائجها وتفاعلاتها وانعكاساتها ولاسيما السياسية منها.

راجع: مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان: "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 21.⁶

مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان: "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 21.⁷

هـ - خلاصة

نقاط حول العلاقات الدولية:

- 1- العلاقات الدولية هي ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.
- 2- العلاقات الدولية لا تشتمل فقط على العلاقات الرسمية بين الدول، وإنما تشتمل على العلاقات الرسمية أيضاً.
- 3- حينما نتحدث على العلاقات الدولية فإننا غالباً ما نقصد العلاقات بين الدول، ولكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية.
- 4- العلاقات السياسية الدولية هي تلك التي لها تأثيرات سياسية.

جملة من الحقائق:⁸

1. العلاقات الدولية هي أنماط من النشاطات التي تقدم عليها، وتقوم بها وحدات دولية في مواجهة بعضها بعضاً.

ماذا نعني بالوحدات الدولية؟

لا تقتصر النشاطات والروابط الاتصالية على الدول فقط، ذلك أن المجتمع الدولي يضم كيانات ووحدات دولية مضافة إلى الدولة، كالمنظمات الدولية والإقليمية، والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وجميعها تسهم إضافة إلى الدول في صياغة وتشكيل هذه الشبكة المعقدة من التفاعلات الدولية

2. هذه الأنماط من العلاقات والنشاطات هي ذات طبيعة اتصالية، تؤسس شبكة من العلاقات المعقدة بين الدول.

3. هذه الأنماط من النشاطات والاتصالات ميدانها البيئة الخارجية أي أنها تتم خارج الحدود الإقليمية للدولة، ومن هذه الخاصية جاء توصيف هذه العلاقات بأنها دولية.

يمكن القول إن العلاقات الدولية هي مجموعة السلوك والتصورات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات وفقاً لأحكام الشرعية الدولية.

⁸ عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ثانياً: العلاقة بين علم العلاقات العامة الدولية والعلوم الأخرى

لا يجوز الخلط بين علم العلاقات الدولية وبعض العلوم المتشابهة والمترادفة معه، غالباً ما يتداخل مصطلح العلاقات الدولية مع مسميات أخرى، يُفسّر بدلاتها كالقانون الدولي والسياسة الدولية والدبلوماسية وتاريخ العلاقات الدولية، وغيرها.

تُعد العلاقات الدولية مادة من المواد الدراسية للعلوم السياسية التي تهم - في جزء منها - بالسياسة الداخلية بالدول، وبمختلف العوامل التي تؤثر في طريقة الحكم، وفي تنظيم السلطة داخل الدولة، أما الجزء الآخر، الجزء المتعلق بالعلاقات العامة الدولية فيدرس مختلف أوجه الأعمال والمؤثرات التي تدور بين الدول (السياسة الخارجية الكلاسيكية)، وكذلك مختلف الأعمال والمؤثرات المتأتية من أفعال أشخاص وهيئات وقوى غير حكومية.

يمكن تحديد دراسة العلاقات الدولية بأنها مادة تتطرق من علم السياسة لتشمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يتجاوز أثرها المجتمع الواحد، والحقبة الزمنية المحددة، فهي منهج لا يكتفي بمعالجة الواقع بل يرتقي إلى مستوى النظرية.

أ. العلاقات الدولية والقانون الدولي

ما هو القانون الدولي؟

تعني كلمة "دولي" ما هو "بين الدول"، استُخدم هذا التعبير للمرة الأولى من قبل الإنكليزي ج. بنتهام (J. Bentham) في نهاية القرن الثامن عشر، ثم أُعيد استخدامه من قبل الاختصاصيين الذين يدرسون الروابط العالمية من منظار قانوني بحث.⁹ ويُعرف القانون الدولي - وعلى نحو مبسط - بأنه مجموعة القواعد القانونية الوضعية والعرفية، والمعنية بتنظيم العلاقات بين الوحدات الدولية المخاطبين بها في أوقات السلم وال الحرب.¹⁰

إذاً، القانون الدولي هو علم قوانين وليس علم وقائع، ومهمة القانوني هي تحديد القواعد المطبقة على أطراف اللعبة الدولية وتفسيرها والتحقق من مدى احترامها.¹¹

أي أن القانون الدولي يرتبط بالمعرفة القانونية بمعنى التعرف على القواعد الدولية التي تحكم علاقات الدول فيما بينها، أي التعرف على القواعد المعمول بها فعلياً في جماعة الدول على مصادرها الشكلية،

دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، ترجمة د. خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص 9.8

عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 26.26

دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 8.11

كالعرف والمعاهدات الدولية، وعلى طرائق تحليل هذه القواعد تحليلًا قانونيًّا في مواجهة التحليل الموضوعي لأحداث الواقع الدولي في علم العلاقات الدولية.¹²

إذًا، القانون الدولي ينصرف اختصاصه إلى تكييف هذه العلاقات تكييفًا قانونيًّا، على سبيل المثال يهتم القانون الدولي بالوضع القانوني للاتفاقيات والمعاهدات الدولية من حيث طبيعتها القانونية، وما يتربّع على أطرافها من التزامات وجزاءات في حال مخالفتها أو الإخلال بها، أو في حال تعديلها أو تجديدها أو إنهائها أو الانسحاب منها.

القانون الدولي في السلم وال الحرب

كذلك يهتم القانون الدولي بسلوك الدول وعلاقاتها مع بعضها بعضاً، وما يتربّع عليها من مسؤولية دولية عندما يكون الفعل أو السلوك غير المشروع من الناحية القانونية، ففي أوقات السلم تتضمّن قواعد القانون الدولي العلاقات بين الدول بما يضمن سلامة هذه العلاقات ودوامها ودعم ركائزها، أما في أوقات الحرب، فإن القواعد القانونية تُعنى بالتكيف القانوني لموضوع الحرب من حيث تقنين شرعاًيتها أو عدم شرعايتها، وما يتربّع عليها من آثار قانونية بالنسبة لأطرافها المتحاربة.

كما ينظّم القانون الدولي كيفية تسوية المنازعات الدولية كشكل من أشكال العلاقات بين الدول عندما يكون بينها مشكلات وقضايا خلافية متتارّع عليها، وذلك بتحديد السبل والوسائل المطلوبة لمعالجتها، كالوساطة والتحكيم والمساعي الحميد والتسوية القضائية.¹³

الاختلاف بين علم العلاقات الدولية والقانون الدولي

إذًا، الاختلاف بين علم العلاقات الدولية والقانون الدولي يتمثل في أن الأول يهتم بالتحليل الموضوعي لروابط الواقع، بينما يهتم الثاني بالتحليل الشكلي للروابط القانونية، أي أن اللقاء بين القانون الدولي وال العلاقات الدولية يقتصر على أنهما يعملان في مجال واحد هو مجال العلاقات العامة بين الدول، وفيما عدا ذلك فإنهما يختلفان منهجاً ومادة.¹⁴

هنا تكمن الإشكالية بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون، ففي الكثير من الأحيان تلعب المصالح القومية ومقتضيات السياسة العليا - خصوصاً بالنسبة للقوى العظمى أو الكبرى - دوراً في تكييف القواعد القانونية الدولية بما يتفق مع أغراض هذه القوى وي العمل على تحقيق أهدافها لتكون أمام منطق مغایر هو منطق الاحتكام إلى قانون القوة، أكثر من الاحتكام إلى منطق قوة القانون.¹⁵

محمد منذر: "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 20.¹²

عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 26.¹³

محمد منذر: "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 20.¹⁴

عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 27.¹⁵

هذا لا يعني أن لا أثر مهماً بين قواعد القانون الدولي العام وال العلاقات الدولية، بل إن لها أهمية كبيرة، إذ أن التأثير المتبادل يحتم التوازن بين تطور العلاقات الدولية والقانون الدولي، لكن الواقع الدولي الحالي لا يتيح لنا تحقيق ذلك إذ إن تطور القواعد القانونية لا يجبر عن متطلبات المرحلة الراهنة؛ لأنه لم يتواافق مع التحولات التي يعرفها المسرح الدولي، ولا سيما منذ الحرب العالمية الثانية.

فالنظام العالمي الحالي استند إلى قواعد القانون الدولي التي تجد جذورها في المبدأ الليبرالي (دعاه يعمل دعه يمر)، فقواعد القانون الدولي انطلقت أساساً لتأمين انتشار (اقتصاد العالم) لحماية المصالح التجارية للدول، بمعنى آخر للتوفيق بين مصالح هذه الدول التي تعترف بمبدأ (دعاه يعمل دعه يمر)، وهو الأمر الذي يؤكده فريدمان بقوله: إن القواعد الحالية للقانون الدولي تم وضعها من قبل دول غنية أو دول كان لها مستعمرات.

ب. العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

التدخل بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

غالباً ما يحصل نوع من التداخل بين موضوع السياسة الخارجية وال العلاقات الدولية بسبب انصراف كلا الم موضوعين إلى دراسة كل ما هو خارجي في البيئة الدولية، ويتفاعل ويعامل مع عناصرها ووحداتها إلا أنهما متبعان منهجاً موضوعاً كل البعد عن بعضهما بعضاً.

يعود سبب الالتباس عادةً بينهما إلى أن كلاً منهما يُفسّر بدلالة الآخر ما يوحى بأن السياسة الخارجية ما هي إلا علاقات دولية، وأن العلاقات الدولية هي في ذاتها سياسة خارجية.¹⁶

الدولة تمارس سياستها الخارجية ضمن إطار العلاقات الدولية، وهذا هو الفارق الجوهرى بينهما، وقد يعتقد البعض أن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدول، وهذا التوصيف غير دقيق؛ لأن مجموع السياسات الخارجية للدول يُطلق عليها مصطلح ومفهوم السياسة الدولية

السياسة الخارجية للدولة تهتم بالشروط التي تعمل فيها، والأسس والمعايير والاستراتيجيات التي تعتمد عليها، والأهداف التي يُسعى إليها من خلالها، فهي عبارة عن سلطة دولية محددة في وجه مشكلات خارجية، ولأن هذه النظرة تتضمن كما برهن على ذلك البرفسور فيراللي (Virally) سلبيتين: الأولى تميل إلى إملاء السياسة الخارجية لهذه الدولة العظمى أو تلك بوجه الدول الأخرى، والثانية تجعل من الباحث في السياسة الخارجية والمختص بها مجرد مستشار سياسي للحكام الذين يسعون إلى إعلاء شأن المصلحة الوطنية، وهي سلبية تعكس انحرافاً واضحاً يبرز في السياسة الخارجية الأمريكية على سبيل المثال، وفي مؤلفات جورج كينان (G. Kenan) وهانس مورغينثاو (H. Morgenthau).

عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 22.¹⁶

ما سبق يمكن القول إن التمييز بين كلا المفهومين يصبح أكثر سهولة إذا ما قمنا بتحديد مفهوم وتعريف كل من العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

السياسة الخارجية:



يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها نشاط سلوكى مرتبط بهدف ومقترن بقدرة تأثيرية تتخذ وحدة دولية نظامية في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي.¹⁷ هذا يعني منهجياً وتحليلياً أن السياسة الخارجية هي جملة أو مجموعة أفعال وسلوكيات وتحركات تتخذها وحدة دولية كشكل من أشكال التفاعل المعبر عنه بسلوك سياسى. أي أن السياسة الخارجية هي سلوك أو مجموعة سلوكيات تصدر عن الدولة، وهي خارجية باعتبارها موجهة نحو الغير من وحدات النظام الدولي، أي أن مجال حركة ونشاط السياسة الخارجية هي البيئة الدولية محكمة بعلاقات دولية.

السياسة الخارجية هي القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات. يعرفها مارسيل ميرل بأنها تلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بعكس السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء البحار.

¹⁷ عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 22.



السياسة الخارجية هي برنامج العمل الذي يختاره الممثلون الرسميون في الوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهدافها إزاء النظام الدولي. أو السياسة الخارجية هي خلق توازن بين الالتزام للدولة والقوة التي تحتاجها هذه الدولة لتجسيد ذلك الالتزام. السياسة الخارجية بوصفها نمطاً سلوكياً صادراً عن وحدة دولية وموجها نحو بيئتها الدولية، فإنها عادةً ما تكون مترنة بصناعة القرار أي أنها تدرك بدلة مرجعيتها ومصدرها، فالسياسة الخارجية نشاط صادر عن السلطة السياسية داخل الدولة أو صانع القرار فيها بشكل رسمي لرسم حدود حركة الدولة وتحديد مساراتها على الصعيد الدولي.

هذا يعني أن السياسة الخارجية لا تدرك إلا من خلال صناع القرار فيها، إذاً هي تعبر عن حركة صناع القرار في الوحدة الدولية عبر القرارات التي يتخذونها. يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها سلوك سياسي خارجي هادف ومؤثر ومحظى إلى الغير من وحدات النظام الدولي.¹⁸

¹⁸ المرجع السابق، ص 22-23.

محددات السياسة الخارجية

(العوامل المؤثرة بها)



أدوات تنفيذ السياسة الخارجية



العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

العلاقات العامة الدولية تضم العلاقات السلمية أو العدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، واللاعبين الدوليين، ومجموع المبادرات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية. الدراسة العلمية في العلاقات الدولية تقتصر على امتحان الظواهر العالمية بشكل عام وإيجابي، وإيصال علاقات السببية، والعوامل التي تحدد تطورها، ومحاولة تكوين نظرية ملموسة حولها.

تهدف العلاقات الدولية إلى إقامة قواعد وضوابط أو شرائع بالمعنى الذي أعطاه مونتسكيو (Montesquieu) أي (علاقات ضرورية نابعة من طبيعة الأشياء)¹⁹، وهو ما يعني أن العلاقات العامة الدولية هي مجموعة من الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. إلخ، التي تنشأ بين الوحدات الدولية، وتوسّس علاقات فيما بينها قد تكون تعاونية أو تصارعية، وذلك بقدر اقتراب أهداف ومصالح هذه الوحدات من بعضها، أو ابعادها واختلافها عنها، وبحسب الدكتور عبد القادر فهمي فإن السياسة الخارجية بمعنى السلوك هي التي تؤسس للعلاقات الدولية وتنشئ الروابط، فلو أخذنا على سبيل المثال السياسة بين وحدتين دوليتين هما (أ) و(ب)، فإن الفعل السياسي الخارجي لـ (أ) نحو (ب) هو الذي يؤسس أولاً لوجود علاقة بين (أ) و(ب)، وعليه - بحسب فهمي - إذا أرادت دولة ما أن تقيم علاقة مع دولة أخرى، فإن هذه العلاقة يسبقها قرار سياسي، يترجم بعد ذلك إلى سلوك خارجي لتنشأ فيما بعد علاقة بين هذه الدولة وغيرها، فالسياسة الخارجية هي الفعل المؤسس للعلاقات الدولية، ما يعني أنه إذا كانت السياسة الخارجية هي سلوك خارجي، فإن العلاقات الدولية هي نتيجة مترتبة على هذا السلوك.²⁰

علاقة كل من العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بالسياسة الدولية:

• العلاقات الدولية والسياسة الدولية:

العلاقات الدولية مصطلح يشير إلى كافة أشكال التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي، سواء أكانت تلك الوحدات دولاً أم لا. لذا فالعلاقات الدولية مثل السياسة الدولية تهتم بالتفاعل بين الدول القومية، إلا أنها في عملية تحليل التفاعل تشمل إلى جانب الدول عوامل أخرى، مثل الاتحادات النقابية عبر الإقليمية، والمنظمات الدولية، والشركات العالمية، كما تشمل التجارة الدولية، والقيم والمفاهيم، الأخلاقيات الدولية.

• السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

الباحث الذي يحل سلوك دولة ما نحو البيئة الخارجية، يهتم أساساً بالسياسة الخارجية. أما الباحث الذي يرى أعمال دولة ما مجرد جزء من عملية تكون من الأفعال أو الأعمال (Actions) التي تصدر من

¹⁹ دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، مرجع سابق ذكره، ص 8-9.

²⁰ عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 23.

دولة ما وردود الفعل أو الاستجابات (Reactions) من قبل دول أخرى فهو يهتم بالسياسة الدولية، أو عملية التفاعل بين دولتين أو أكثر. إذاً في حقل السياسة الخارجية والسياسة الدولية محور التركيز هو الدولة.

ج. العلاقات الدولية والسياسة الدولية

نظرة على السياسة الدولية

السياسة الدولية هي نتاج التفاعل السلوكي الصادر عن الوحدات الدولية التي يتشكل منها النظام الدولي في إطار تفاعلاتها ونشاطاتها في سياساتها الخارجية، أي أنها مجموع السياسات الخارجية للوحدات الدولية المتفاعلة في إطار النظام الدولي.

الوحدات الدولية تقوم بسلوكيات تدرس عادةً أنماط سلوكية يؤدي التفاعل فيما بينها إلى تشكيل ما يُعرف بالسياسة الدولية، أي أن السياسة الدولية تعد حصيلة تفاعل السلوك السياسي الخارجي للوحدات الدولية. السياسة الدولية هي التي تهتم بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر، وتتألف من مجموع السياسات الخارجية للدول.

عرف سنير وزملاؤه السياسة الدولية بأنها أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تعرف بالدول القومية، بعبارة أخرى السياسة الدولية هي الأفعال والتصرفات السياسية التي تصدر عن الوحدات الدولية خلال سعيها إلى تحقيق مصالحها القومية الكبرى وتنفيذ أهدافها، وما يدخل في كل ذلك من قضايا وشئون لها علاقة بوجودها واستمرارها، بما في ذلك تلك المتصلة بقضايا المجتمع الدولي، وهي وبالتالي تعبر عن أنماط من الأفعال أو السياسات تقدم عليها الوحدات الدولية أو الفاعلين الدوليين، مؤسسة بذلك لنماذج متعددة ومتعددة من العلاقات فيما بينها تعكس الحالة التعاونية أو الصراعية.

السياسة الدولية والعلاقات الدولية

العلاقات الدولية تمثل جملة الروابط والنشاطات الاتصالية الناجمة عن سلوكيات الوحدات الدولية. هذا يعني، إذا كانت السياسة الدولية هي انعكاس لسلوكيات الوحدات الدولية في المجتمع الدولي، أو هي تحسيد لها، فإن العلاقات الدولية هي روابط تنشأ بفعلها وبسبب منها.

إذا كانت الأفعال السلوكية الصادرة عن الوحدات الدولية هي نتاج قرارات سياسية تتخذها هذه الوحدات بما يضمن تحقيق أهدافها ويضمن مصالحها، فإن العلاقات الدولية تمثل الواقع الذي تترجم فيه هذه القرارات لتنشأ بعد ذلك علاقة من نوع ما.²¹

²¹ المرجع السابق، ص 25.

د. العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي والدبلوماسية.

ما هو التاريخ الدبلوماسي؟

التاريخ الدبلوماسي يجمع ويعمل على مجموع الوثائق الرسمية أو السرية التي تقيم الحكومات والوحدات الدولية صلات فيما بينها على أساسها، أو بواسطة ممثليها في الخارج. والدبلوماسيون هم الممثلين المؤهلين لنقل الرسائل الدبلوماسية.²²

أي أن التاريخ الدبلوماسي يتحدث عن تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الوحدات الدولية التي حدثت في الماضي، ويفسر الواقع الذي حدث في الماضي وتحدد في الحاضر ويسجلها ويوثقها، وهو بذلك يسهم في فهم القضايا الدولية المعاصرة ويدرك أهمية التعاون بين الشعوب، من هنا يأتي الخلط بين التاريخ السياسي للدول وال العلاقات الدولية؛ لكونهما يشتركان معاً في تناول ودراسة العلاقات بين الدول، ولكن العلاقات الدولية تعتمد كثيراً على التاريخ لتتمكن من فهم أحداث الحاضر واستخراج القواعد التي تحكم بالظواهر الدولية.²³

وقد بدأت مرحلة دراسة التاريخ الدبلوماسي قبل الحرب العالمية الأولى وتواصلت بعدها. حيث كانت دراسات العلاقات الدولية تقوم على تتبع التاريخ الدبلوماسي بحيث لم تكن تختلف عن دراسة التاريخ بشكل عام. ولقد اتسمت الدراسات خلال تلك المرحلة بالمعرفة التاريخية والاهتمام بالمنهج التاريخي وبأصول وقواعد التاريخ. ولم تكن هناك أي جهود لتطوير نظرية حتى يمكن تحليل المعلومات المتوفرة وتنظيمها ضمن هذه الأطر بحيث كان هناك غياب كامل لأي شيء يمكن أن يكون بمثابة نظرية في العلاقات الدولية.

ما هي الدبلوماسية؟

أما الدبلوماسية فتعرف بأنها نشاط يقوم به أشخاص رسميون معنيون من قبل الوحدة الدولية ومخولون للعمل باسمها لإدارة علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى، هذا النشاط يهدف إلى تطوير سبل التعاون والعمل على تطويره وحل المشكلات التي تتعارض سبليه، أي أن الدبلوماسية هي نشاط سياسي ميدانيه البيئة الخارجية للدولة، ويختص بكل ما تتطوي عليه علاقاتها مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي، وأن هذا النشاط يرتبط بهدف محدد وغاية ثابتة سواء كان ذلك في أوقات السلم أم في أوقات الحرب.

دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 8.²²

محمد منذر: "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 20.²³

تعد الدبلوماسية من أهم الأدوات والوسائل المعتمدة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدولة، بل تأتي في مقدمتها، فالدولة تتشد هذه الوسيلة لإقامة علاقات مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي.²⁴ هذا يعني أن الدبلوماسية أداة لا يمكن إغفال أهمية دورها الذي تضطلع فيه في العلاقات الدولية من حيث كونها صيغة في العمل السياسي الخارجي، توضح الكيفية التي تدار بها العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة، وبواسطة سفراء الدولة ومبعوثيها بهدف تنظيم هذه العلاقات والعمل على تطويرها، ومعالجة ما يطرأ عليها أو يصيبها من أزمات ومشكلات أي بمعنى أن الدبلوماسية هي فن التفاوض، أو فن إدارة العلاقات الدولية.

ما هي علاقة الدبلوماسية والتاريخ дипломатии بالعلاقات الدولية؟ وما الفرق بينهما؟

يمكنا القول إنه لا علاقات دولية من دون أدوات في العمل дипломатии أو من دون الدبلوماسية أي أنها تشكل القسم المشترك بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ففي السياسة الخارجية تشكل الدبلوماسية أحد أهم أدوات تنفيذ وتحقيق الأهداف الخارجية للوحدة الدولية، وفي العلاقات الدولية فهي أهم أداة لإدامة العلاقات بين وحدات المجتمع الدولي والعمل على تطويرها وحل ما يمكن أن يعترضها من مشكلات، وحتى في حالات الحروب والنزاعات المسلحة تكون مهمة الدبلوماسية إقامة تحالفات مضادة، أو العمل على تقرب وجهات نظر الأطراف المتحاربة بهدف الوصول إلى حلول متقد عليها لإنها حالة الصراع العسكري.²⁵

هذا يعني أن حدود الخلاف والتقارب بين الدبلوماسية والعلاقات الدولية محددة ومضبوطة، أما فيما يتعلق بين العلاقات الدولية والتاريخ дипломатии، فالخلاف أيضاً ظاهر بينهما من حيث الأهداف، فإذا كان التاريخ дипломатии ينظر إلى الماضي، فإن العلاقات الدولية تهتم الواقع الحاضر واحتمالات المستقبل، التاريخ дипломатии يركز على عرض تطور الأحداث والمفاوضات، إنه في الواقع تاريخ لتطور العلاقات بين الدول.

من هنا يظهر أن الفارق الرئيس بين التاريخ дипломатии والعلاقات الدولية هو أن العلاقات الدولية تركز على أسباب الأحداث الخارجية والدافع إليها وعلىقوى الأساسية الفاعلة والمحدثة لها، في حين يركز التاريخ дипломатии على متابعة تلك الأحداث، واستعراض سلسلة المفاوضات والباحثات التي أدت إليها أو نتجت عنها.

²⁴ عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق ذكره، ص 24.

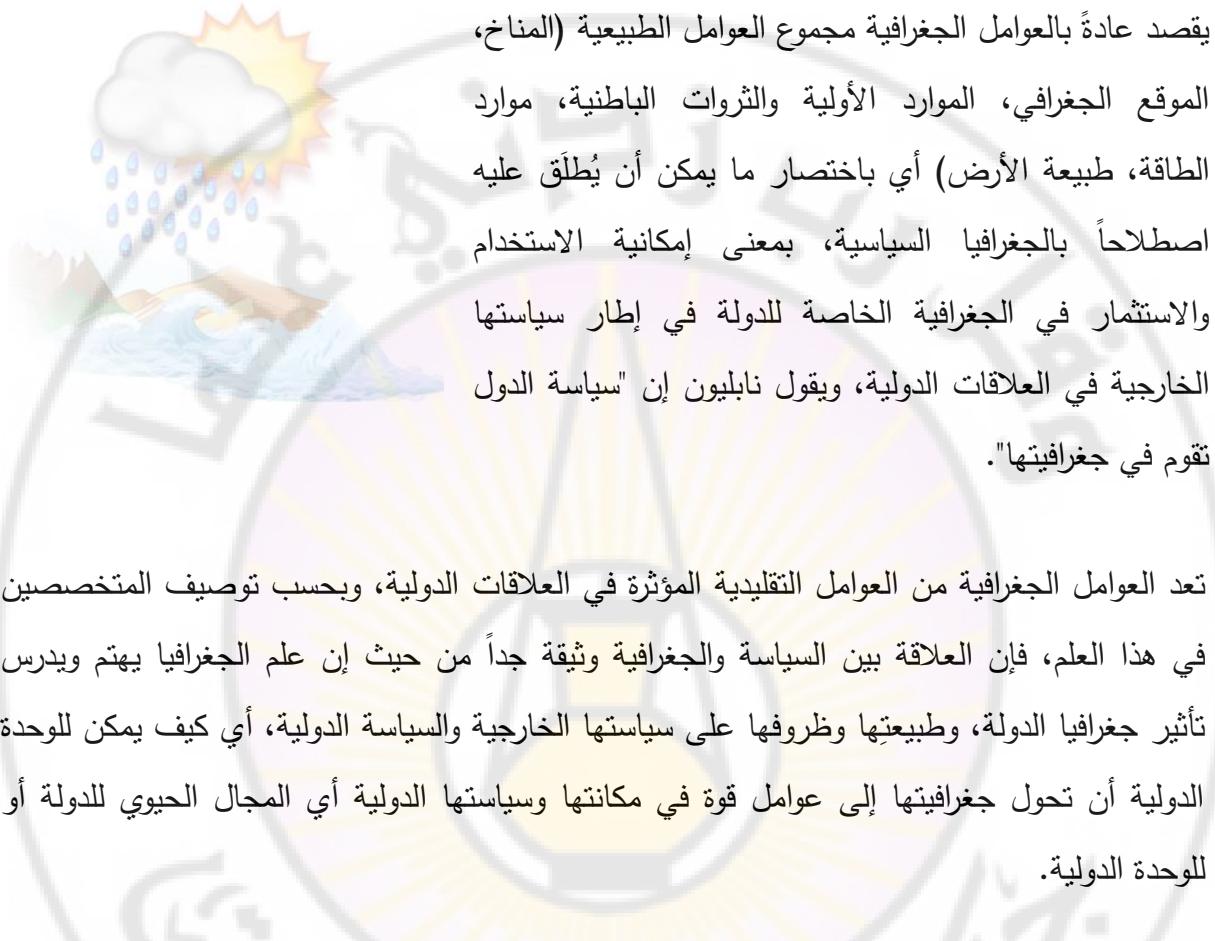
²⁵ المرجع السابق، ص 24-25.

إذاً، يتشارك التاريخ الدبلوماسي وعلم العلاقات الدولية في مجال واحد هو العلاقات بين الدول بفارق أن الأول يتناول تاريخ أحداث هذه العلاقات أي أنه يقوم بتسجيل الأحداث المحسوسة، بينما يسعى الثاني - علم العلاقات الدولية - إلى الفهم الشامل لأحداث الواقع الدولي دون العناية بكل حادث في ذاته.²⁶



²⁶. محمد منذر: "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، مرجع سابق ذكره، ص 21-22.

أولاً: العوامل الجغرافية



يقصد عادةً بالعوامل الجغرافية مجموع العوامل الطبيعية (المناخ، الموقع الجغرافي، الموارد الأولية والثروات الباطنية، موارد الطاقة، طبيعة الأرض) أي باختصار ما يمكن أن يُطلق عليه اصطلاحاً بالجغرافيا السياسية، بمعنى إمكانية الاستخدام والاستثمار في الجغرافية الخاصة للدولة في إطار سياستها الخارجية في العلاقات الدولية، ويقول نابليون إن "سياسة الدول تقوم في جغرافيتها".

تعد العوامل الجغرافية من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، وبحسب توصيف المتخصصين في هذا العلم، فإن العلاقة بين السياسة والجغرافية وثيقة جداً من حيث إن علم الجغرافيا يهتم ويدرس تأثير جغرافيا الدولة، وطبيعتها وظروفها على سياستها الخارجية والسياسة الدولية، أي كيف يمكن للوحدة الدولية أن تحول جغرافيتها إلى عوامل قوة في مكانتها وسياساتها الدولية أي المجال الحيوي للدولة أو للوحدة الدولية.

يُعدُّ الألماني فريدرريك راتزل وأتباعه من أكثر الدارسين والمهتمين بتأثير الجغرافيا وأهمية المجال الحيوي للدولة بهدف تأسيس علم يدرس العلاقات بين الجغرافيا والسياسة، يُدعى الجغرافيا السياسية لشرح سياسة الدول العالمية بحتمية العوامل الطبيعية، أي الحتمية الجغرافية، فقوة الدولة تخضع لعلاقتها بالمكان الذي

¹ للتوضع أكثر في دراسة العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، يمكن العودة بإسهاب إلى د.Daniyal Kollar: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص.47-30

يجب رؤيته من ثلاثة زوايا: المدى والموقع والشكل الخارجي، لقد ميز راتزل على صعيد الأرض بين موقع البلد ومداه وحدوده، والشعوب الكبرى - برأيه - تلك التي تمتلك حس المدى، وبالتالي فإن الحدود تكون قابلة للاتساع أو الانكماش بحسب ديناميكية الشعب المعنى بالمسألة.

كذلك البريطاني ماكيندر الذي صاغ نظريته الشهيرة "قلب العالم وروسيا" ويُعد أن أوروبا وأسيا وإفريقية كتلة واحدة يسميها جزيرة العالم، وتقوم في هذه الكتلة القارية منطقة رئيسية من الناحية الاستراتيجية يمكن انطلاقاً منها السيطرة على بقية الأرض، يسمى هذه المنطقة بالقلب، وموقعها على الأرض الروسية. بحسب ماكيندر "من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على القلب، ومن يسيطر على القلب يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم كله".

كذلك كان للأمريكي ألفريد ماهان دور مهم في دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة الخارجية حيث اهتم بدراسة القوة البحرية وتأثير امتلاك الدولة لها على موقعها الدولي.

لقد أدت دراسة العلاقة بين الجغرافيا وال العلاقات الدولية في السابق إلى إنتاج ما يعرف بالجغرافيا السياسية، حالياً علم دراسة المناطق.

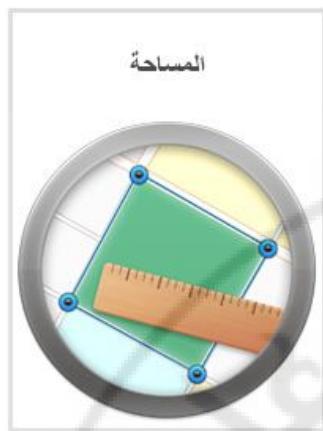
إن دراسة علم الجغرافيا ومدى تأثيره على العلاقات الدولية يستوجب دراسة الموقع، المساحة، الحدود، المناخ والموارد الأولية والثروات الباطنية:

1- الموقع:



يُدرس من خلال الموقع التموضع الجغرافي للدولة وحدودها مع دول الجوار، وأهمية هذا الموقع والمزايا التي يمتاز بها عن غيره إضافة إلى دراسة الموقع الفلكي للدولة (خطوط الطول والعرض)، وتوزع اليابسة والماء فيها (الموقع البري والبحري)، وما يعنيه ذلك من مزايا النشاط البري والبحري التجاري والسياحي فيها.

2- المساحة:



تعد مساحة الدولة من العوامل المهمة في تقييم الوضع الجغرافي والسياسي لها، فكلما كانت مساحة الدولة أكبر ولاسيما إذا كانت تمتد على مناطق جغرافية اقتصادية واستراتيجية مهمة فهذا يعني زيادة قوة الدولة الاقتصادية وبالتالي السياسية، لكن هذا العامل عادةً ما يُشرط اقترانه بعوامل أخرى، فسعة مساحة الدولة يجب أن تتوافق مع عدد سكانها، وقدرة الدولة على استغلال مواردها بشكل مثال، وبسط سيطرتها وسيادتها على كامل مساحتها مع وفرة الموارد الطبيعية.

3- الحدود:



يُقصد بالحدود تلك التي تفصل الدولة عن دولة أخرى، وضمن هذه الحدود تستطيع الدول أن تمارس سيادتها وتطبق قوانينها على مواطنيها، تُقسم الحدود عادةً إلى نوعين، فإذاً تكون طبيعية موجودة بالطبيعة دون تدخل الإنسان فيها كالأنهار والبحار والجبال والصحراء، أو أن تكون حدوداً اصطناعية توضع من قبل الدول لضبط وتحديد حدودها، وإذاً كانت الدولة عادةً تمتلك حدوداً طبيعية

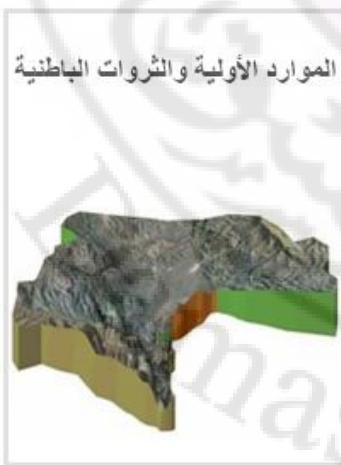
واضحة مع دول الجيران مثل التضاريس (جبال، وديان، وأنهار) فإن ذلك يلعب دوراً كبيراً في قدرة الدولة على ضبط حدودها وتقويتها، وسهولة التواصل والنقل مع جيرانها، كذلك تلعب التضاريس داخل الدولة دوراً في طبيعة النقل والاتصال.

4- المناخ:



هذا المقال يتناول اهتمام المختصين في الجغرافيا السياسية من أجل فهم طبيعة وموافق وتصرفات المجتمعات السياسية، وهو ما عبر عنه مونتسكيو في كتابه "روح الشرائع" عندما أشار إلى أن "الإنسان لا يحيط بتأثير المناخ على جسم الإنسان". لذلك لا يجب التساؤل عن جنوب شعوب المناخ الحار، فإن المناخ الحار يجعلها دائمًا مستعدة، وأن شجاعة شعوب المناخ البارد جعلتها دائمًا حادة، ووفق هذا التحليل فإن المناخ البارد يعطي الاستقلال، والمناخ الحار يعطي العبودية، أما المناخ المعتدل فإنه يميز التصرفات الإنسانية المعتدلة المؤيدة للأنظمة الليبرالية، كذلك أكد كل من ميشليه (Michelet) وتaine (Taine) على تأثير المناخ، فطبيعة الأرض والتضاريس والمناخ والنبات تؤثر على الحياة الاجتماعية.

5- الموارد الأولية والثروات الباطنية:

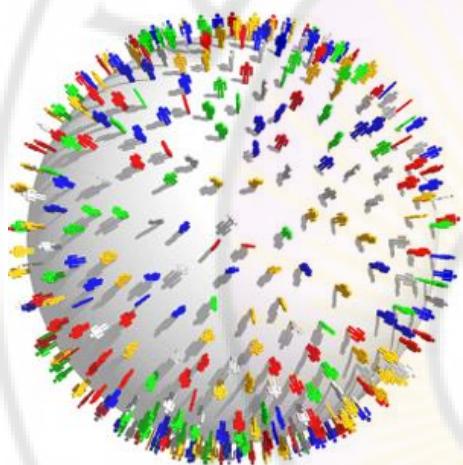


تعد الموارد الأولية والثروات الباطنية عوامل قوة وغنى حيث تلعب دوراً كبيراً في قوة الدولة المالكة لها، وبشكل الحصول عليها والسيطرة عليها السبب الرئيس للكثير من الحروب التي شهدتها العالم والصراع بين الوحدات الدولية، وهو الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى احتلال دول أخرى تمتلك هذه الموارد الطبيعية، وخاصةً بسبب التوزيع غير المتكافئ للموارد عبر العالم سواءً كان ذلك داخل باطن الأرض أم عليها، أم فوقها أم بالنسبة

لخصوصية الأراضي، فبعض القارات أكثر حظاً من غيرها، وهو ما يعني أن فرص النمو الاقتصادي غير متساوية بين مختلف الوحدات الدولية التي تكون المجتمع الدولي مع الإشارة إلى ملاحظة مهمة، وهي أنه لا يكفي أن تتوفر موارد طبيعية في جوف الأرض حتى يسهم ذلك في غنى دولة ما

وقتها بل يجب أن تكون هذه الأخيرة قادرة على استغلالها وتحويلها إلى موارد حقيقة الأمر الذي يفترض - في آن واحد - تجهيزات تقنية وإمكانيات مالية، فالاحتمالية الجغرافية إذاً نسبية، إذ يتناقض تأثير الوسط الطبيعي شيئاً فشيئاً، مع التقدم العلمي، وجود الحوافر والتحديات التي تجب مواجهتها؛ لذلك تعد الموارد الطبيعية عاملًا مهمًا وأساسياً في العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية، بسبب رغبة الدول في الحصول عليها سواء بالطرق السلمية والعدوانية.

ثانياً: العوامل демографية (السكان)



تؤثر العوامل الديمografية بشكل مباشر وغير مباشر على العلاقات العامة بين الدول، فالعدد الكثيف والنوعي من البشر في دولة ما يساعدها على امتلاك القوة العسكرية الكبيرة، وكذلك يسهم في تقوية موقعها وإمكانياتها الاقتصادية من خلال وفرة الأيدي العاملة ووجود الكفاءات المطلوبة من مختلف الاختصاصات، وكمعامل دفاع عن الدولة إذا ما تعرضت لمخاطر العدوان.

العامل الديموغرافي عند دول الشمال ودول الجنوب:

يُعد العامل الديمغرافي نعمة بالنسبة لدول الشمال المتقدم (دول المركز)، حيث له تأثيرات إيجابية بسبب امتلاكها لتنوع ديمغرافي منتج وذي كفاءة، ولاسيما اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً مع ما لهذه المجالات من دور بارز وفعال في توظيف العامل الديمغرافي لصالحها.

بينما يكون العامل الديمغرافي مؤشراً يظهر باتجاه آخر (سلبي) بالنسبة لدول الجنوب (دول المحيط) حيث غالباً ما له تأثيرات سلبية على هذه الدول لأنها لا تملك مقومات القوة التي تملکها الدول المتقدمة في شتى المجالات.

دور الرأسماł الإنساني:

يلعب الرأسماł "الإنساني" دوراً مهماً في السياسات الوطنية، وفي السياسة العالمية عسكرياً واقتصادياً، لكن هذا الرأسماł يشهد هو الآخر تحديات كبرى على مستوى العالم ولاسيما بسبب توزع السكان بصورة غير متساوية حيث معدلات النمو العالية وغير النوعية في بلدان العالم الثالث، الأمر الذي يُعبر عنه عادة بما يسمى "نظريات الضغط الديموغرافي"، والتي تعود في جذورها إلى الفكر الإغريقي.

فأفلاطون وأرسطو - مثلاً - تحدثا عن فكرة النمو المفرط في السكان الذي من شأنه أن يثير اضطرابات اقتصادية (مجاعة - قحط)، وكذلك اضطرابات اجتماعية وسياسية خطيرة (انتفاضات - ثورات)، ما دفع الكثير من المتخصصين على التأكيد على "الوظيفة التنظيمية" للحروب في حال ازدياد عدد السكان.

التضخم السكاني والمالتوسية:

عند التحدث عن العوامل السكانية لا يمكن لنا إلا أن نشير إلى المالتوسية، فبحسب البريطاني مالتوس وقانونه الشهير: "إذا ما ترك على حالي، فإن عدد السكان سيزيد بحسب متواتلة هندسية (1-2-4-6-8 .. إلخ)، بينما تتزايد الموارد الغذائية بحسب متواتلة حسابية (1-2-3-4-5-6 .. إلخ).

من المؤكد أن التضخم السكاني ولاسيما في الدول النامية بات يشكل تهديداً حقيقياً لحكوماتها، وعامل ضغط وتدخل للدول الأخرى الراغبة في السيطرة عليها، فهو يشكل تهديداً داخلياً بإثارة التوترات الداخلية وموجات الغضب داخلياً، والتوترات وعدم الاستقرار خارجياً.

الخلاصة

حقيقةً تُعد العوامل الديمografية ذات أهمية كبيرة وضرورة بالغة الأهمية لكل دولة من وحدات المجتمع الدولي، وفي الوقت ذاته فإنها تُعد مشكلة معقدة، ومشكلة سياسية كبرى، هنا يمكن لنا أن نخلص إلى جملة من الأفكار الرئيسية بشأن العوامل الديمografية ودورها في العلاقات الدولية أبرزها:

- أن العوامل الإنسانية تمارس دوراً وتأثيراً كبيرين على العلاقات الدولية.
- وأن ثمة علاقة قوية ووثيقة بين مستوى النمو والوضع الديمografي في أي دولة من الدول.
- يضاف إلى ذلك أن التضخم السكاني في العالم يبدو كمشكلة خاطئة، فالأرض بمجموعها لا تعاني من تضخم السكان، وإنما بعض الدول هي التي تعاني من ذلك وخصوصاً في ظل غياب عامل النوعية في الديمografية السكانية لديها.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية

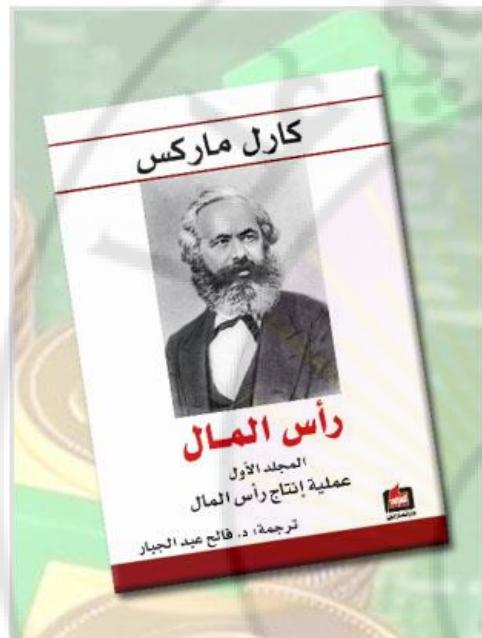


يلعب الاقتصاد دوراً مهماً وخطيراً في العلاقات بين الوحدات الدولية، وهناك من يذهب إلى القول إن العامل الاقتصادي هو المحرك والمولد لجميع أنماط العلاقات السياسية وغيرها بين الوحدات في المجتمع الدولي، يُدلّل على هذه الفكرة أن أغلبية النزاعات والحروب الدولية كان العامل الاقتصادي السبب الرئيس لها والداعي الأكبر لها.

لقد كان العامل الاقتصادي ولايزال المفسر الأساس للكثير من ظواهر العلاقات الدولية منذ اندلاع الثورة الصناعية في

أوروبا، وحتى نهاية البدايات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ففي الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية (1890-1914) كانت الظاهرة الاستعمارية في إحدى صورها مظهراً من مظاهر التفوق الاقتصادي لقوة معينة على حساب قوى أخرى، كذلك كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية والدول المستعمرة

صورة من صور التبعية الاقتصادية في السلع المصنعة وغيرها من المنتجات الزراعية والمواد الأولية أي العلاقات غير المتكافئة التي ينتج عنها اتساع الهوة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ما يجعل الدول الكبرى "الاستعمارية" متحكمة في اقتصاديات الدول التابعة لها، عبر آليات ووسائل تلجم إليها الدول المتقدمة لتكريس تبعية الدول المختلفة لها.



بحسب المنظور الماركسي، تكمن أهمية العامل الاقتصادي في أن "تاريخ المجتمع الإنساني هو في تاريخه الاقتصادي، في تاريخ القوى الإنتاجية، إنه تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الانتاج".



يذهب المتخصصون إلى أن تأثير العامل الاقتصادي في العلاقات السياسية بين الدول يظهر بشكل بارز عبر استخدام الوحدة الدولية لهذا العامل في علاقاتها مع الدول الأخرى لتحقيق أهدافها، أو من خلال تهديد دول أخرى باستخدام هذا العامل (مثلاً التهديد بقطع المساعدات

الاقتصادية التي تقدمها لدولة أخرى) لحملها على الرضوخ لمطالبها السياسية، لذلك تبرز المسائل الاقتصادية والمالية في الصف الأول من المنازعات بين الدول من نزاعات السياسات الاقتصادية والمنافسات التجارية والحروب الجمركية، والحصار والمقاطعة، فإن من الضروري الانتباه إلى ضغط المصالح الخاصة والوطنية، فهذه تلقي أحياناً وتعارض أخرى. الأمر نفسه بالنسبة للدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عن ذلك، فإن التفاعلات تظل ثابتة بين المبادرات السياسية والمصالح الاقتصادية؛ لذلك تُعد إرادة الحصول على منفذ إلى أسواق المواد الأولية والمصالح الاقتصادية (بتروـ أورانيوم وغيرها) هي سبب الضغوط السياسية، والنزاعات المسلحة. فالسيطرة على الطرق الاستراتيجية الدولية وموقع الثروات الكبرى، وطرق المواصلات الكبرى (القنوات الموصلة للمحيطات، الأنهر العالمية، الطرق البحرية) ترتبط باهتمامات وضرورات "سياسة القوة".



يضاف إلى ذلك أن ما يصح - فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي - على صعيد العلاقات العدوانية يصح أيضاً على صعيد التعاون والعلاقات الودية بين الوحدات الدولية، فتلاقي المصالح الاقتصادية في إطار التحالفات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية يُعد وسيلة لتلاقي المصالح السياسية أو حتى لدمج الأراضي الوطنية، ويُعد العامل الاقتصادي بهذا الصدد أحد العوامل المنشئة للاتحادات الاقتصادية والسياسية أيضاً، والاتحاد الأوروبي نموذج واضح بهذا الصدد.



لذلك، يرفض الكثير من المتخصصين التمييز بين (التفوق الاقتصادي ونظيره السياسي)، فميزان القوى مرهون بالاثنين معاً، فالدولة المتقدمة اقتصادياً ستكون متطرفة سياسياً وعسكرياً أيضاً، أي وجود ارتباط بين الحرب كظاهرة، وبين الاقتصاد كظاهرة من حيث إن الحرب هي آثار حتمية للظاهرة الاقتصادية. وبالتالي من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - فصل العامل الاقتصادي ودوره عن العلاقات الدولية، وما يجري دراسته من تأثير لهذا العامل على العلاقات السياسية (الودية والعدوانية) بين الوحدات الدولية إنما

يتراوح بين معرفة وتحديد إن كان دور العامل الاقتصادي طاغياً أم ثانوياً في السياسة الخارجية للوحدات الدولية.

رابعاً: العامل الإيديولوجي

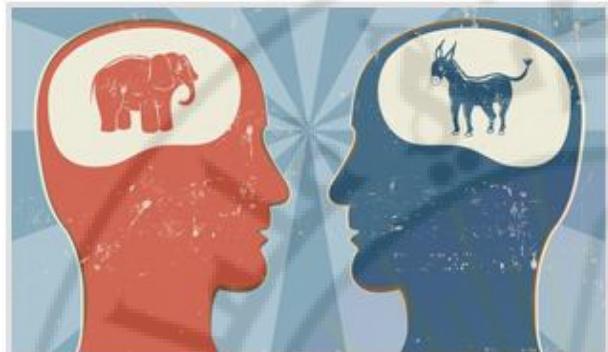
يلعب العامل الإيديولوجي دوراً مهماً في إطار العلاقات الدولية، ويرى البعض أن أبرز سمات العلاقات الدولية أنها ناتجة عن صراع إيديولوجيات الوحدات الدولية الفاعلة فيها.

ما المقصود بالإيديولوجيا؟



يُقصد بالإيديولوجيا - بحسب المعنى الفرنسي لها - علم الأفكار، وقد استخدمت للمرة الأولى عام 1795 في نهاية القرن الثامن عشر من قبل الفيلسوف الفرنسي دوستوت دوتراسي في نهاية الثورة الفرنسية.

يُعرف لويس التسيير الإيديولوجي بأنها "منظومة من التصورات لها منطقها ودققتها المميزان وتتمتع بوجود تارخي في مجتمع معين"، هذا يعني أن الإيديولوجيا هي حصيلة الآراء ووجهات النظر السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفلسفية، القانونية، الدينية، والأخلاقية التي يتبنّاها مجتمع معين أو نظام سياسي معين.



ما هو حجم أو مقدار تأثير تصرفات الممثلين الدوليين بالإيديولوجيات التي نستطيع تحديدها كمجموعة أفكار أو نقطة فكرية تدعى تقديم تفسير ملموس للأحداث انطلاقاً من قانون قيم معين؟

لقد بَرَزَ دور العامل الإيديولوجي في إظهاره لأهمية بعض الأفكار ونشرها، والتقليل من شأن أفكار أخرى أو تهميش بعضها على حساب أخرى. بَرَزَ هَذَا الْأَمْرُ بِشَكْلٍ وَاضْعَافَ خَلَالِ فَتَرَةِ الْحَرْبِ الْبَارِدَةِ حِيثُ لَعِبَ الْعَالِمُ الإِيدِيُولُوْجِيُّ دُوراً فَاقِّاً أَهْمَيَّةَ الدُّورِ الْعَسْكَرِيِّ فِي تَحْقِيقِ اِنْتِصَارَاتِ دُولٍ عَلَى حَسَابِ دُولٍ أُخْرَى، وَلِتَحَالِفَاتِ عَلَى حَسَابِ تَحَالِفَاتِ أُخْرَى، كَمَا أَنَّهُ قَلَّ مِنْ شَانِ الْعَالِمِ الْإِقْتَصَادِيِّ، فَالْحَرْبُ الْبَارِدَةُ كَانَتْ حَرِيَاً مُسْتَعْرِّةً بَيْنِ إِيدِيُولُوْجِيَّتَيْنِ لَا تَعْبَرَانِ أَيَّ اِهْتِمَامَ لِلْعَالِمِ الْدِيُنِيِّ.

خامساً: العامل التقني والتكنولوجي

يُعد هذا العامل من العوامل الحديثة المؤثرة في العلاقات الدولية، وقد ازدادت أهميته بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية التي بات يشهدها العالم مؤخراً، ويعطي الباحثون والمتخصصون أهمية خاصة لهذا العامل، فالبروفسور مارسيل مارل يرى أن هذا العامل يمارس تأثيراً حاسماً في العلاقات الدولية المعاصرة، ويشير في كتابه "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" إلى أن التقدم التقني يلامس العلاقات الدولي بكل أشكالها السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية، فهو يزيد من تبعية العناصر والوحدات المكونة للنظام الدولي،

ويؤيد حق حقل نشاط كل الأطراف، أما سبب أهمية هذا العامل فهو كونه مفتوحاً بشكل دائم ومتسرع على التطور والتغير، ولاسيما في ظل الثورات الكبرى التي يشهدها قطاع التكنولوجيا.

الهوة التكنولوجية بين دول الشمال والجنوب:

إن الهوة التكنولوجية بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المختلف تزداد بشكل كبير ومتسرع، ولعل أحد أهم أسباب هذه الهوة اليوم هو عدم امتلاك دول الجنوب للعامل التكنولوجي الذي بات يؤثر إيجاباً على العلاقات بين دول الشمال، ويؤثر سلباً على العلاقات بين دول الجنوب فيما بينها من جهة، وبينها وبين دول الشمال من جهة أخرى.

لقد باتت التكنولوجيا مؤخراً أرجح وسيلة تستخدمنها الدول المتقدمة لبسط سيطرة نفوذها على الدول المختلفة، فالتكنولوجيا أصبحت تكرس علاقات السيطرة والتبعية أي سيطرة الشمال المتقدم على الجنوب المختلف، وتبعية هذا الأخير للشمال المتقدم.

دور العامل التكنولوجي في المجال العسكري:

يقوم العامل التكنولوجي بدور مهم جداً في تطوير المجال العسكري، ويمكن هنا الإشارة إلى أن سباق التسلح أصبح أمراً قائماً على التكنولوجيا، فالتكنولوجيا العسكرية تطورت في كل المجالات العسكرية، ولاسيما في مجال أسلحة الدمار الشامل بشتى أنواعها النووية والكيمائية والذرية.

فالاليوم هو عصر الصواريخ العابرة للقارات، وطائرات التجسس من دون طيار، والكواكب الصناعية القادرة على تصوير هدف بحجم كرة المضرب. يضاف إلى ما سبق أن مسرح العمليات العسكرية بات يشمل الكورة الأرضية التي تكون موقعاً استراتيجياً موحداً، وتوزن الرعب، والسلام النووي ووسائل الإعلام وغيرها.

دور العامل التكنولوجي في الحقل الدبلوماسي:

أدخل العامل التقني والتكنولوجي تحولات في الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة، فقد ألغت الاختراعات العلمية والتقنية حاجز المسافات بين الوحدات الدولية، فهي تقرب ما بين البشر، وتجعل العالم أكثر

اتصالاً، ما ينجم عنه من تغيير في الطرق الدبلوماسية، فالأخبار تنتشر اليوم في الوقت ذاته تقريباً على كل مساحة العالم، ولم يعد الدبلوماسيون يمتلكون وحدهم أخبار العلاقات بين الدول.

آثار الثورة التكنولوجية:

يبدو جيداً مما سبق تأثير التكنيك على انتشار ومحنوى العلاقات الدولية، فالدول التي تمتلك تقنيات تكنولوجية متقدمة ستكون قادرة على ممارسة "سيطرة ثقافية" ولغوية على الدول المحرومة من هذه التكنولوجيا أي أن الشخصية الوطنية والثقافية لتلك الدول باتت مهددة.

ما لا شك فيه أن للثورة العلمية والتكنولوجية آثاراً إيجابية وسلبية، فقد حررت الفرد في عمله وحياته وأفكاره إلا أنها فتحت مجالات جديدة للمنافسة الدولية لامتلاك واقتسام الموارد العالمية، وهو ما ظهر عبر سباق التسلح وحرب النجوم وحرب الفضاء.

لذلك يحاول علم العلاقات الدولية والمختصون فيه على اختلافهم وتعددتهم، تكييفه مع طبيعة التحولات الدولية الناتجة عن تأثير العامل التكنولوجي وغيره من العوامل الأخرى.

سادساً: شخصية رجل الدولة

ما مدى تماهي شخصية رجل الدولة مع دولته؟



تعد شخصية الحكم ورجال الدولة والسياسة عاماً مهماً ومؤثراً في العلاقات الدولية من حيث كونهم أولاً مقررين في السياسة الخارجية لبلدانهم، وباعتبارهم ممثلين في اللعبة الدولية يتصرفون باسم الدولة ولحسابها، ورجل الدولة يتماثل ويتحد مع الدولة، أو بشكل أدق مع الحكومة التي تجسد الوحدة الكيانية لدولته.

لذلك لا يمكن اعتبار رجال الدولة مستقلين تماماً عن دولتهم بل معبرين عنها ومتماهين معها، فصناع القرار يلعبون دوراً بارزاً في العلاقات الدولية حيث تلعب الخصائص الفردية والشخصية التي يتميز بها صانع القرار من التجارب التي خاضها ودرجة ثقافته والمهارة التي يتمتع بها تلعب دوراً مهماً في تمثيل دولته وصناعة قراراتها على المستوى الدولي.

ثمة تنوع لا متناهٍ في طباع وصفات الحكام، فكل مسؤول سياسي هو حالة فريدة و خاصة، واتخاذ قرارات الحكام يُفسّر - في جزء منه - بشخصية الموجودين في السلطة، فلو لم يكن هناك خروشوف في الكرملين، وكينيدي في البيت الأبيض لكان من المحتمل ألا يكون ثمة أزمة كوبية عام 1962، وأن هناك وسائل أو حلولاً أخرى للأزمة.

ما هي أبرز أنماط شخصيات صناع القرار ورجال الدول (الحكام – السياسيين)؟

إن محاولة إقامة تصنيف للطباع السياسية لرجل الدولة يمكن من خلاله تقييم وتقسيم سلوكيات رجال الدولة والسياسيين، هي أمر غير ممكن، ويصطدم بالكثير من الحاجز نتيجة الغموض في الطبيعة الإنسانية نفسها، فالفرد ليس كائناً بيولوجيًّا فحسب بل كائن عقلي يفكر ويعيش في مجتمع، من هنا تختلف الشخصية بين فرد وآخر.

أبرز تصنيف يمكن أن يُساق هنا هو نموذجان أساسيان: الانطوائيون والمنفتحون.

ولكن هناك تصنيفات أخرى:

فئات السياسيين بحسب هارولد لاسوبل:

يميز عالم السياسة الأمريكي هارولد لاسوبل في كتابه "علم النفس المرضي والسياسة" بين ثلات فئات من السياسيين:

- المحركون: الذين يعطون قيمة كبرى لرد الفعل العاطفي للجمهور.
- الإداريون: الذين ينسقون الجهد في نشاط مستمر.

- المنظرون: الذين يستخرجون أحكامهم المسبقة وأفضلية المعتقدات من الحوافز الخاصة اللاوعية.

تصنيف الشخصيات بحسب اختصاصي علم الطباع:

يصنف الاختصاصيون في علم الطباع أن كل إنسان هو إما افعالٍ أو لا افعالٍ، نشيط أو غير نشيط، أولي أو ثانوي، بحسب ما يعيش في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

تصنيف شخصيات رجال الدولة بحسب رينوفن وديروزيل:

يذهب رينوفن وديروزيل إلى وضع تصنيف آخر يسمح بمعرفة وتحديد شخصية رجل الدولة بتقسيم المواقف التاريخية. فهناك العقائدي الذي يتبع نظام تفكير متلاحمًا، ويجهد في إطار الممكن بتنسيق قراراته مع هذا النظام، وهناك الانتهاري أو التجريبي، وهو يقتنع بتكييف سلوكه السياسي بحسب الظروف، كما يوجد المناوي والمصالح، وهناك المثالي أيضًا، والخيالي والصلب، واللاعب والحرير وغیره.

إن تحديد أطراف العلاقات الدولية ومعرفة أشخاصها يعني في الواقع مناقشة موضوع بنية النظام الدولي، وقبل الخوض في الأطراف الدولية يمكن تعريف النظام الدولي بأنه مجمل العلاقات التي تقوم بين متغيرات تُدعى الفاعلين الدوليين.

على هذا لا يمكن حصر دور أشخاص العلاقات الدولية بالدولة فقط، كما درج والدارسون والمتخصصون، بل بات -وفقاً للتعريف السابق- يشمل القوى التي تؤثر في العلاقات الدولية والظواهر التي يتجاوز فعلها حدود الدولة أو المجموعة السياسية المنظمة الواحدة.² وأصبحت تضم أشخاصاً أو قوى أو وحدات دولية تؤثر هي الأخرى في عمليات التفاعل الدولي كالمنظمات الدولية والقوى "عبر الوطنية"، وأضيف إليها لاحقاً أطراف جديدة (الفاعل الدولي).

الفاعل الدولي: هو كل كيان يستطيع في أي وقت أن يؤثر في مجرى الأحداث الدولية.

أولاً: الدولة:



² ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص225.

تعريف الدولة



الدولة بوصفها ظاهرة سياسية اجتماعية يمكن تعريفها بأنها كيان مؤسسي يقوم على حيز جغرافي أو رقعة جغرافية محددة وملوّنة، تقطنها مجموعة اجتماعية يرتبط أعضاؤها بروابط تاريخية ولغوية وحضارية وثقافية، تمثل القاسم المشترك الذي يتلقون عنده، وهي تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية الدولية.³

والدولة وفقاً لماكس ويبر هي التي تتمتع باحتكار العنف الشرعي في مجالها الإقليمي، أما في المفهوم المعاصر فهي مظهر رئيس من السياسة، وهي السلطة التي تتجه إليها ولاءات المواطنين، وهي التعبير المؤسساتي عن التضامن الوطني، إنها المسؤولة عن النظام السياسي، وتحمي السلم المدني، وتشرف على أنماط التنظيم الاقتصادي، وإدارة مجمل العلاقات السياسية مع المجتمعات الخارجية.⁴

إذاً الدولة بالمفهوم المعاصر هي مظهر رئيس للسياسة من حيث كونها السلطة التي تتوجه إليها كل انتتماءات الأفراد، والمعبر المؤسسي عن التضامن الوطني لمواطنيها باعتبارها المسؤولة عن حماية وسلامة مواطنيها والدفاع عن ذاتها وكيانها وأمنها القومي، وبوصفها المخططة لأنماط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي السياسي والثقافي، ومن حيث كونها الممثل الشرعي والرسمي الوحيد لشعبها أمام الدول الأخرى.

³ عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 36.
⁴ زيمن حداد: "العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 227.

مكانة الدولة في المجتمع الدولي

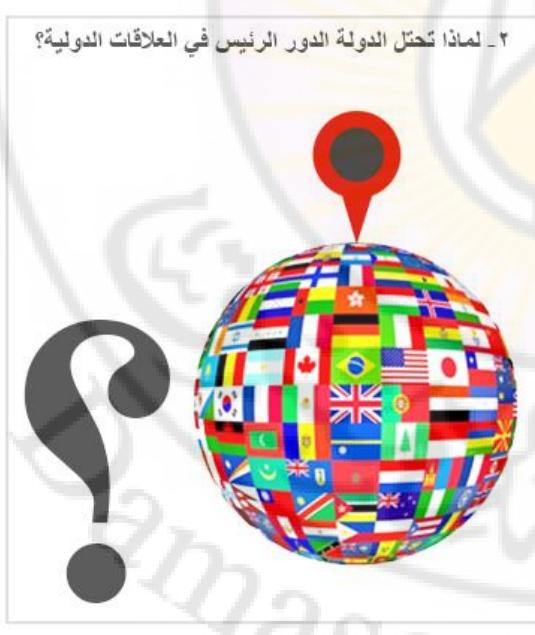
١- ما هو موقع الدولة من المجتمع الدولي؟



١- ما هو موقع الدولة من المجتمع الدولي؟

يقول ريموند أرون إن "مركز العلاقات الدولية هو ما سميته علاقات بين الدول، أي تلك العلاقات التي تقوم بين الوحدات السياسية بوصفها وحدات قائمة بذاتها"، فإذاً الدولة موجودة في صلب العلاقات الدولية، وهي الفاعل الرئيس.

تشكل الدول البنية الأساسية في المجتمع الدولي، واللاعب الأساسي في العلاقات الدولية، والوحدة الرئيسية في صياغة الأنماط والمظاهر المتنوعة التي تتصف بها العلاقات الدولية.



٢- لماذا تحمل الدولة الدور الرئيس في العلاقات الدولية؟

٢- لماذا تحمل الدولة الدور الرئيس في العلاقات الدولية؟

يرتكز القانون الدولي الذي يحكم وينسق العلاقات الدولية أساساً على القواعد التي قبلت بها الدول، كما قبلت بها بقية القوى الاقتصادية والاجتماعية الدولية، لكن هذه القواعد تصطدم دائمًا بالحدود السياسية التي تطبق عليها الدول سيادتها، أي أن الدولة وعلى الرغم من إضافة فاعلين دوليين جدد في العلاقات الدولية إلا أنها لازالت حتى الآن تحمل الدور الرئيس في العلاقات الدولية.^٥

^٥ ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، مرجع سابق ذكره، ص 227.

عناصر الدولة

تتألف الدولة من ثلاثة عناصر أساسية:⁶



الشعب: مجموعة من الأفراد يوجدون في إقليم محدد، تجمعهم روابط مشتركة (اللغة، العادات، التقاليد، الثقافة والتاريخ المشترك).



الإقليم: أي المجال الذي تمارس فيه الدولة كامل سلطاتها. ويكون من اليابسة والجو الذي يعلوها والبحر الذي يحدها، وهو مساحة جغرافية محددة يقطنها مجموعة من الأفراد بشكل دائم ومستقر، وتمارس عليهم الدولة كامل سلطاتها.



السيادة: أي السلطة العليا المطلقة التي تملكها الدولة، وتمارسها على شعبها ومجالها الإقليمي، وتمثل بوجود سلطة تقوم بحماية مواطنيها والإشراف على أوضاعهم وتنظيم العلاقات فيما بينهم، كما تقوم بإدارة الإقليم وتنظيم استغلال

موارده، هنا تعني السيادة صفة رئيسة وركنًا أساسياً بالنسبة للدولة، فهي تميّز بها عن باقي التنظيمات أو المجموعات الاجتماعية الموجودة ضمن إقليمها كالقبيلة أو العشيرة أو الحزب السياسي، كذلك فإن توافرها يُعدُّ شرطاً ضرورياً حتى تستطيع الدولة أن تكتسب صفة الشخص الدولي في العلاقات الدولية

⁶ عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 37-38.

حيث تطبق عليها أحكام وقواعد القانون الدولي. بهذا المعنى، فالسيادة تمثل وحدة واحدة لا تقبل التجزئة، ولا يمكن التصرف بها أو التنازل عنها.

للسيادة مظهراً: الأول داخلي يخضع لسلطة الدولة وقانونها الداخلي، أما الثاني خارجي أي سيادة الدولة في المجتمع الدولي، وفي إطار العلاقات التي تدخل بها مع غيرها من الدول (ذات السيادة أيضاً).

وبالتالي فإن السيادة بمظهرها الخارجي لا تقر سلطة فوق سلطتها، ولا إرادة تعلو على إرادتها، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلا العهود والاتفاقيات الدولية التي عقدتها بإرادتها معبرة بذلك عن استقلالها وسيادتها في أمرها، هذا يعني أن السيادة هي المُعْبَر عن استقلال الدولة في علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية أي أساس المساواة بين الدول.⁷

- مركزات مبدأ السيادة:

مما سبق يُستنتج أن فكرة أو مفهوم السيادة تمنح الدولة جملة من الحقوق والمبادئ القانونية والسياسية والاقتصادية، تشكل الأساس الذي ترتكز عليه الدولة في علاقاتها مع بقية الدول الأخرى، أي مركزات مبدأ السيادة للدولة أبرزها:⁸

• حق الوجود والبقاء:

فالسيادة تمنح الدولة سلطة مطلقة للقيام بكل ما تراه ضرورياً من أجل وجودها وبنائها واستمرارها كوحدة دولية على الصعيدين الداخلي والخارجي ولاسيما فيما يتعلق بعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتنظيم علاقاتها في إطار المجتمع الدولي.

• حق الحرية والاستقلال:

ووفقاً لهذا الحق تتمتع الدول بالسيادة في كل ما يضمن حقها في تعريف شؤونها الداخلية والخارجية بكل حرية دون الخضوع لسلطات أي دولة أخرى، وهو ما يعني حريتها في التعبير عن مركزها السياسي والاقتصادي والثقافي في إطار علاقاتها بالمجتمع الدولي.

⁷. المرجع السابق، ص 39.

⁸. للتوسيع في هذه الحقوق والمبادئ، يمكن العودة للمرجع السابق، عبد القادر محمد فهمي، ص 40-41.

• مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:

يبرز هذا المبدأ بشكل واضح على الصعيد الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي، أي أن جميع الدول متساوية في حقوقها وواجباتها وطريقة تعاملاتها وعلاقاتها بعضها البعض دون أي تمييز في المعايير العسكرية والجغرافية والديمغرافية، وعلى الرغم من وجود هذا الحق وإقراره كجزء من القانون الدولي إلا أن حقيقة الواقع الدولي غير موجودة، فما تشهده العلاقات القائمة بين الدول يُظهر حقيقة الدور الذي تلعبه الفروقات بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الدول القوية والضعيفة، ما يعني أن لقوة قانوناً فعلياً يفرض نفسه على مبدأ قوة القانون في العلاقات الدولية، خصوصاً عندما تقوم القوى والدول الكبرى بتكيف القواعد القانونية بما يتفق ومصالحها، حتى ولو كان ذلك متعارضاً مع مبدأ السيادة بين الدول.

• مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

يُعد هذا المبدأ من أهم مبادئ حماية استقلال الدول والحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة إقليمها، وللحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، هذا المبدأ نتيجة للسيادة من حيث ضرورة امتلاع أي دولة عن التدخل في شؤون الدول الأخرى بما يعنيه ذلك من عدم شرعية كل أنواع الإكراه والضغط السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، ويعني هذا المبدأ في معناه وتطبيقه عدم التدخل في جميع الشؤون التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدولة، والامتناع عن فرض الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية، أو كل ما من شأنه إضعاف الدولة، وأيضاً هذا المبدأ كسابقه يتعرض لانتهاك في إطار العلاقات الدولية، فتاريخ العلاقات بين الدول يشهد يومياً انتهاكات متعددة تقوم بها الدول الكبرى بحق الدول الأضعف تبعاً لمصالحها التي تريد تحقيقها.

• السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية والنشاطات الاقتصادية:

لكل دولة السيادة الكاملة على مواردها وثرواتها ونشاطاتها الاقتصادية، ولها أن تتصرف بها بكل حرية، ويدخل في هذا المبدأ حق الدولة في تنظيم الاستثمارات الأجنبية على أراضيها، وتأمين الممتلكات الأجنبية على إقليمها.

• حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، والامتناع عن استخدام القوة في العلاقات الدولية:

يعد هذا المبدأ مهماً في ضمان احترام استقلال الدول وعدم السماح بالاعتداء عليها، وبالتالي ضمان احترام الاستقرار الدولي، وهو يتماشى مع مبدأ الأمن الجماعي الذي يهدف إلى حماية الدول من أي اعتداء عليها عبر تضافر جهود المجموعة الدولية في وجه المعتدي.

إن المبادئ السابقة - بحسب توصيف الدكتور فهمي - تمثل المركبات الرئيسة لمبدأ السيادة التي تجعل الدولة الفاعل الأكثـر تأثيراً في العلاقات الدولية من بين بقية الأشخاص الدولية.

يبقى أن نشير أخيراً إلى أن الدولة بوصفها أكثر الأطراف المتميزة في النظام الدولي، وأكثر الأشخاص الدولية أهمية يجب أن تتوافر فيها كل مقوماتها حتى تستكمل وجودها كطرف وشخص فاعل في العلاقات الدولية، فلا دولة من دون أرض، ولا دولة من دون شعب، ولا دولة من دون حكومة.

ثانياً: المنظمات الدولية:

أ- مفهوم المنظمات الدولية:



منذ القرن التاسع عشر لم تعد الدول تحكم العلاقات الدولية، فقد نافسها في ذلك ظهور المنظمات الدولية ونموها، وعلى الرغم من أن الدولة تبقى الطرف المتميز، لكنها لم تعد الطرف الوحيد كما كان في السابق.⁹

تعرف المنظمات الدولية تقليدياً بأنها جهاز تعاون بين الدول، أو شركة دول سيدة تتابع

أهدافاً ذات فائدة مشتركة بواسطة هيئات مستقلة، وهي على نوعين منها ما هو حكومي، ومنها ما هو غير حكومي، والمنظمات بفرعيها الحكومية وغير الحكومية تتوزع بين منظمات إقليمية ودولية.

(انظر الصورة)

⁹ دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 54.



أما في المفاهيم الحديثة، فهناك مفهومان لمصطلح "المنظمة الدولية": الأول واسع يعني الصورة التي اتخذها تنظيم المجتمع الدولي، والتعبير الدقيق في هذا المعنى هو "التنظيم الدولي"، والثاني مفهوم ضيق يقصد به كيان معين أو مؤسسة محددة.

توجد تعريفات عدة تناولت مفهوم المنظمة الدولية منها: "أنها جمعية من الدول أقيمت باتفاق بين أعضائها، وتتمتع بجهاز دائم من الهيئات المكلفة بالعمل على تحقيق الأهداف المصلحية المشتركة بواسطة التعاون بينهم"، أي أنها تقوم على جملة من القواعد هي: قاعدة اشتراك الدول، وقاعدة الإرادة، وجود جهاز دائم، والاستقلالية، ووظيفة التعاون.

أما المنظمات الدولية الحكومية فتعرف بأنها هيئة تقوم بإنشائها مجموعة من الدول لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها وتكون لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي بواسطة أجهزة خاصة بها. ومن المنظمات الدولية الحكومية عصبة الأمم والأمم المتحدة. (انظر الصور)

تعبر فكرة المنظمات الدولية عن حاجة المجتمع الدولي الدائمة والمتنامية لأدوات جديدة تضبط الأداء والتفاعل السلوكي بين وحداته - ولاسيما الدول - للحد من اندفاعاتها، وعقلنة سياساتها الخارجية إزاء

بعضها البعض، كذلك من أجل إيجاد ضوابط وحلول للمشكلات الدولية، والبحث عن سبل التعاون لإقامة عالم مستقر وآمن.

إذاً المنظمات الدولية ولidea حاجة المجتمع الدولي لضبط نزاعاته وزيادة فرص تعاون أعضائه لتجاوز حالة الفوضى وعدم الاستقرار، فهي وسيلة وأداة تسمح بضبط العلاقات الدولية واستمراريتها تحقيقاً لمصالح جميع الأطراف الدولية.¹⁰

بـ- بعض نماذج المنظمات الدولية:

◦ عصبة الأمم:



◦ التعريف بعصبة الأمم:

عصبة الأمم هي أول منظمة سياسية دولية دائمة، وقد قامت مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1919م، ولم تنجح في تحقيق أهدافها وأهمها الحيلولة دون قيام حرب عالمية ثانية.

◦ نشأة عصبة الأمم:

نشأت عصبة الأمم بناءً على نداء تضمنه إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون الذي انطوى على 14 مبدأ، كأساس لإقامة السلام العادل في العالم. وكان المبدأ الأخير عبارة عن نداء لإنشاء عصبة أمم لتتولى الإشراف على هذه الترتيبات العالمية.

وقد تمت صياغة عهد عصبة الأمم نهائياً في عام 1919م، وأدمج ضمن معاهدة فرساي التي تم إبرامها بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى من ناحية وألمانيا وحلفائها من ناحية أخرى وقد بدأت نشاطها في بداية عام 1920م.

¹⁰ عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 45.



• الأمم المتحدة:



○ تأسيس الأمم المتحدة:

تأسست الأمم المتحدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 م ومقراها نيويورك على أنقاض عصبة الأمم.

جاء تأسيسها إثر عدة تصريحات وبيانات لزعماء الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية:

▪ تصريح الأطلسي عام 1941م

▪ تصريح واشنطن عام 1942م

▪ تصريح موسكو عام 1943م

عقدت عدة مؤتمرات دولية لتحديد شكل ومضمون المنظمة العالمية المرجوة مثل:

▪ مؤتمر دومبارتن أوكس بالقرب من واشنطن عام 1944م

▪ مؤتمر يالطا فبراير عام 1945م

▪ مؤتمر سان فرانسيسكو يونيو عام 1945م وحضره مندوبي 50 دولة

شهدت نهاية المؤتمر ولادة هيئة الأمم المتحدة حيث ناقش المؤتمرون الميثاق المقترن لهيئة الأمم المتحدة حيث ناقش المؤتمرون الميثاق المقترن لهيئة الأمم المتحدة وأقروه بعد إدخال بعض التعديلات.

○ أهم أهداف الأمم المتحدة:

1. الحفاظ على السلام والأمن الدوليين

2. تنمية العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء

3. مناقشة الأمور المشتركة والتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء

○ العضوية بالأمم المتحدة:

العضوية في الأمم المتحدة عضوية مفتوحة لأي دولة مستقلة باعتبارها أهم منظمة عالمية شاملة ويحق لأي دولة الانضمام إليها شريطة الآتي:

1. أن تكون الدولة مستقلة.

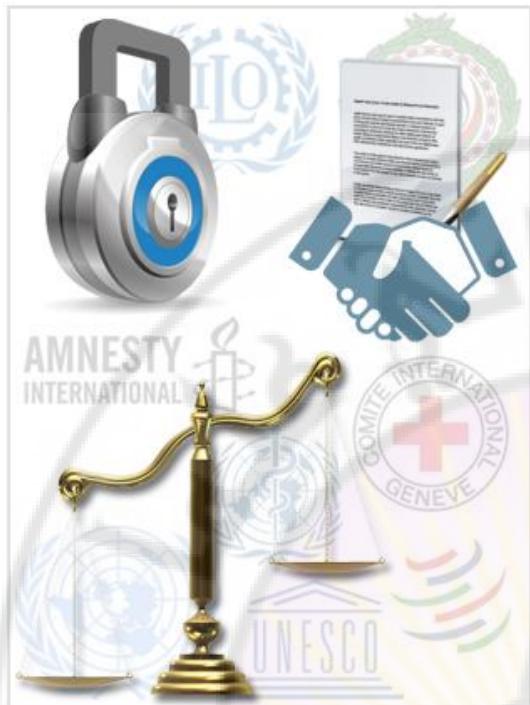
2. أن تكون الدولة محبة للسلام.

3. أن تقبل الدولة كل ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة.

4. أن تكون الدولة قادرة على الالتزام بما جاء بالميثاق.

5. أن تقبل الأمم المتحدة انضمام هذه الدولة إليها.

ج- حقوق المنظمات الدولية:



المنظمات الدولية هي وحدات دولية من وحدات النظام الدولي، تتمتع - شأنها شأن الدولة - بشخصية قانونية دولية، ترتبط بالمهام والغايات التي تعمل من أجلها، وعلى هذا الأساس تكتسب المنظمات الدولية جملة من الحقوق أبرزها:

1. حق التمتع بالمزايا والمحاصنات الدبلوماسية للعاملين فيها، وحق حمايتهم والدفاع عن مصالحهم.
2. حق التقاضي أمام الهيئات القضائية الدولية.
3. حق عقد الاتفاقيات الدولية مع الدول أو مع منظمات دولية أخرى.

د- دور المنظمات الدولية وتأثيرها في العلاقات الدولية:



للمنظمات الدولية بنية إدارية وأجهزة دائمة، ولها مقرها الخاص وإدارتها الخاصة، وموظفوها الخاصون المستقلون عن الدول التي ينتمون إليها بجنسياتهم، وعن الدول الأعضاء فيها، ولعل هذا

يُعد أهم الأسباب التي تجعل من المنظمات الدولية مؤثرة في العلاقات الدولية، فهي تتمتع بالقدرة على تهيئة وإيجاد الحوار الدائم بين الدول حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما المسائل الخلافية المراد إيجاد حلول لها، وهو ما يؤدي إلى بلورة المواقف ونضجها من خلال الدور الذي تقوم

به أجهزة المنظمات الدولية عبر طرحها المشكلات واقتراحها للمواضيع التي تمثل إشكاليات دولية جديدة وإدخالها في دائرة النقاش والدراسات والمعالجات لاتخاذ القرارات الملائمة بصدقها.

هذا الأمر يؤدي إلى تطوير نوعي دائم في العمل الدبلوماسي في إطار العلاقات بين الدول، وانتقال الدبلوماسية من بعدها التقليدي (الإطار الثنائي) إلى بعدها الجديد (متعدد الأطراف) ما أدى إلى تطوير حقل العلاقات الدبلوماسية، فالدول باتت ملزمة بتحديد مواقفها تجاه المسائل والقضايا الدولية، كل ذلك أسهم في تعديل توازن القوى عبر مواجهة الدول للتحديات والمشكلات الدولية التي تواجهها بتوسيع علاقاتها مع دول أخرى، لتشكل موازين جديدة تساعدها في مواجهة تحدياتها.

يُضاف إلى ما سبق، أن المنظمات الدولية تتمتع بخاصية فريدة من نوعها، وهي قدرتها على تقرير ما يمكن أو يلزم القيام به على المستوى الدولي أي قدرتها على اتخاذ القرارات سواء تلك المتعلقة بعلاقتها مع الدول أم بسياسات الدول وعلاقتها فيما بينها، وهو ما يجسد في واقع الأمر أنماط السلوك الواجب اتباعها من قبل المنظمة الدولية في إطار تعاملاتها مع الغير من وحدات النظام الدولي سواء كان لقراراتها طابع وصفة الإلزام على الأعضاء المنتسبين لها أم طابع الاختيار، فاعتماد سلوكيات محددة في تعاملها مع بقية الوحدات الدولية (المنظمة إليها أو لا)، وتكرار هذا السلوك واعتماده عبر تكرار استخدامه يجعل منه نمطاً ونسقاً جديداً في إطار السلوكيات المعتمدة بين الأشخاص الدوليين في النظام الدولي.

ثالثاً: القوى عبر الوطنية (العاشرة للقوميات):

التعريف بالقوى عبر الوطنية:

لا تقتصر العلاقات الدولية على الروابط بين الدول، أو الصلات التي تقوم بين الدول والمنظمات، أو بين المنظمات نفسها فقط، فهناك أطراف وفاعلون دوليون آخرون، ومن الوحدات الدولية الأخرى التي تسهم في تشكيل العلاقات الدولية هي القوى عبر الوطنية.

ما هو تعريف القوى عبر الوطنية؟

عرف مارسيل مدل القوى العابرة للدول على أنها "الحركات والتيارات التضامنية ذات المنشأ الخاص التي تحاول الانتشار عبر الحدود وتعمل على إبداء وجهة نظرها للنظام الدولي أو إنجاحها".

ويقصد بها تلك القوى التي يتجاوز تأثيرها حدود الدولة القومية، وهي تظهر نتيجة العلاقات الاقتصادية والسياسية وثورة التكنولوجيا والاتصالات التي أدت وساحتها ظهور تيارات تتجاوز رقابة الحكومات لتجاوز الحدود الوطنية للدول.

لأي سلطة تخضع القوى عبر الوطنية؟

لا ترتبط تلك القوى بدول أو منظمات دولية بل البعض يُعدّها منافساً جديداً وفاعلاً على الساحة الدولية، فهي لا تخضع للقوانين الوطنية للدول التي تمارس على أراضيها نشاطها، ولا تخضع أيضاً للفانون الدولي أي أنها ليست تابعة من الوجهة القانونية لأي سلطة حكومية.

غير أنها من الممكن أن تتعرض لضغوط أو تلاعبات تقييد قدرتها على المناورة، لأن الدول ترى أن عمل هذه المنظمات لا بد من أن يكون مكملاً لسياستها، لا متناقضاً معها أو معارضها.

الفانون الدولي يوصّف تلك القوى بأنها حالة أو شخص له ارتباطات مع أكثر من دولة بروابط إقليمية أو شخصية، أو نتيجة نشاط ما، ولا يمكن خصوّعه كلياً للقانون الوطني أو القانون الدولي.

تصنيف القوى عبر الوطنية:

يندرج تحت هذه القوى الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية غير الحكومية.

1. الشركات متعددة الجنسيات:



هناك تعريفات عديدة للشركات متعددة الجنسيات أو القوميات أبرزها: كل مؤسسة من بلد معين لها نشاطات مستقرة وخاضعة لرقابتها في بلدين أجنبيين على الأقل، وقد نشأت هذه الشركات من رحم النظام الرأسمالي، وارتبطة به، لذلك تميل إلى التمركز الشديد واحتكار الإنتاج على المستوى الدولي ما أدى إلى أن يكون نشاطها ممتداً ويشمل كل القارات متجاوزة بذلك كل الحدود السياسية، وهذه الظاهرة ارتبطت بشكل أساساً بمبدأ (دعا يعلم دعه يمر). وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم القوى عبر الوطنية التي تشهد نشاطاً

مهماً في العلاقات الدولية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تعاظم دورها في العلاقات الاقتصادية والمالية والسياسية الدولية.

لقد أسهمت عوامل عديدة في زيادة أهمية وفعالية دور هذه الشركات أبرزها:

- شمولية وتنوع النشاطات التي تقوم بها الشركة الواحدة التي تمتد إلى قارات عدّة، وتتفوق في كثير من الأحيان في الميادين التي تعمل بها على الوحدات الدولية الأخرى ولاسيما الدولة.
- يضاف إلى ذلك ارتفاع عدد الشركات المتعددة الجنسيات وضخامة الأرباح التي تحصل عليها، والتي تزيد في كثير من الأحيان على ميزانيات دول بأكملها، وهو ما يعني ضخامة ونوعية النشاطات التي تقوم بها، ما يعني أن وجود هذه الشركات في الدول المضيفة غالباً ما يتعارض مع مشاريع التنمية الوطنية، الأمر الذي يدفع بعض هذه الشركات إلى الهيمنة

على ميادين الإنتاج الأساسية في بعض الدول، وبالتالي التأثير على القرار السياسي والوطني لها.

ملاحظة: هنا يجب التمييز بين المؤسسة أو الشركة الأم والفرع القائمة في البلدان التي تعمل بها حيث عادة ما تخضع الفروع إلى رقابة مالية عن طريق المشاركة في أغلب رأس المال، أو رقابة بموجب عقد تسيير، أو إلى رقابة تكنولوجية بواسطة نقل التكنولوجيا، وهذه الشركات المتعددة القوميات لا تكون فقط مؤسسات خاصة بل تكون أيضاً ملكاً لدولة.

الشركات متعددة الجنسيات (تسعى لتحقيق الربح):



١. المنظمات الدولية غير الحكومية:

• تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية:

لا تكون المنظمات غير الحكومية من الدول، وإنما من تجمعات وجمعيات أو حركات تشكلت عفويًا وبشكل حر من قبل أفراد لتعبير عن تضامن عبر وطني، بغية تحقيق هدف غير ربحي.

وهذه الظاهرة قديمة إلا أنها برزت وتطورت مع التقدم التكنولوجي والاتصالي الكبير الذي شهدته العالم مؤخرًا، واتساع نطاق التجارة الدولية، الأمر الذي ساعد على سهولة انتقال الأفراد ورؤوس الأموال والأفكار، وتشمل هذه المنظمات غير الحكومية كل قطاعات النشاط الاجتماعي، السياسي، القانوني، الاجتماعي، الثقافي، العلمي، التقني، الصحي، الديني، الرياضي، السياحي، وغيرها.

يمكن تعريف تلك المنظمات بأنها تلك التي تنشأ أو يتم تأليفها نتيجة اتفاق بين الحكومات بما فيها المنظمات التي لا تقبل أعضاء يتم اختيارهم من قبل سلطات حكومية. أي أنها تعني كل التجمعات التي تمارس نشاطات متعددة لا تتحدد بالهويات القومية.

• سمات المنظمات الدولية غير الحكومية:

يتسم النشاط المؤسسي لهذه المنظمات بسمتين أساسين: التلقائية والتضامن الدولي.

فيما يتعلق بالتلقائية فهي تعني أن نشاطات هذه المنظمات تتطوي على مبادرات خاصة وتعاون بين أطرافها لبلوغ احتياجاتهم ونطعلاتهم.

أما فيما يتعلق بالتضامن الدولي فيُعبر عنه بالرابطة التي تجمع أشخاصاً من هويات وجنسيات وانتماءات وطنية مختلفة لممارسة نشاط يهدف إلى تحقيق أهداف دولية.

إن السمتين السابقتين تمكّنان تلك المنظمات غير الحكومية من الاستمرار والديمومة، وبالتالي إفراح المجال للأفراد للمشاركة في ديناميات المجتمع الدولي، والإسهام في تفاعلات علاقاته الدولية.

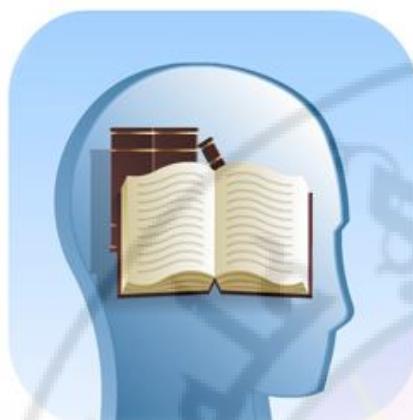
هذا يبرز دور المنظمات غير الحكومية في بناء وتطوير أشكال مختلفة من التضامن الإنساني غير الوطني لأغراض إنسانية غالباً، الأمر الذي جعلها قابلة للانتشار في جميع قارات العالم، إضافة إلى شمولية نشاطها لمختلف الميادين الحياتية، وهو أمر يكشف عن قدرتها في التأثير المباشر على دينامية العلاقات الدولية.

• مشكلات المنظمات غير الحكومية:

على الرغم من أن الميزات السابقة لهذه المنظمات غير الحكومية تكسبها مرونة وقدرة على الانتشار إلا أنها تتسبب لها ببعض المشكلات أبرزها أن هذه المنظمات وبسبب عدم تتمتعها بوضع قانوني دولي يتتسق مع طبيعتها ومع الوظائف التي ترغب في إنجازها، وبسبب غياب أي اتفاق دولي يعترف بحق هذه المنظمات في الوجود ويخلوها حرية العمل، غالباً ما تدخل في مشكلات مع الدول التي تتعامل معها، وبخاصة أن الدول لا تخاطب في الواقع سوى الجماعات الوطنية أو المحلية.¹¹

¹¹ للتوضيح، يمكن العودة ببساطة للدكتور عبد القادر فهمي، مرجع سابق، ص 50-58.

أولاً: مفهوم النظرية وتأصيلها العلمي:



قبل الخوض في الكم الكبير للنظريات التي قدمت في إطار العلاقات الدولية، يمكن التوقف أولاً عند مفهوم النظرية حتى يتسعى للطالب فهم حدود الالقاء والاختلاف لاحقاً بين النظريات المختلفة.

أ- تعريف النظرية:

وُضعت العديد من التعريفات التي تناولت النظرية بمعناها العام والخاص، ويعود سبب هذا التعدد إلى الزاوية والهدف الذي ينظر من خلاله الباحث للظاهرة المدروسة والغاية منها.

تعريف فليب برايار:

من أبرز التعريفات التي قدمت لتقسيير النظرية التعريف الذي قدمه فليب برايار في كتابه (Théories Des Relations Internationales) الذي يركز فيه على الجانب المفهومي والوظيفي للنظرية، حيث يقول إن النظرية هي إطار مفهومي يمكن من تنظيم البحث وصياغة الفرضيات التي من شأنها إيضاح الظواهر المدروسة.

تعريف ديفيد سينغر:

كذلك التعريف الذي قدمه ديفيد سينغر بأنها كمية كبيرة من المعرفة الوصفية والمترابطة والتفسيرية مجتمعة في كلٍّ منطقى ومتماساك.

تعريفات جيمس دوفرتى وروبرت بالتسغراف:

أما التعريفات التي قدمها كل من جيمس دوفرتى وروبرت بالتسغراف فقد ركزا فيها على جملة من المفاهيم والنقاط أبرزها أن النظرية في العلاقات الدولية هي نظام استنتاجي يتكون من مجموعة من الفرضيات المتماسكة منطقياً.

تعريف مورتن كابلن وجورج مودل斯基:

يوضح كل من مورتن كابلن وجورج مودل斯基 أن النظرية هي جملة الفرضيات التي يضعها الباحث والبرهنة على مدى صحتها أو خطئها من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها.

بـ- تعريف النظرية ومفهومها في العلاقات الدولية:

أما عن تعريف النظرية ومفهومها في العلاقات الدولية، فتعرف على أنها نظام تصنيف أو إطار مفهومي يسمح بترتيب ودراسة معلومات وبيانات بشكل منظم، وتُعرف أيضاً بأنها مجموعة من المفاهيم المتصلة بعضها بعضاً في إطار منهج ومنظم يسمى النظرية وذلك لدراسة وتحليل ظاهرة معينة.

عليه، فالنظرية في العلاقات الدولية ليست كذلك النظرية في العلوم الطبيعية والتقنية الأخرى فهي تعبير عن تلك الدراسات المقارنة لمختلف القرارات الزمنية المتعاقبة بالاعتماد على منهج التحليل الاستقرائي الذي يدرس من خلاله الباحث الظاهرة الدولية انطلاقاً من جزئياتها وصولاً إلى كلياتها، ومن خصوصياتها إلى عمومياتها أي أن النظرية في العلاقات الدولية تأتي بعد موضوعها وليس قبله.

أما عن التعريفات المتخصصة التي قدمت في النظرية في العلاقات الدولية، فيمكن الإشارة إلى عدد منها أبرزها:

1. النظرية في العلاقات الدولية هي مجموعة من البيانات أو التصريحات حول السلوكية العقلانية مبنية على حواجز مهيمنة كالقوة، ويمثل هذا التعريف نظرية القوة عند هانس مورغنشتاو والتي تعتمد على النظرية الواقعية في تقسيرها للعلاقات الدولية والقائمة على متغير القوة.

ويؤخذ على هذا التعريف أن النظرية يجب أن تشتمل كل متغيرات الظاهرة الدولية لكي تكون مسيرة ومواكبة لكل التحولات والتغيرات التي تطرأ على الظاهرة، كما أنه لا يمكن تطبيقها سوى على العلاقات بين الدول القوية التي تمتلك مقومات القوة المادية، فهذه النظرية تتصل بالتحليل الواقعي للعلاقات الدولية ليس إلا.

2. النظرية في العلاقات الدولية هي مجموعة مترابطة من القيم وقواعد السلوك والمبادئ التي تدل على ما يجب أن تكون عليه سلوكية الأطراف السياسية، وتدخل في ذلك دراسة العلاقات العامة الدولية من منظور ما يفترض أن تكون عليه أخلاقياً، ويندرج ضمن هذا التعريف الكثير من الأفكار والفلسفات السياسية من وجهة نظر مثالية ومعيارية، والتي تقيّم جملة من المؤشرات لقياس السلوكية القائمة ومدى تطابقها أو عدم تطابقها مع ما يفترض أن تكون عليه السلوكية السياسية من قيم ومبادئ أخلاقية.

وهنا يبدو واضحاً أن هذا التعريف يعني - كما سابقه - من ضيق الزاوية التي يقدم فيها تفسيره لنظرية العلاقات الدولية إذ إنه يُقرن - كما فعل التعريف السابق - مفهوم النظرية بالمنظور

الأخلاقي للعلاقات الدولية القائم على متغير الأخلاق من جهة، ودراسة الظاهرة الدولية من خلال قاعدة ما يجب أن يكون من جهة أخرى، في حين أن النظرية في العلاقات الدولية يجب أن تكون عامة تدرس الظاهرة الدولية من خلال كل أبعادها الزمنية: كيف كانت - كيف أصبحت - كيف ستكون، اعتباراً من أن الظاهرة الدولية هي ظاهرة متغيرة مكاناً وزماناً.

3. يمكن أن نختم هذا الخلاف بين التعريفين السابقين بالتعريف الذي توصل إليه كل من جيمس دوفري وروبرت بالسغراف حيث عرفاها بأنها: "النظرية الدولية التي تتجاوز نظرية السياسة الخارجية،

تتضمن عناصر وصفية وعقلية ومعيارية وتنبئية". يتضمن التعريف الأخير تصنيفات النظرية إلى جزئية وكلية، ناهيك عن المنهج العلمي كأداة تحليل للظاهرة الدولية.

4. يمكن أن نورد أخيراً تعريفاً إجرائياً للنظرية في العلاقات الدولية، وهو أن العلاقات الدولية عبارة عن تعبير متماسك وممنهج لمجموعة من المفاهيم والفرضيات حول السلوكية السياسية للوحدات السياسية في علاقاتها مع بعضها بعضاً، والمبنية على متغيرات العلاقات الدولية كالقوة، الأخلاق، التعاون، التكامل، والاقتصاد.

ثانياً: التطور المفهومي (الفلسي والسياسي) لنظريات العلاقات الدولية¹:

من خلال الفقرة السابقة يظهر جلياً أن النظرية العلمية بشكل عام تُعد تفسيراً شاملاً لظاهرة أو جملة من الظواهر، محددة وواضحة في عناصرها، تساعد على معرفة حقيقتها وواقعها، وبحسب المفهوم الذي قدمه ديفيد سنفر فإن للنظرية في العلاقات الدولية وظيفتين أساسيتين هما: توفير أفضل وسيلة منهجية لتدوين ما وقع في الماضي، وتأمين الأساس الذي يُوفر المعرفة للمستقبل وتدوينها.

مما لا شك فيه أن علم العلاقات الدولية، وعلى الرغم من كونه علمًا حديثاً نسبياً تبلور بشكله الأخير المعروف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلا أن ذلك لم يمنع الاختصاصيين والمهتمين به من طرح الكثير من النظريات المفسرة والمؤسسة له والتي تُظهر خلافات عقائدية أو تناقضات فكرية، لكنها تدور جميعها ضمن سؤال كبير واحد أدى إلى تعدد الإجابات وتتنوعها واختلافها: هل المجتمع الدولي "فوضوي" أم "منظم"؟

من أجل فهم وإدراك النظريات التي درست العلاقات العامة الدولية لا بد من التعرف على المفاهيم الأساسية التي ميزت نظور المجتمع الدولي، وتحديد موقعها في تاريخ العلاقات الدولية، من طرح كلاسيكي يقول إن العلاقات الدولية تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية الدائمة عبر العصور²، إلى طروحات أخرى رفضت أو استبعدت بأقل تقدير السمة الإنسانية في دراسة العلاقات الدولية.

¹ للتوسيع أكثر في دراسة هذا التطور التاريخي، يمكن العودة إلى المرجع المأخوذ منه هذه المادة، د.ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، من ص 43-103.

² Morgenthau, Hans: "Politics among Nations", Alfred, Knopf, 1978.

أ- العلاقات الدولية بين المجتمعات السياسية القديمة:

المقصود بها العلاقات العامة الدولية التي عُرفت في العصور القديمة والوسطى، ولاسيما بين المجتمعات السياسية القديمة في بلاد الشرق الأدنى والشرق الأقصى مع الإشارة إلى أنه في ذلك الوقت لم تكن الدول موجودة وفقاً للمفهوم الحديث المتعارف عليه الآن.

النموذج الأول للعلاقات بين الجماعات:

السمة المميزة لتلك الحقبة هي أن تطور العلاقات بين جماعات سياسية كان موسوماً بتطور إقليمية المجتمعات الإنسانية، بمعنى تحديد ملكية جماعة معينة للأرض (الإقليم) التي تعيش عليها ويستفيد منها أفراد هذه الجماعة، في هذه المرحلة كان الأفراد يستأنثرون بثروات الإقليم ويعيشون أفراد الجماعات الأخرى من مشاركتهم فيها، ويدافعون عنها إذا استلزم الأمر ما عكس تحولاً اجتماعياً هو الأول من نوعه في تلك الفترة الزمنية على روابط أفراد كل جماعة أي ظهور النزعة العرقية التي ستتصبح نزعة عرقية إقليمية مرتبطة بالأرض، وبما أن كل جماعة لن تتمكن وحدها من توفير كل متطلباتها واحتياجاتها فإنها ستجد نفسها مرغمة على الدخول في علاقات مع المجموعات (الإقليمية) الأخرى، وبالتالي الاعتراف بها وإقامة علاقات تبادل معها.

هذا يعني أنه يمكننا اعتبار هذا النمط من العلاقات بين الجماعات النموذج الأول والبداية التي يمكن اعتمادها كنموذج للعلاقات والاعتماد المتبادل بين الشعوب في شكلها البدائي، لأنها - وبحسب توصيف ريمون حداد - ناتجة عن الامساواة في امتلاك الأقاليم للمياه والماء والماء الغذائية والثروات الباطنية، مع ما يعنيه ذلك أن تلك الحقبة لم تعرف فقط العلاقات الودية بين الجماعات المتبادلة، حيث كان اللجوء إلى الغزوات والحروب من السمات البارزة للعصور القديمة.

بروز علاقات مع جماعات سياسية من خارج المنطقة الجغرافية وظهور الاتفاقيات والمعاهدات:

مع تطور حاجات الجماعات السياسية برزت مظاهر إقامة العلاقات مع الخارج (العلاقات مع جماعات سياسية أخرى من خارج المنطقة الجغرافية الواحدة)، وعُرفت لأول مرة في التاريخ الاتفاقيات والمعاهدات (مصر الفرعونية، مملكة الحثيين، دولة فارس)، وأشهرها تلك التي وقعت بين فرعون مصر (رمسيس الثاني)، وملك الحثيين (حاتوسيل الثالث) عام 1273، ويعود إلى تلك الاتفاقيات والمعاهدات إرساء

وتأسیس المبادئ الأولى للعلاقات بين الجماعات السياسية، وهي فكرتا سیادة كل مجموعة والمساواة بينها (السيادة والمساواة بين المتعاقدين)، وأضيف إليها في مرحلة لاحقة من تطور هذه العلاقات مبدأ وقاعة المعاملة بالمثل، وقاعدة احترام ما يتم التعاقد عليه، وبانت تظهر أنماط جديدة من الاتفاقيات تتجاوز تبادل البضائع التجارية إلى إقامة التحالفات الدافعية أو الهجومية أو لتحديد الحدود الإقليمية.

بروز وسائل جديدة في العلاقات وظهور أولى نماذج علاقات الاندماج والاتحاد:

مع هذه المرحلة بدأت تبرز الآليات والوسائل الجديدة والمبتكرة بحسب الحاجة للعلاقات بين المجموعات السياسية المنتشرة هنا وهناك، وقد لعب اليونانيون (الإغريق) دوراً واضحاً في تلك المرحلة عبر محاولاتهم تنظيم العلاقات في (الدولة - المدينة) بالجزر الإغريقية، فبرزت مفاهيم التحكيم وقواعد إعلان الحرب قبل الدخول فيها والهدنة وغيرها، ثم سيقدم الإغريق أول نموذج لنمط علاقات الاندماج والاتحاد عندما أنشؤوا اتحاداً يضم مدنًا إغريقية عدة مع بعضها بعضاً (إنشاء منظمة دفاع جماعي) في وجه هجوم الإمبراطورية الفارسية عليهم.

تغير نمط العلاقات مع بروز طرف واحد يرغب في الهيمنة:

لقد شهد مفهوم وطبيعة العلاقات بين الجماعات السياسية تطويراً ملحوظاً بالتناسق والانسجام الذي كان يميز المدن الفينيقية والإغريقية، حيث اتسمت تلك المرحلة بعمومها بالمساواة والمعاملة بالمثل، إلا أن نمط العلاقات سيأخذ منحى آخر بعد ذلك مع بروز طرف واحد يرغب في الهيمنة، كما حدث لاحقاً مع رغبة أثينا في الهيمنة على المدن الإغريقية، ومع روما فيما بعد التي رغبت بعد تعاظم قوتها في الهيمنة والتتوسع والسيطرة واعتبارها أن ما يحق لهم وما ينطبق عليهم لا يحق ولا ينطبق على الآخرين، لذلك أوجدوا قانونهم الشهير (قانون الشعوب) الذي نظم العلاقات بين الرومان والآخرين فيما يتعلق بالثروات الطبيعية وحقوق الملكية.

لقد تميزت تلك المرحلة السابقة بمجملها بأن بداية العلاقات الدولية كانت تتم بين المدن داخل الحضارة الواحدة، ومن ثم بين الحضارات ببعضها بعضاً، وقد أرخ ووثق تلك المرحلة الكثير من المفكرين وال فلاسفة، وفي مقدمتهم هيرودوت المعروف بأبي التاريخ والجغرافيا، وثيوسيديس الأثيني (الذي يُنسب إليه تأسيس فكرة العلاقات الدولية في حقبة حروب البيلوبونيزيين أثينا وإسبارطة)، ويضاف إليهم دور المدرسة

الرواقية التي تركت أثراً لها البالغ على شيشرون عبر طرحه فكرة المدينة العالمية التي يحكمها قانون طبيعي.

دور الأديان في تطوير العلاقات بين الدول:



تجدر الإشارة هنا، إلى أن الأديان كان لها دورها في تطوير العلاقات بين الدول باعتبارها مرجعاً ثسند من الأحكام في علاقة الشعوب ببعضها بعضاً، خلال فترة العصور الوسطى، وفي ظل سيادة الكنيسة

انقلبت السلطة السياسية إلى السلطة البابوية، وأصبحت الملكية خاضعة لسلطة البابا، وقدمت المسيحية خلال هذه الفترة مفهوماً جديداً للعلاقات بين الشعوب (الإنسانية) يمثل وحدة العنصر البشري لتجاوز التقييمات التي كانت تهيمن على الشعوب.



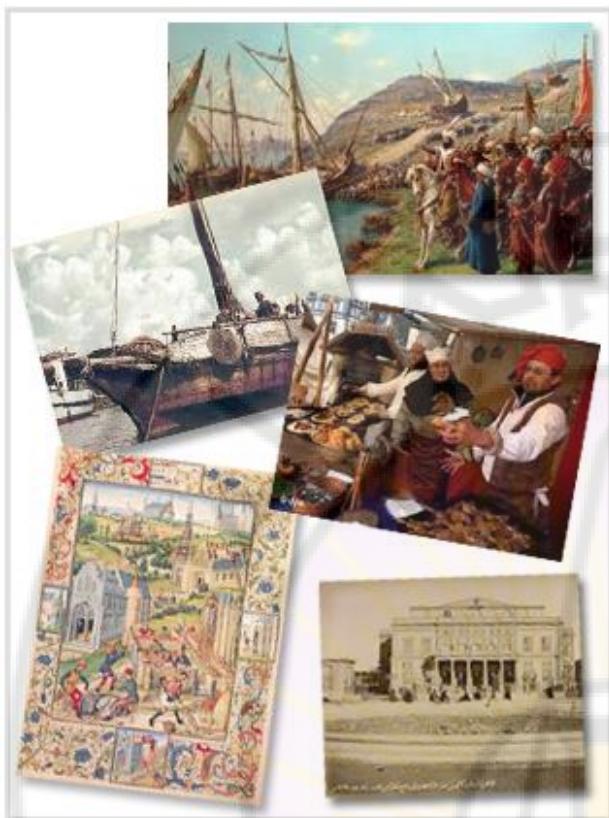
ظهور الفكرة الإسلامية الشمولية:

في مقابل ذلك، بدأت في بلاد الشرق مع القرن السابع الميلادي الفكرة الإسلامية التي باتت تمتد شرقاً وغرباً، والتي مثلت الفكرة الشمولية التي تهدف إلى إيجاد

تنظيم يشمل المعمورة على أساس أخلاقي، وهنا برزت مبادئ جديدة في إطار العلاقات بين الدول والشعوب منها تقسيم العالم إلى دارين: الأولى دار الإسلام أو السلام، والثانية (استثنائية) هي دار الحرب³، ووضعت قواعد يخضع لها غير المسلمين، وقواعد حرمة الممثلين والرسل والأجانب، ومبدأ نبذ المعاهدة عند خيانة الطرف الآخر وغير ذلك من مبادئ التحكيم لتسوية المنازعات ووقف القتال.

³ صبحي محمصاني: "القانون وال العلاقات الدولية في الإسلام"، دار العلم للملايين، بيروت، 1982، ص 77

حركة الازدهار في أوروبا والشرق وبروز أدوات جديدة في العلاقات بين الدول:



يبقى أخيراً أن نشير إلى أن هذه الفترة (القرن الوسطي) شهدت كذلك حركة ازدهار بحكم التطورات الاقتصادية في أوروبا والشرق، وبدأت حركة البحث عن أسواق جديدة للدول المتغيرة اقتصادياً، وبدأت ظاهرة المعارض الدولية لنشر التجارة والتعاون الاقتصادي، كذلك برزت حركة البحث عن أسواق جديدة ومستعمرات للدول الكبرى ولاسيما بعد الاكتشافات الكبرى (اكتشاف أمريكا 1492) كل ذلك أدى إلى بروز أدوات ووسائل جديدة في العلاقات المتّعة بين الدول منها: تطوير الممارسة الدبلوماسية والتحكيم التجاري، وإنشاء القنصليات والحسانة الدبلوماسية، وتنظيم الملاحة

في البحار وحركة الترانزيت وتنظيم احتلال أقاليم جديدة.

ب- بروز سيادة الدول:

تم التعبير عن مفهوم الدولة السيدة من خلال طروحات نيقولا ميكافيلي وجان بودان كسمة أساسية يجب أن تتمتع بها الدولة السيدة في الميادين الخارجية، وقد شكل هذا المبدأ الأساس الذي ستتبناه معاهدة وستفاليا الشهيرة.

• طروحات ميكافيلي:

ميكافيلي كان أول من استخدم عبارة الدولة (السيادة) في كتابه الأمير عام 1515 متحدثاً عن أسسها والوسائل التي يلزم على الأمير (الحاكم) أن يتبعها لحمايتها وصون وحدتها، ولاسيما فكرة السلطة السياسية وتمرکز القوة لمنع الانفصال بوحدة الدولة، كذلك يوضح ميكافيلي أن لدى الأمير طريقين

للحرب أحدهما عبر القانون والثاني عبر القوة، وأن الغاية التي يقصدها الأمير من أجل الدولة تبرر الوسيلة التي يستخدمها لتحقيق غايته، ويُعد ميكافيللي المؤسس الحقيقي لمدرسة القوة في العلاقات الدولية.

• طروحات بودان:

ينضم جان بودان إلى ميكافيللي في حديثه عن السلطة السياسية وضرورة تمركزها بيد الملك من أجل إضفاء القوة على مركز الملك في وجه الدول الأخرى. فالأساس - بحسب بودان - هو الدولة أي السلطة العليا التي تسود، وتتركز فيها كل السلطات الأخرى، ولها بعدها: داخلي (السيادة داخل الدولة)، وخارجي (سيادة الدولة في محيطها)، ووفقاً لأفكار بودان هذه فإنه يُعد أول من عَرَف فكرة السيادة ونظمها عبر وضعها ضمن الشرعية القانونية، وليس الشرعية الدينية أي الدعم القانوني لسلطة الملك في تحديد الدولة ومواجهة أعدائها، فالميزة الأولى للدولة عند بودان هي تتمتعها بالسيادة (السلطة السيدة).

• طروحات سوارز:

لكن، مع الفيلسوف فرانسيسكو سوارز بدأت قواعد العلاقات الدولية بالعلمنة، عبر ما أطلقه سوارز من أنها مجموعة من القواعد لمجموع الكائنات البشرية، مضيفاً أن الجماعات المستقلة والأمم لا يمكنها أن تستمر طويلاً من خلال الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، لذلك يجب عليها أن تضع القواعد التي تنظم هذه العلاقات.

• طروحات غروتيوس:

كذلك، أضاف غروتيوس في مؤلفه الشهير (في قانون الحرب والسلم)، وهو الأساس الذي تم اعتماده لتطوير القانون الدولي العام، أن قواعد القانون الطبيعي يوجدها العقل، وبالتالي الاعتراف بالسيادة، فأحكام السلطة السيدة مستقلة عن أي سلطة أعلى منها وبالتالي لا يمكن إبطالها من قبل أي إرادة إنسانية أخرى، لكنه يحدد هذه السيادة بقوة القانون الطبيعي، والتي يقصد بها هنا الأخلاق المقبولة لدى كل الشعوب.

ج- معاہدات وستفالیا ونشأة نظام أوروبي:

تُعد معاہدات وستفالیا نقطة الارتكاز الأساسية في تاريخ العلاقات الدولية، وُقعت هذه المعاہدات بعد سلسلة من التطورات التي تمت بعد حرب الثلاثين عاماً بين ألمانيا والنمسا، والسويد وفرنسا، وقد عُقدت في مدينة مونستر وأوزنابروك في مقاطعة وستفاليا شمال ألمانيا بحضور مندوبين عن جميع الأمم الأوروبية.

أنتجت هذه المعاہدات أساساً لتنظيم حياة الدول الأوروبية (القانون العام الأوروبي)، كما أدت إلى جملة من المبادئ التي باتت تعرف بمبادئ العلاقات الدولية، والمعمول بها حتى الآن.⁴:

1- مبدأ السيادة والمساواة في العلاقات بين الدول:

يقوم هذا المبدأ على ضرورة احترام الدول لمبدأ السيادة والمساواة في العلاقات الدولية (كان مقصوداً بهما لحظة إقرارهما العلاقات الدولية للدول الأوروبية)، وهذا يعني أن تعرف كل دولة بالسلطة الوحيدة والمطلقة لكل دولة داخل حدودها، وقد أسست السيادة الإقليمية للدولة أساس النظام الدولي الجديد والاعتراف بالشخصية الدولية للدول.

2- المساواة بين جميع الدول المستقلة:

هذا المبدأ يخص الدول المتمتعة بسيادتها، ويأتي استكمالاً للمبدأ السابق، ويعني في تطبيقه الفعلي المساواة القانونية بين جميع الدول، فكلها متساوية أمام القانون الدولي، ولا يمكن فرض أي أحكام على الدول التي لا تقبل بها.

3- اللجوء إلى المعاهدة الدولية كوسيلة لجسم القضايا العالقة بين الدول التي تقر وتعتمد مبدأ المساواة ورضا الأطراف المتعاقدة.

⁴. للتوسيع حول معاہدات وستفالیا، يمكن العودة إلى كتاب الدكتور ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 57-62.

د- أبرز المراحل التي مرت بها العلاقات الدولية:

يتفق معظم علماء السياسة على أن العلاقات الدولية (كما تعرف اليوم) نشأت منذ مؤتمر ويستفاليا عام 1648م. ومنذ ذلك التاريخ دخل النظام الدولي في ست مراحل هي:

المرحلة الأولى: من معاهدة ويستفاليا عام 1648م حتى مؤتمر فيينا عام 1815م:

تميزت هذه المرحلة بأن العلاقات الدولية فيها كانت محصورة في تلك التي تنشأ بين الدول القومية ذات السيادة، بحيث لا تشمل أي نوع من الهيئات أو الجماعات التي لا تتوافر لها مقومات الدولة وخصائصها مهما كان دورها في المجتمع الدولي.

المرحلة الثانية: من مؤتمر فيينا عام 1815م حتى اندلاع لحرب العالمية الأولى:

تميزت هذه المرحلة بتطور العلاقات السياسية الدولية، حيث سجل تطور نوعي في قرارات المؤتمر، والتي انعكست بمحملها في إقرار توازن دولي جديد يأخذ على عاتقه مهمة الأمن والاستقرار في أوروبا.

المرحلة الثالثة: من انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1919م حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية:

تميزت هذه المرحلة ببروز نظام الأمن الجماعي، حيث تبلور هذا المفهوم بإنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي في 28 يونيو 1919م.

المرحلة الرابعة: من انتهاء الحرب العالمية الثانية (1945) وتأسيس منظمة الأمم المتحدة (26 يونيو 1945) حتى انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية أزمة الخليج الثانية (1991):

البعض حدها بعام 1989م، وذلك بانهيار حائط برلين. وأهم ما يميز هذه المرحلة هو ما يسمى بالحرب الباردة التي تحول أثناءها النظام الدولي إلى القطبية الثانية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي)، وفي الفكر الأيديولوجي الصدام بين الشيوعية والرأسمالية.

المرحلة الخامسة: من عام 1992م حتى سبتمبر 2001:

وهي الفترة التي أعقبت انهيار المنظومة الشيوعية، وتوحيد ألمانيا الشرقية والغربية، وانهيار الاتحاد السوفييتي، واندلاع أزمة الخليج الثانية (1990-1991م)، مما يعني اختفاء أحد القطبين، وبداية تحول

النظام إلى نظام أحادي القطبية باستفراط الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على هرم السلطة العالمية.

المرحلة السادسة: من الحادي عشر من سبتمبر 2001م حتى اليوم:

تميزت هذه المرحلة بقيام حرب شاملة تقودها القوة العظمى على هرم السلطة العالمية (الولايات المتحدة) ضد ما سمي بالإرهاب الدولي. ولقد توضح وتجلى في هذه الفترة استفراط الولايات المتحدة بالتحكم بالنظام العالمي الجديد.

أولاً: نظرية اللعبة

أ- ما هي نظرية اللعبة؟



تعد نظرية اللعبة جزءاً من التأثير السلوكي على دراسة العلاقات الدولية، غير أن البعض قد تحفظ على استعمال تسمية اللعبة أو المباراة على اعتبار أن ذلك اختزال أو استهانة بتعقيد الظواهر الإنسانية، إلا أن

هذا التحفظ لم يجد مبرراً له، وتمثل علاقة هذه النظرية في موضوع اتخاذ القرار لكونها من النظريات التي حاولت تقديم البديل العقلانية أمام متذبذب القرار.

تنأسس هذه النظرية على فكرة مفادها أن السلوك الإنساني هو لعبة أو مباراة بين طرفين متنافسين يحاول فيها كل طرف القيام بسلوكيات عبر أدواته الخاصة كي يحقق الفوز على الطرف الآخر، وبحسب كل من جون فون نيومان وأوسكار مور فإن قدرة كل طرف من أطراف اللعبة على اختيار الحركة المناسبة ضد خصمه سيؤمن له أفضل النتائج، يضاف إلى ذلك قدرته على المعرفة المسبقة (التبؤ) بتحركات خصمه ستزيد من فرص فوزه.

يُعرف كارل دويتش نظرية اللعبة بأنها "المنهج المستند إلى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية، وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة، وحيثما يوجد تشابه فإنه من النافع تحليل المباريات في بادئ الأمر بدلاً من الحالات الاجتماعية التي هي أقل تحديداً من المباريات"، أما ستيفن برامز فيقدم تعريفاً آخر وهو "مجموع القواعد التي تربط اللاعبين أو المؤلفين بالمحصلات"، في حين يعرّفها مارتن شوبيك بأنها "طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات ولاسيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع أو التعاون"، أو كما يقول: "هي طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع".

منظرو هذه النظرية في العلاقات الدولية يحاولون سحب هذه الفكرة على الواقع الدولي من أجل فهم وتقسيير بل التنبؤ أيضاً بتطورات السلوكيات الدولية في العلاقات الدولية.

أي أن السياسة - وفقاً لمنظري هذه النظرية - هي لعبة بين أطراف دولية (في حالات التعاون والصراع على السواء) يحاول فيها كل طرف دراسة تحركاته وتحركات خصمه بعناية ودقة كي يضمن لنفسه الفوز وكسر الخصم، وهذا يتطلب أن يكون كل طرف قادرًا على القيام بالحركة المناسبة في الوقت المناسب أي صحيحة، وأن يكون رد فعل الطرف الآخر متواافقاً مع ما يريد الطرف الأول.

أي أن هذه النظرية تفترض من صانع القرار (والقرار المراد اتخاذه في اللعبة يتمثل بالقرار الذي يختاره اللاعب الطرف باعتباره أفضل قرار لأفضل حركة يمكن الإقدام عليها) تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز في مباراته ضد الطرف الآخر.

وتقوم هذه النظرية على التقسير العقلاني وتجريد سلوك اللاعبين، وعليه فهي لا تهتم بأهداف اللاعبين ودوافعهم بقدر اهتمامها بإعطاء طرف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وإلحاق القدر نفسه من الخسارة بالخصم.² إذاً هي تقدم ما يمكن تسميته بـ"العمليات الذهنية" لتحديد السلوك الملائم للفوز على طرف آخر يحسب سلوكه بالطريق ذاته، أي بطريقة عقلانية تهدف إلى تحقيق الفوز لأن السعي إلى الفوز في اللعبة يعني أن السلوك غير سوي أو غير عقلاني.

المقصود بالسلوك العقلاني هنا، هو النموذج الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتقسير، فإذاً صانع القرار على اتخاذ قرارات غير عقلانية لأوضاع مصريرة يُعد سلوكاً غير عقلاني، إذاً تفترض هذه النظرية من صانع القرار الطرف في اللعبة العقلانية في سلوكه وقراراته.

يقول جيمس دورتي: إذا أراد طرف ما - وهو في وضع معين - أن يحقق الفوز (أي تحقيق هدف محدد يحاول خصمه منعه من الحصول عليه) فإن نظرية اللعبة تقدم له منهج التفكير الأفضل والذهنية التي

² جيمس دورتي، روبرت بالستغراف: "النظريات المترابطة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، عمان، 1995، ص 337.

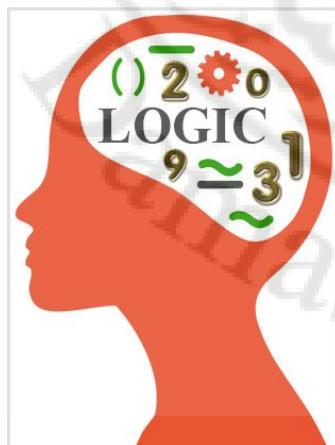
يمكن استخدامها لاتخاذ القرار بالسلوك الأنسب لهم والذي يحقق له الفوز على خصمه، وكذلك الذهنية الصحيحة التي تسمح له بدراسة وحساب سلوك الطرف الآخر، وبالتالي التغلب عليه.

ما هي عناصر اللعبة؟



1. وجود مجموعة من اللاعبين يهدف كل منهم إلى تحقيق الربح أكثر من غيره (اللعبة الصفرية)، أو تحقيق وضع حيد لجميع الأطراف (اللعبة غير الصفرية).
2. نظرة كل طرف إلى الربح والخسارة قد تختلف حسب القيم التي تسيطر على سلوك كل طرف في اللعبة.
3. وجود مجموعة من القواعد تحكم سلوك كل طرف في اللعبة.
4. افتراض توفر كم معين من المعلومات ومدى إدراك كل طرف لمعلومات عن الآخر.
5. بيئة اللعبة ومدى إدراك الأطراف لها.
6. كل حركة من طرف أحد اللاعبين تجعل الطرف الآخر مضطراً إلى تعديل اختياراته.

بــ ما هي الفرضيات التي تقوم عليها نظرية اللعبة؟

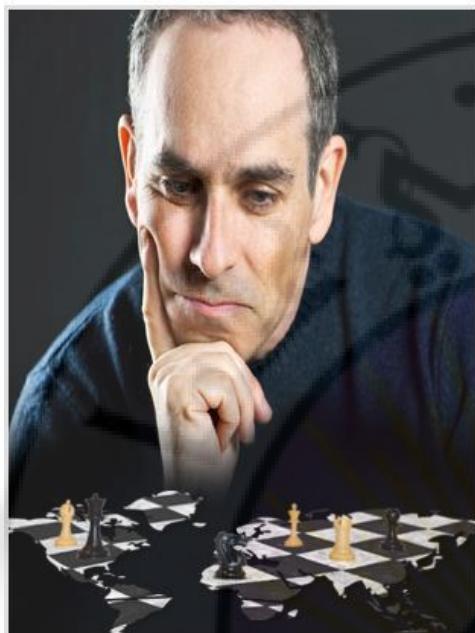


تقوم نظرية اللعبة على نوع من التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، ولذا فإنها تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز، ولكنها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلاً إذ إن الأفراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الأحيان.

استخدم أنصار النظرية السلوك العقلاني على أساس أنه الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتفسير، ولو افترضنا أن كل سلوك إنساني

هو سلوك سيكولوجي فإن ذلك ينفي وجود أي نظرية للعب، لذا فالنظرية تقدم نفسها في إطار الصياغة التالية: "إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز، مثلاً: الحصول على هدف

معين، يسعى طرف آخر إلى منعهم منه، فإن النظرية تقدم لهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم وأضعين في اعتبارهم أن الطرف الآخر يحسب حركته بطريقة عقلانية، وتقدم النظرية كذلك كيفية حساب سلوك الطرف المقابل وكيفية التغلب عليه".



تمثل نظرية اللعبة شكلاً من نظرية اتخاذ القرار، فالبعض يُعدّها عملية غير مجده، والبعض الآخر يُعد أن لديها القدرة التامة على الإجابة عن التساؤلات التي تطرحها عملية صنع القرار.

ولا يقدم لنا أنصار نظرية اللعبة معياراً للسلوك الأخلاقي في وضعية معينة، ولا تقدم هذه النظرية نفسها في إطار تجربتي بحيث تحدد لنا كيف يتصرف الناس في الواقع الحقيقي، لذا فمن الصعب أن تقدم لنا هذه النظرية أساساً للتتبؤ في مجال السياسة الدولية حيث يشير بعض الباحثين إلى أن المشكلات السياسية الدولية

يصعب إدراكها بشكل جيد ما لم يعبر عنها بمفردات رياضية لكن على الرغم من هذا، فهي مثل أداة تحليل مفيدة في مجال السياسة الدولية، كما أنها تساهم في إلقاء الضوء على جوانب صناعة القرار في حالة التعاون أو الصراع، أو في تبني استراتيجية منهاجية لتسوية المشكلات السياسية.

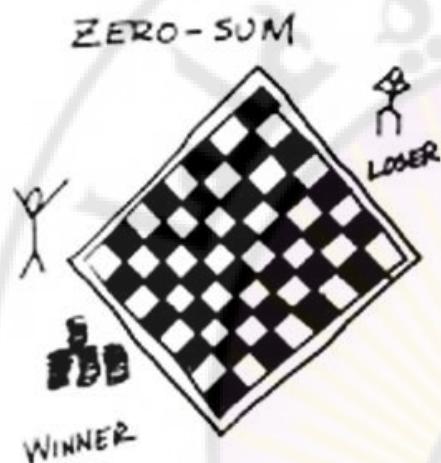


لكن ليست كل القرارات السياسية الخارجية تتطلب منهجاً استراتيجياً إذ إن صانع القرار يجد نفسه في بعض الأحيان لا يواجه وضعية صراع عقلي مع الطرف الآخر، بل يجد نفسه في صراع مع الطبيعة الإنسانية أو المجتمع أو البيئة، كما أنه كثيراً ما يستخدم مفهوم الاستراتيجية لمواجهة المرض أو الجوع أو الفقر وغيرها، لكن نحن هنا نستخدم هذا المفهوم في هذه الحالة التي لا يوجد أمامنا فيها شخص معين.

ثانياً: نماذج نظرية اللعبة

نظرية اللعبة تساعد في توضيح الخيارات البديلة أمام صانع القرار، فهي تفترض وجود طرفين (بالحد الأدنى) لاعبين اثنين، كل واحد منهما يسعى إلى تحقيق أفضل إنجاز ومكاسب له، ويمكن للاعب أن يقوم باللعب وفق إحدى صيغتين أو نماذجين:

النموذج الأول: اللعبة الصفرية (Zero sum game)



يقوم هذا النموذج على مبدأ أن كل مكسب يتحققه طرف يمثل الخسائر التي يفقدها الطرف المقابل، أي أن الربح يكون مطلقاً أو شبه مطلقاً لطرف مقابل الخسارة المطلقة أو شبه المطلقة للطرف الآخر.

النتيجة هي الغاية في هذا النموذج، فاللاعب لا يهتم ولا يفكر بالتكلفة التي يجب عليه أن يتکبدها، لأنه يتطلع

إلى النتيجة فقط، وقد يتتسائل البعض أين تكمن العقلانية (المبدأ الأساس في هذه النظرية) في هذا النموذج؟ الجواب هو في الاستراتيجية العقلانية التي يعتمدها ويتبعها كل طرف من أجل تحقيق فوز على خصميه، أي بزيادة مكاسبه إلى أقصى درجة، وتحميل خصميه كل الخسائر الممكنة.

من أمثلة تطبيقات هذه النظرية في العلاقات الدولية: الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001، وحربها على العراق عام 2003.

النموذج الثاني: اللعبة غير الصفرية (Non-Zero sum game)



يفترض هذا النموذج أيضاً وجود لاعبين، لكن القواعد المعتمدة هنا مختلفة عن تلك المعتمدة في اللعبة الصفرية، فكل طرف لا يتوقع ولا يسعى إلى تحقيق أقصى درجة من المكاسب على حساب الطرف الآخر، بل إن الخيارات المطروحة هي ألا يُكبد أي طرف الآخر

خسائر مفرطة، أو يغلق أمامه فرص المكاسب الممكنة والمتوقعة أي أن كل طرف يقبل بمكاسب وخسائر مقابل مكاسب وخسائر للطرف الآخر، فلا وجود هنا للربح الكامل لطرف مقابل الخسارة الكاملة للطرف الآخر أي أن كل طرف سيحصل على ربح وخسارة في مقابل ربح وخسارة للطرف الآخر، لا ربح كامل لطرف على حساب خسارة كاملة للطرف الآخر.

يتقدّم غالب منظري اللعبة على أن العلاقات الدولية يجب أن توضع في إطار مفاهيم اللعبة غير الصفرية متعددة الأطراف التي قد لا تعني أن خسارة طرف من الأطراف هي بمثابة مكسب للطرف الآخر.

إن السياسة الدولية هي في الغالب لعبة غير صفرية لمعظم اللاعبين حيث إن معظم الدول تصيغ قراراتها بالعقلانية، ولكن في كل عصر من العصور ثمة من يرى أن الأفضل له أن يدير العلاقة مع الطرف الآخر على أساس اللعبة الصفرية، والتاريخ يقدم نماذج كثيرة على هذه الحالة مثل "الصراع العربي- الإسرائيلي".

بين اللعبة الصفرية وغير الصفرية

لا شك في أن الكثير من العلاقات الدولية التي تتسم بسمات اللعبة الصفرية هي نتيجة الاتجاهات الإيديولوجية من جهة ودور نظم الاتصالات وتزايد نظر الجماهير في السياسة الدولية من جهة أخرى، لذلك من الأفضل عدم النظر للسياسة الدولية على أساس عدد اللاعبين فيها فقط، ولكن على أساس أنها أشكال عديدة متباعدة في العدد والنوعية إذ لا يكفي أن نقول إننا نتعامل مع لعبة غير صفرية بل لا بد من تعريف هيكل اللعبة التي نبحثها، أي نحدد اللاعبين، وقواعد أهداف اللعبة، والأرباح والمكاسب والقيم التي يربطها اللاعبون بها، والبيئة العامة التي تجري فيها اللعبة والتفاعل بين مختلف الاستراتيجيات المستخدمة، وقد تبدو لعبة معينة في عيون قادة إحدى الدول بأنها صفرية في حين لا يرى الشعب ذلك.

يظهر واضحاً أن الفارق بين اللعبة الصفرية واللعبة غير الصفرية يمكن في طبيعة الفوز والخسارة، فعندما يتمكن طرف من تحقيق فوز كامل على خصمه مقابل خسارة كاملة لخصمه، فنحن أمام لعبة صفرية، وعندما يدرك الطرفان أن أيهما لن يتمكن من تحقيق فوز كامل على خصمه، ويسعيان من خلال المساومات إلى تقليل خسائره وزيادة مكاسبه، فنحن أمام نموذج لعبة غير صفرية، وهذا يعني أن

اللعبة الصفرية وغير الصفرية مرتبطة بالسلوك العقلي للأطراف وبالنتائج المتحصل عليها، والبدائل المتاحة أمامهم لتحقيق أهدافهم.³

ثالثاً: نظرية النظم

أ- التعريف بنظرية النظم:

تُعد نظرية النظم أهم المناهج المعاصرة في إطار النظريات الحديثة التي تقوم على أساس نقد النظريات السابقة سواء التقليدية أم السلوكية؛ لأن كلاً منها ركز على أحد متغيري التنظيم (العمل والإنسان) باعتبار أن التنظيم نظام مغلق، بينما يُنظر للتنظيم في نظرية النظم على أنه نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة به وذلك ضمناً لاستمرارية التنظيم، فهي بذلك تأتي بمثابة رد فعل لـإخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في التوصل إلى إطار علمي مقبول لتحليل السلوك الدولي.

ت تكون نظرية النظم من ثلاثة فرضيات أساسية تتمثل في أن النظام الدولي في حقيقته وحدة عضوية حية ومحركة تتمتع بالقابلية المستمرة للتطور والتغيير، سواء ما يتعلق من ذلك بالسمات الأساسية المميزة للنظام أم بهيكله التنظيمي ونمط أدائه.

تقوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على وصف نسق من العلاقات بين المتغيرات السياسية أو نسق من المتغيرات المتفاعلة فيما بينها، ويقصد عادةً من مفهوم النظام طبيعة الأنماط السلوكية القائمة بين عناصر الظاهرة السياسية.

إن دراسة أي تنظيم لا بد من أن تكون من منطق النظم بمعنى تحليل المتغيرات وتأثيراتها المتبادلة، فالنظم البشرية تحوي عدداً كبيراً من المتغيرات المرتبطة ببعضها، وبالتالي فنظرية النظم نقلت منهج التحليل إلى مستوى أعلى مما كان عليه في النظرية الكلاسيكية والنظرية السلوكية.

³ للتوسيع أكثر في النظريات الجزئية، وبما سيأتي لاحقاً في كل من نظريتي اللعبة والنظم، يمكن العودة إلى كتاب النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية للدكتور عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، من الصفحة 63 ولغاية 73.

بـ- أجزاء النظام في نظرية النظم:

تقوم نظرية النظم على أجزاء يتكون منها النظام لها علاقة وثيقة ببعضها البعض، وهذه الأجزاء هي:

1. إن الجزء الأساسي في النظام هو الفرد (قائداً أو منفذاً)، وبصفة أساسية التركيب السيكولوجي أو هيكل الشخصية الذي يحضره معه في المنظمة، لذا فمن أهم الأمور التي تعالجها النظرية حواجز الفرد واتجاهاته وافتراضاته عن الناس والعاملين.
2. إن الجزء الأساسي الثاني في النظام هو الترتيب الرسمي للعمل أو الهيكل التنظيمي وما يتبعه من المناصب.
3. إن الجزء الأساسي الثالث في النظام هو التنظيم غير الرسمي وبصفة خاصة أنماط العلاقات بين المجموعات وأنماط تفاعلهم مع بعضهم وعملية تكيف التوقعات المتبادلة.
4. الجزء الأساسي الرابع في النظام هو تكنولوجيا العمل ومتطلباتها الرسمية، فالآلات والعمليات يجب تصميمها بحيث تتماشى مع التركيب السيكولوجي والفيسيولوجي للبشر.

جـ- أبرز الطرóرات التي قدمها منظرو نظرية النظم:

طروحات تالكوت بارسونز:

يُعد تالكوت بارسونز أحد أهم منظري هذه النظرية حيث إنه قدّم تصوراً نظرياً يمكن الاعتماد عليه كأدلة تحليلية في تفسير العلاقات الدولية، وأطلق عليه (نظام الفعل) الذي يعمل من خلال ثلاثة متغيرات (الفاعل، الظروف، موجهات الفاعل) أي أن النظام يدرك بدلاله هذه المتغيرات الثلاثة.

تتألف نظرية النظم العامة من مجموعة مفاهيم فلسفية يمكن تطبيقها في أي نظام، بحيث تعني "تفاعل وتداخل أجزاء ينظر إليها كل"، وعرفت نظرية النظم "بأنها كلّ منظم أو أجزاء لأنشياء تم جمعها وربطها لتتشكل وحدة كلية أو وحدة معقدة"، وفي تعريف آخر فإن النظام هو "مجموعة من الأجزاء تشمل الأفراد الذين يعملون معاً بشكل منظم بتفاعل مستمر للوصول إلى نهاية محددة أي أنها أسلوب تفكير التوجه نحو تحقيق الأهداف".

النظام هو نتاج عملية التفاعل التي يقوم بها الفاعلون، وبالتالي استمرار النظام مرهون برضاء أطرافه وقناعتهم بما هم فيه، وهو ما يوجد التوازن بين أطرافه، لكن إذا رغب أحد أعضائه بتغييره فعليه العمل وفقاً للمتغيرات الثلاثة السابقة.

طروحات بارسونز، ألموند، دويتش، وأيستن:

يعطي بارسونز أهمية كبيرة للتوازن في النظام كوسيلة لمعرفة استقراره أو عدم استقراره، وبالتالي قدرته على الاستمرار ومعالجة مشكلاته التي قد تصيب أو تهدد بنائه الهيكلي.

ينضم إلى بارسونز كل من غابرييل ألموند وكارل دويتش وديفيد آيستن في إقرارهم بفكرة النظام على الرغم من اختلافهم في طروحاتهم بهذا الصدد، فألموند يرى أن النظام يجسد أنماطاً من التفاعلات الموجودة في كل المجتمعات المستقلة، والنظام هو نتيجة للتفاعل بين عناصره، مهمته تحقيق التكامل والتكيف داخلياً وخارجياً عبر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

أما كارل دويتش فيرى أن النظام هو درجة التفاعل وحرية تدفق ووصول المعلومات إلى صناع القرار لاتخاذ قرارات سياسية مناسبة، إذاً النظام لديه هو القدرة على صناعة قرارات ملائمة في ضوء تدفق المعلومات وحرية وسهولة انتقالها إلى مراكز صنع القرار.

بينما يركز آيستن في دراسته للنظم السياسية على حركة النظام السياسي، والتي يرى أنها تعتمد على طبيعة المدخلات والمخرجات، وهنا تشكل الحاجات والتدابير المدخلات الرئيسية بينما تمثل القرارات التي تحدد نظام توزيع المكافآت بمخرجاته.

طروحات كابلان وماكليلاند:

حقيقةً، إن نظرية النظام وضعت أساساً افتراضاتها على الأنظمة السياسية المحلية أي داخل الوحدات السياسية، ولكن كل من مورتن كابلان وتشارلز ماكليلاند وجورج مودلسكي قاموا بسحب هذه النظرية من الوحدات السياسية الداخلية إلى النظام الدولي، ثم قاموا باعتمادها كوسيلة لتطوير وفهم العلاقات الدولية.

فيما يتعلق بمورتن كابلان، فقد اعتبر النظام معنى يتمثل في مجموعة المتغيرات المتراقبة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغيرة في الوقت نفسه مع بيئتها، وبينها علاقات داخلية تميزها عن مجموعة المتغيرات

الخارجية، أما ماكليلاند فقد اعتبر نظرية النظم أداة لقياس وتحصص التفاعل داخل النظام ونظمه الفرعية، وأن هذه النظرية تعمل لتحقّص العلاقات أو السلوك المتكرر الذي ينشأ في نظام معين، فيكون له رد فعل في نظام آخر.

طروحات مودلسكي:

النظام عند مودلسكي اتّخذ فهماً آخر، فقد عرّفه باعتباره إطاراً تقيّمه متطلبات أو حاجات وظيفية أو بنوية، والنظم الدوليّة تتكون من أهداف وعلاقة بين هذه الأهداف والقوى المرتبطة بها، وهذه النظم - بحسب مودلسكي - تحتوي على نماذج الأفعال والتفاعلات بين الجماعات والأفراد الذين يعملون من أجل هذه الجماعات.

يشير أسلوب مدرسة النظم إلى عملية تطبيق التفكير العلمي في حل المشكلات الإدارية، كما تطرح النظرية أسلوباً في التعامل ينطلق عبر الوحدات والأقسام وكل النظم الفرعية المكوّنة للنظام الواحد، وكذلك عبر النظم المزاملة له، فالنظام أكبر من مجموعة الأجزاء.

أما مسيرة النظام فإنها تعتمد على المعلومات الكمية والمعلومات التجريبية والاستنتاج المنطقي، والأبحاث الإبداعية الخالقة، وتذوق للقيم الفردية والاجتماعية ومن ثم دمجها داخل إطار تعلم فيه بنسق يوصل المؤسسة إلى أهدافها المرسومة.

طروحات مارسيل مدل:

اعتبر رواد هذه المدرسة مثل سليزنك وبارسون بأن المنظمات كائن حي، تكتسب حاجاتها من منظور حاجتها إلى البقاء، وتحتاج إلى التفاعل مع البيئة الخارجية لكي تستمر وتحافظ على وجودها، فهي نظام اجتماعي قائم على العلاقات المتبادلة بين أجزائها وأطرافها لتحقيق الهدف المنشود.

عليه، فإن النظام هو مجموعة من الأجزاء التي تشكّل وحدة واحدة والتي تؤثّر وتتأثّر فيما بينها، ومع البيئة الخارجية المحيطة بها، وعلى الرغم من أن كابلن كان أول من حاول الاستفادة من نظرية النظم في ميدان العلاقات الدوليّة ليضع نماذج نظرية للنظام الدولي انطلاقاً من أن سلوك الأشخاص الدوليين تحدده عدد من القواعد التي يقبل بها هؤلاء من أجل استمراره، لكن ما قدمه مارسيل مدل من تطبيق واستخدامٍ لنظرية النظم في العلاقات الدوليّة يتجاوز بكثير كل الذي سبق ذكرهم، فمدل اقترح فكرة النظام

ال العالمي بوصفه مجموعة العلاقات التي يعرفها الأشخاص الدوليون الرئيسيون، أي الدول والمنظمات الدولية والقوى الوطنية، وميز بينها وبين بيئه النظام التي تضم مجموع العناصر (طبيعية، اقتصادية، ديمغرافية، إيديولوجية) التي تؤثر على هيكلية ووظيفة النظام.

طروحات والتز :

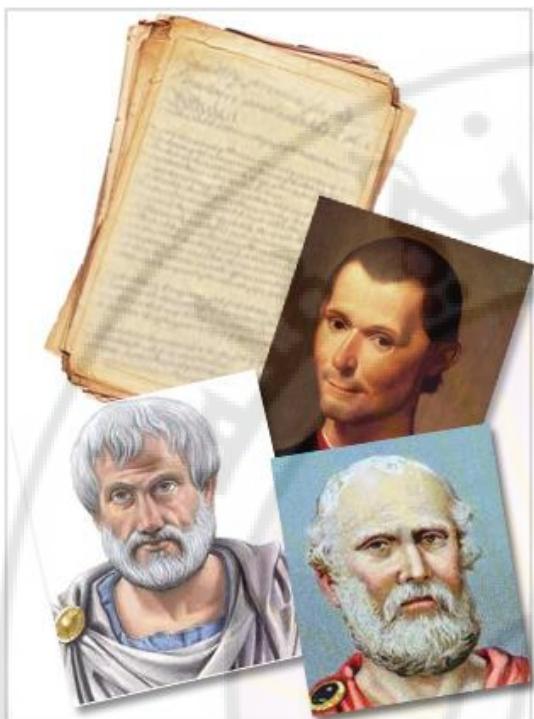
تعبر الكتابات التي قدمها والتز عن رؤية شمولية تأخذ في الاعتبار التداخلات والمؤثرات السياسية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية، ويرى أن الأنظمة السياسية كافة كانت تدور حول عمل وتأثير القوى الدولية الرئيسة، وعليه ينبغي على النظام السياسي أن يعبر عن:

- المبادئ المنظمة لترتيب الوحدات الدولية التي تتعايش مع نظام لا مرکزي.
- طبيعة الوحدات الدولية ووظائفها، فالدول ستبقى الأساس في التفاعل داخل النظام.
- توزيع عناصر القدرة والنفوذ التي تتمتع بها الوحدات داخل النظام.

يمكن القول إن نظرية النظام يمكن أن تفسر لنا آلية أي وحدة كيانية طالما أنها تتكون من عناصر، ووسط تفاعلي، وعملية تفاعل، ونتائج متربطة على عملية التفاعل.⁴

⁴ المرجع السابق.

نظرة على تاريخ نظريات العلاقات الدولية



تعددت نظريات العلاقات الدولية واحتلت في تقسيماتها للعلاقات في المجتمع الدولي والنظام الدولي وأطرافه، والعوامل المؤثرة فيه، كذلك في تحديدها وضبطها لعلاقات السلم وال الحرب بين الدول، وال العلاقات الدبلوماسية فيما بين الأطراف الفاعلة فيها، وتعود الجهود الكبيرة التي قدمها المفكرون والمتخصصون والمهتمون والفاعلون في الشأن الدولي حول طبيعة العلاقات بين الدول إلى بدء ظهور الفكر السياسي عند الشعوب القديمة، فبينما يُرجع البعض الأفكار الأولى التي طرحت في العلاقات العامة الدولية إلى النصوص القديمة في الهند والصين، واليونان (أفلاطون وأرسطو)

وإيطاليا (ميكافيلي)، يُرجعها البعض الآخر إلى كتابات بيير دبوبي (في القرنين الرابع عشر والخامس عشر)، وإيميري كرييه (في القرنين السادس عشر والسابع عشر)، وديو دو سولي وسان بيير ووليام بن، وروسو وبنثام (في القرنين السابع عشر والثامن عشر) إلا أن التاريخ الدقيق لظهور العلاقات العامة الدولية كنظرية وعلم وتيار محدد بذاته، فيعود إلى مرحلة الحرب العالمية الأولى.



تشير الوثائق العلمية إلى أن القضايا الأساسية المتعلقة بعلم العلاقات الدولية، كما تناولها المفكرون منذ عام (1648) والمرتبط بنشأة الدول القومية، وحتى عام (1914) تاريخ الحرب العالمية الأولى، كانت ترتكز على قضايا محددة تختص بالمجتمع الدولي والعلاقات بين أطرافه، وهذه القضايا كانت حقيقةً انعكاساً واضحاً للأوضاع السائدة آنذاك في أوروبا أبرزها فكرة الدولة القومية ذات السيادة (أصولها ووظائفها والقيود المفروضة على السلطة الحكومية)، وفكرة المصير القومي للدول والاستقلال، وفاعلية الدولة القومية في مجتمع دولي غير ثابت، وتقسيم العالم إلى وحدات ذات سيادة كنتيجة طبيعية لتطورات العلاقات بين المجتمع الدولي.



على الرغم من أن مساهمة هؤلاء المفكرين ألقت الضوء على المشكلات الكبرى التي تواجهها الدول القومية إلا أن هاجسهم الأساس كان الوصول إلى أكثر الأشكال فعالية في إدارة الدولة، وبالتالي إدارة العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار برزت مقاربات عدة للإجابة عن السؤال المركزي لدى المختصين بالعلاقات الدولية كان أبرزها تصوران أو منظوران رئيسيان تنازعا السيادة على دراسة وتحليل العلاقات الدولية هما: المنظور المثالي، والمنظور الواقعي، وفي ثنياهما تعددت المنظورات أو الرؤى أو الاتجاهات التحليلية الفرعية.

المنظور المثالي والمنظور الواقعي في العلاقات الدولية

أهمية النظريتين المثالية والواقعية في العلاقات الدولية والصراع بينهما

شكلت المدرستان المثالية والواقعية الأساس العلمي والفكري لعلم العلاقات العامة الدولية، أو كما يطلق عليه اصطلاحاً العلاقات الدولية، وقد عزز من أهمية دور وفعالية كل من النظريتين المثالية والواقعية حجم ونوعية التحولات الجذرية التي شهدتها العلاقات الدولية في القرن العشرين من حيث نطاق تفاعಲها وتتنوع قضاياها ومشكلاتها ما جعل من دراسة وتحصص العلاقات الدولية على درجة عالية من التعقيد والتتشابك.

ودخلت كلا النظريتين (المثالية والواقعية) التين كانتا سائدين منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت في جدل كبير يتعلق بأفضلية أي منها في فهم وتقسيم الواقع الدولي. انطلاقاً من ذلك، أصبحت العلاقة بين كل من المدرسة الواقعية (التي تقسم بدورها إلى تيارات عدة مثل الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة، والواقعية البنوية، والواقعية النيوكلasicية) والمدرسة المثالية في صدام وصراع، انتهى بسيطرة النظرية الواقعية على العلاقات الدولية، وأصبحت منذ الحرب العالمية الثانية النموذج المهيمن في حقل نظريات العلاقات الدولية، وهو ما سنأتي على شرحه تفصيلاً في الوحدة التالية.

بغض النظر عن الخلاف بين المثالية والواقعية من حيث الأفكار والمبادئ والتطبيق إلا أن كلا النظريتين - كما أسلفنا - تشكل عمود الأساس الفكري والتأصيلي للعلاقات الدولية، وهما النظريتان الأبرز في النظريات الكلية التي تدرس وتتنظر وتوسّس وتفسر للعلاقات بين الدول بكل أبعادها.

بين النظريات الجزئية والنظريات الكلية في العلاقات الدولية

يذهب بعض المتخصصين والدارسين في العلاقات الدولية إلى دراسة هذا المجال وفقاً للصورة الكلية له، وهم على خلاف أصحاب النظريات الجزئية، يرون أنه من الضروري تشكيل انطباعاتنا عن دافع السلوك وأنماط العلاقات وطبيعة الروابط بين الدول حتى نتمكن من الفهم الدقيق لأنساق العلاقات الدولية واتجاهاتها وتطورها، فالنظرية الجزئية ليست قادرة على الفهم الدقيق للعلاقات الناشئة أو المتطرفة بين الدول أي أن النظريات يجب أن تتمتع برؤية شاملة تُعين على كشف الخصائص التي

يتميز بها المجتمع الدولي وطبيعة العلاقات القائمة بين أعضائه، وهي علاقات إما أن تكون تشارعية أو تعاونية، أو تجمع البعدين معاً.

أولاً: النظرية المثالية في العلاقات العامة الدولية:

تمهيد

تعد النظرية المثالية إحدى الاتجاهات المعاصرة الكبرى في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، وهي من أول الاتجاهات الفكرية التي اهتمت بالعلاقات الدولية والتنظير لها انطلاقاً من القيم المثلية، وأن الفكر الإنساني هو الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية.

ينطلق أصحاب المنهج المثالي في دراسة العلاقات الدولية من مقدمات عقائدية أو ميتافيزيقية أو أخلاقية وصولاً إلى التحليل الفلسفى للقول "بما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية حتى تكون فاضلة أو مثالية"¹ أي الانطلاق من دراسة كيف يجب أن تكون العلاقات الدولية.

تشتمل النظرية المثالية - في الواقع - على ثلاثة طروح فكرية:

- 1 المجتمع الدولي مكون من دول مستقلة ذات سيادة تقيم علاقاتها فيما بينها من خلال مصالحها القومية، والبحث عن السلطان في ظل توازن القوى (تتلقي هنا مع جوهر المدرسة الواقعية).
- 2 المجتمع الدولي قائم على أساس الهيمنة والاستغلال، فالدول القوية تهيمن على الأضعف منها وتستغلها، فالعلاقات الدولية تجسد هنا (في هذه الثنائية) العلاقة بين مراكز قوى متتبعة وأخرى تابعة.
- 3 المجتمع الدولي هو مجتمع عالمي أو هو جماعة عالمية تتميز بالعلاقات عبر الوطنية القائمة بين أفرادها أي أن العلاقات تتم بين فواعل دولية وتجمعات بشرية تتدخل العلاقات فيما بينها، وتتنوع في مضمونها وأهدافها.²

¹ د. محمد متذر: "مبادئ في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص30.

² عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص83-84.

التعريف بنشأة ومفهوم المثالية:

متى ساد التيار المثالي في العلاقات العامة الدولية؟

ساد التيار المثالي بين الحربين العالميتين (1918 - 1939)، أي في الحقبة نفسها التي تأسست فيها دراسة العلاقات الدولية بوصفها علمًا متخصصاً مستقلاً، ونحا المثاليون بدراسة العلاقات الدولية إلى تأكيد مكانة العقل والأعراف والمؤسسات الدولية بوصفها أدوات لمنع الحروب والصراعات، ودعوا إلى عقد ولاء البشر لمصالح جماعية شاملة، كما شجعوا ما يسمى بسياسة الأمر الواقع، وسياسة توازن القوى التي لم تحل دون اندلاع الحروب الأوروبية، وال الحرب العالمية الأولى، وكان من أبرز مفكري المثالية الرئيس الأمريكي الأسبق ودرو ويلسون صاحب اقتراح إنشاء عصبة الأمم، وألفريد زيمرن صاحب كتاب *The League of Nations and The Rule of Law* ، الصادر عام 1936.

من أين يستمد أنصار المنظور المثالي رؤيتهم للعلاقات الدولية؟

يستمد أنصار هذا المنظور رؤيتهم للعلاقات الدولية من الأديان السماوية، والتعاليم والفلسفات الإنسانية التي تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركتز المدرسة المثالية على مخاطبة عقل الإنسان وقلبه، واستثارة الجوانب الخيرة في الطبيعة البشرية بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني، والعمل على أن يأتي هذا السلوك متماشياً مع القواعد الأخلاقية التي تحض على قيم التعاون بدلاً من الصراع، وعلى السلام بدلاً من الحرب، وعلى العدالة بدلاً من الظلم، وعلى الحب والإخاء والكرم بدلاً من الكراهية والحقد والأنانية، كما يستمد المثاليون بناءً عليهم الفكرى من رواده عدة تمثلت في أعمال عصر النهضة والتورير وليبرالية القرن التاسع عشر، ومثالى الرئيس الأمريكي ويلسون في القرن العشرين أي أن نشأة المدرسة المثالية بعد الحرب العالمية الأولى جاءت نتيجة ازدياد المطالب العالمية بإيقاف الحروب التي كانت من أبرز مسبباتها الأساسية الاتفاقيات السرية بين الدول وسياسات بعض الدول وال تحالفات التي كانت تُعقد.

ينطلق المثالي من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد سواء في إطار المجتمع الوطني أم الإطار الدولي، ويرى المثالي أن واجب الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعها لخدمة المجتمع، ويستند المثالي إلى مسلمة انسجام المصالح (Harmony of Interests) ليُعد أن هناك توافقاً طبيعياً بين

المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية يعمل لمصلحة الجماعة، وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته، وبالتالي شكلت المثالية مقترباً أخلاقياً قانونياً ركز على بناء عالم أفضل خالٍ من النزاعات، وانطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية.

ما هي الأفكار التي تقوم عليها المدرسة المثالية؟



تمثل هذه المدرسة في الحقل الأكاديمي دراسة وتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية بغية القضاء على النزاعات الدولية والحروب، وإقامة تنظيم أفضل للعالم وخدمة أهداف السلم ودعم وتطوير التفاهم الدولي.

³ وتقوم هذه المدرسة على فكرة خصوص الدول إلى قواعد القانون الدولي العام ودور القانون الدولي في ضمان وصيانة الأمن والسلام

ال العالمي حيث يُعد المثاليون أن الضمير الإنساني هو الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية بين الدول، وبالتالي القانون الحاكم في ضبط العلاقات الدولية، وهي الفكرة التي اشتغل عليها البريطاني جيرمي بنتهام لبلورة المفاهيم والمقولات الأساسية في النظرية المثالية.

كان لأفكار بنتهام الأثر الأبرز في انتشار التيار المثالي، ولاسيما فكرته عن الأخلاقية العقلانية حيث وضع الخير ضمن المفاهيم الأخلاقية العقلانية التي يجب على الجميع التمثيل بها في العلاقات، وعرف

³ سعد حقي توفيق: "مبادئ العلاقات الدولية"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

الخير بأنه إعطاء أكبر درجة من السيادة لأكبر عدد من الناس رافضاً مقوله وجود مقاييس عديدة للخير والشر.

ستزداد أهمية الأفكار المثالية مع جيمس ميل تلميذ بنتهام والذي أكمل مسيرة أستاذه مضيفاً عليها أهمية الرأي العام وضرورة الاعتماد عليه⁴، فالرأي العام يتمتع حينئذ بصواب وصحة اختياره، ويعمل وبالتالي حسب هذا الاختيار الصحيح، أما الأداة الفعالة في ثبيت مثل هذه الأفكار فهي نشر المعرفة التي تسمح لكل إنسان أن يفكر بشكل صحيح وسليم، وبالتالي أن كل من يفكر بهذا الشكل الصحيح والسليم لا بد من أن يتصرف بالشكل ذاته.

اهتمت المثالية بدراسة المنظمات الدولية وتتبع دورها في المجتمع الدولي، وقد ساهم ميثاق عصبة الأمم في بلورة مقاييس كثيرة استعملتها المثالية كمعايير لمدى توافق سياسات الدول مع السلوكية الدولية التي يفترض أن تنتهجها، وقد نشأت المثالية من مصادر فكرية وفلسفية عديدة كانت سائدة في القرون الماضية في أوروبا، وكانت المثالية فردية من حيث اعتبار الضمير الإنساني الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية.

إن جوهر القضية الأخلاقية والسياسية التي طرحتها المدرسة المثالية يتمحور حول الطموح لبناء عالم أفضل عبر تجاوز الفجوة القائمة في العلاقات الدولية، والتي شكلت الحرب العالمية الأولى مثالاً واضحاً عليها، لذلك نادت هذه النظرية بـ "الحكومة العالمية" التي تقوم بمهام التنسيق بين مصالح مختلف الدول تقادياً للصراع والحروب، وترتکز فكرة الحكومة العالمية هذه على الانسجام والتلاقي بين مصالح الفرد والجماعة.

تعرف النظرية المثالية بأنها توجه فلوفي مقابل للمادية، ويؤكد هذا التوجه على المثال الذي ينبغي أن يكون، والذي يجب على الواقع أن يتغير ليتطابق معه، وينطلق من أولوية الروح أو الوعي، ويقول بتعالي القيم والمثل في الحياة العملية، بينما يُنظر إلى المادة على أنها شيء ثانوي مشتق.

⁴ ناصيف يوسف حتى: "النظرية في العلاقات الدولية"، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 20-21.

علم ينصب تركيز المدرسة المثالية؟ الدولة؟ أم الفرد؟

وفي إطار دراسة العلاقات الدولية لم تركز المدرسة المثالية على مفهومي الدولة والنظام الدولي بقدر ما اتجهت فرضياتها ومقترناتها نحو مفاهيم الفرد والرأي العام والبشرية، فالقضية السياسية والأخلاقية الأساسية التي عَدَت المدرسة المثالية أنها تواجهها كانت قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل بالحرب العالمية الأولى والطموح في بناء عالم أفضل.

يعطي بعض المثاليين دوراً للقانون، ويررون أن الأخلاق ضرورية في علاقات الناس العادلة وحياتهم الاجتماعية والشعور المجتمعي وفي تنظيم وترتيب العلاقات الإنسانية في المجتمع، وهي كذلك ضرورية للعلاقات بين الدول، فالطبيعة الإنسانية تقوم على المعاملة الحسنة والمساواة بين الدول بوصفهم لاعبين في السياسة الدولية، والدولة هي امتداد للإنسان وتسعى وتبث من أجل تحقيق الإنسان المثالي، وبالتالي استقرار العلاقات الدولية هو في حقيقة الأمر استقرار للعلاقات الإنسانية في المجتمع الدولي.

هذا يعني أن المدرسة المثالية تركز على الناس أكثر من الدول؛ لذلك ينصب اهتمامها الرئيس على التشابه بين اللاعبين الدوليين أي تعزيز المثاليات الإنسانية.

ويرى المثاليون أنه لا بد من رفع دور الأخلاق إلى المستوى الذي تصبح فيه راسخة بدرجة عالية في المؤسسات الدولية، وتصبح فيه جزءاً من البيئة الاجتماعية لصنع القرار السياسي إلى الحد الذي لا تصل فيه المصالح والأهداف المتعارضة مع هذه القواعد إلى مرحلة حادة تؤدي إلى الزيادة من درجة احتمال نشوب الحرب. إن الاعتقاد السابق - في حال تم تبنيه - يساعد على إقامة مجتمع مندمج يصبح أساس البناء القيمي لأعضاء المجتمع الدولي.⁵

متى تبلورت المثالية كمدرسة مستقلة؟

لم تبلور المثالية كمدرسة لها قواعدها ومفكروها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث كان المناخ متاحاً لها كصوت يرفض الحرب، ويدعو إلى تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية بعيداً عن الحرب والدمار، مستذدين في ذلك إلى المأساة والآلام الكبيرة التي أحقتها الحرب العالمية الأولى بشعوب العالم ودوله، لذلك وجد المثاليون الفرصة المثلية حينها للوقوف في وجه كل القيم الدولية

⁵. توم بوتومور: "مدرسة فرانكفورت"، ترجمة سعد هجرس، ط1، دار أويا، لبنان، 1998.

السائدة في العلاقات الدولية، ثم قاموا بطرح جملة من المبادئ ترتكز على الحقوق والواجبات الدولية للدول إزاء بعضها البعض، وتنسيق المصالح القومية كوسيلة لحفظ الأمن والسلم العالميين عبر احترام الرأي العالمي العام، والسلوك الدولي المستند إلى القانون الدولي العام.

متى ازدهرت أفكار النظرية المثالية؟

يعتقد الباحثون في نظرية العلاقات الدولية أن أهم فترة ازدهرت فيها أفكار النظرية المثالية كانت ما بعد الحرب العالمية الأولى والتي تزامنت مع إنشاء عصبة الأمم (شكلت تمثيلاً لتطبيق الفكرة المثالية)، وأفكار الرئيس الأمريكي ويلسون المثالية التي نادى بها في مؤتمر فرساي عام 1919 في فرنسا حيث طالب بعالم أكثر أمناً، وضرورة اللجوء إلى الحرب لحل المشكلات السياسية، ورفض المعاهدات السرية بين الدول بشكل يجعل العالم يلجأ إلى الأدوات القانونية والسياسية في التعامل مع مشكلاته وتحدياتها.

ما هي مبررات التأثير القوي للقواعد الأخلاقية في العلاقات الدولية؟



من وجهة نظر المثاليين هناك مبررات تجعل من القواعد الأخلاقية تملك التأثير القوي في العلاقات الدولية أكثر من المصالح، ولقد حدد الأستاذ حقي هذه المبررات في النقاط التالية:

- القواعد الأخلاقية وُضعت في صيغ عامة وواسعة، وأصبحت موضوعاً لتقسييرات مختلفة إزاء قضية معينة.
- القواعد الأخلاقية تكون من النظام القانوني لقيم فردية متعددة، وعلى الرغم من كونها عرضة للتغيير والاحتياجات الاجتماعية فهي تتطلب وضع قيم جديدة.

- القواعد الأخلاقية ضعيفة تجاه السلوك بسبب اختلاف الحدة التي تتمسك بها القواعد؛ لذا فإن تدرجات التوترات محددة جزئياً من قبل القاعدة الأخلاقية للحفاظ على المجتمع ومن قبل الجزء الواسع من الثقافة ومصالح الجماعة.

البعد الديني في النظرية المثالية:



تشكل الأديان المادة الرئيسية للأغلب المبادئ والقيم التي نادى بها المثاليون كمرتكزات وأسس في العلاقات الدولية، وذلك انطلاقاً من أنها أي الأديان الوعاء الذي يشمل كل الأخلاق والقيم والالتزامات والحقوق والواجبات، أي باعتبارها النظام المتكامل للتقييم السياسي، فهي المصدر الأخلاقي الأول للقيم التي يجب اتباعها، وبالتالي التي من الممكن تحويلها إلى قواعد أخلاقية في التعامل بين الدول.

فالأديان تشكل نظاماً قيمياً متكاملاً يرتب ويصنف الأفعال السياسية للفاعلين الدوليين ضمن فئات ومستويات محددة ومعينة، على سبيل المثال تشكل النزاعات المسلحة والحروب والإيذادات الجماعية جريمة إنسانية وفقاً للمثاليين يجب مكافحتها وإدانتها⁶، ووقوع مثل هذه الأعمال والجرائم يشكل إساءة مباشرة للنظام الدولي الذي تحدث فيه.

فالعلاقات الدولية لا يمكن لها أن تكتسب الاستقرار في ظل غياب قانون دولي (مصدره المبادئ الأخلاقية الإنسانية المشتركة) يتمتع بمكانة وقوة في ضبط وتنظيم سلوك الفاعلين الدوليين، ولاسيما في إدارة العلاقات بين الدول، ومعالجة الإشكاليات والتحديات التي تعترضها، وفض المنازعات بالطرق السلمية، فالقوانين وحدها هي القادرة على إلزام الأعضاء والفاعلين الدوليين على اعتماد معايير في علاقاتهم، والخضوع لقوانين في نزاعاتهم.

⁶ المرجع السابق.

لذلك يُعد المثاليون دعاءً إلى اعتماد القانون الدولي، وإلى دراسة وتدريس القانون الدولي من أجل القضاء على النزاعات وإقامة نظام دولي أفضل لكل الشعوب يكون من شأن الاتفاق عليه والالتزام بتطبيقه تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتطوير مفاهيم وصيغ العلاقات التعاونية بين الفاعلين الدوليين، وبحسب المثاليين فإن التجسيد الفعلي لهذا القانون الدولي المنشود يكون عبر منظمات دولية تنشأ من أجل وضعه وتطبيقه، ولعل أبرز من دعا إلى هذه الفكرة كل من جيمس برايلي، وكلايد إيتليون، وشارلز فانويك حيث أسهموا جميعهم في وضع الأسس الكبرى لنظرية قيمية معيارية بهذا الصدد.

أي أن المنظمات الدولية - بحسب النظرية المثالية - هي الإطار الدولي الفعال قادر على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين باعتبارها قوة إلزامية تخضع لها كل الأطراف في النظام الدولي، لذلك سعوا باتجاه إنشاء نموذج لهذه المنظمات، وكانت عصبة الأمم هي التمثيل الفعلي لأفكارهم ولاسيما بما حملته من مبادئ لحماية الأمن والسلم الدوليين، والتعاون والمساواة بين جميع الدول.

اعتقد المثاليون أن القدرة على إنشاء هذه المنظمات الراعية للعلاقات بين الأطراف الدولية سيعني القدرة على ضبط السلوك الدولي (السياسات الخارجية للدول) وتحديد ما هو شرعي منها، وما هو غير شرعي، وبالتالي تقييم سلوك الدول وفقاً لهذا المعيار.

المنهجية التي اعتمدتها أصحاب المدرسة المثلية:

تتلخص القواعد المنهجية التي اعتمدتها المثاليون في إطار سعيهم إلى ضبط العلاقات العامة بين الدول عبر معايير محددة وواضحة و مباشرة لجميع الأطراف الفاعلة في جملة من القواعد أبرزها:

1. لما كانت الدولة تشكل امتداداً للإنسان، فإن طبيعة الدول خيرة، انطلاقاً من أن الطبيعة البشرية خيرة في مجملها، وهو ما يعني أن العلاقات بين الدول (كما هو الحال عند الأفراد) تكون باتجاه التعاون والوئام، وليس الصراع والتناقض، من هنا يجب أن تكون طبيعة العلاقات بين الدول هي التعاون والتنسيق فيما بينها، وليس التنافس والصراع.

2. إن مساعي البشرية عبر مختلف مراحل تطورها كانت هادفةً إلى تطوير وتتوسيع الحضارة الإنسانية، وهو الأمر الذي يشكل انعكاساً في إطار العلاقات الدولية، فرغبة الأفراد والدول في تعميم ونشر

الرفاهية والثقافة والحضارة بين بعضهم البعض هو السمة الغالبة بين الدول، وإن وجود مثل هذه الرغبة والعمل كفيل بحد ذاته في تدعيم أواصر التعاون بين الأطراف الدولية، وبالتالي تدعيم ركائز السلام والأمن الدوليين، ولو كان الصراع والتنافس هو الأساس في علاقات الأفراد – الدول، لما كان هناك تواصل وتلاعج بين مختلف الحضارات والشعوب.

3. إن السلوك البشري السلبي للأفراد أو الدول (والذي يحدث في أحياناً عدّة) لا يعد ناتجاً عن الطبيعة البشرية للأفراد والشعوب، بل عن وجود مؤسسات فاسدة وتنظيمات هيكلية مستبدة تدفع بالأفراد إلى ارتكاب حماقات وسياسات غير رشيدة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نشوء الصراعات والحروب التي تهدد الأمن والسلام الدوليين.

4. طالما أن الصراعات والحروب موجودة بسبب عدم وجود قانون دولي يحكم العلاقات بين الأطراف الدولية، فإن تهديد الأمن والسلام الدوليين أمر لا مفر منه، لكن ذلك يجب أن يدفع بشدة باتجاه التصميم على القضاء على الحروب، وتصحيح مسار وآلية عمل المؤسسات العامة في كل الدول ولاسيما تلك المتعلقة بالدفاع والاستخبارات، فعند وجود قوانين تفرض رقابة صارمة وقيود على عمل تلك المؤسسات وخصوصاً فيما يتعلق بخارج حدودها الوطنية فإن من شأن ذلك تقليل فرص اندلاع الحروب، وبالتالي الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، الأمر عينه يجب تطبيقه مع الشركات متعددة الجنسيات ولاسيما شركات الأسلحة التي تسعى إلى رفع نسب مبيعاتها وتجربة إنتاجها ما يدفعها باستمرار إلى دعم وزيادة فرص اندلاع الحروب التي تشكل تهديداً مباشراً للأمن والسلام الدوليين.

5. لا يمكن مكافحة الحروب بالجهود الفردية، فهي تعدّ تعبيراً عن مشكلات دولية، وبالتالي فإن علاجها ومكافحتها يتطلب جهوداً جماعية لمنع وقوعها، أو مكافحتها في حال وقوعها من أجل الحفاظ وتدعم الأمان والسلام الدوليين، فالتفاعل والانسجام بين الدول من شأنه أن يقود إلى التعاون والتنسيق المستمر، وبالتالي تعزيز وجود الأمن والسلم، وبشكل عائقاً أمام المساعي التي قد تقوم بها بعض الدول في سعيها إلى تحقيق مصالحها والتي قد تشكل تهديداً للسلام العالمي.



إن اعتماد المثاليين على ضوابط منهجية في آيات تفكيرهم وعملهم لضبط وتنظيم وتفسير العلاقات بين الدول والأطراف الدولية الفاعلة في العلاقات الدولية، أدى لاحقاً إلى وضعهم لجملة معايير في تعاملهم مع القضايا الدولية، فرضتها منهاجيتهم في التفكير والعمل، وتجلى هذه المعايير في ثلاثة رئيسة هي: الأخلاقيات (Moralism)، التفاؤل (Optimism)، والدولية أو الاتجاه نحو العالمية (Internationalism).

إن المعايير الثلاثة السابقة تشير إلى أن الآلية والمنهجية التي فكر بها المثاليون لعلاج المشكلات ومكافحة التحديات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين تفترض وجود إطار ناظمة للعمل، من هنا يمكن القول - كما سبق الإشارة إليه - إن معالجة الأزمات الدولية يجب أن تتم بجهود جماعية للمجموعة الدولية، فالجهود الفردية غير مجده بالمشكلات والحروب الجماعية، وبالتالي نحن بحاجة إلى إطار يتم من خلالها العمل الجماعي المشترك لحماية النظام الدولي وتطوير العلاقات بين أطرافه وفاعليه.



أما أبرز وأهم هذه الأطر - كما يراها المثاليون - فهي المؤسسات والمنظمات الدولية (عصبة الأمم، هيئة الأمم) التي من شأنها أن تشكل مركز الاتصال بين أطراف المجتمع الدولي، وبالتالي الحارس والمنفذ على ضمان تطبيق القانون الدولي في العلاقات الدولية، كذلك من بين الأطر الأدوات المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، كالأدوات القانونية والسياسية من قبيل القضاء الدولي والتحكيم والوساطة والمفاوضة، ويضاف إليها ضرورة نزع السلاح وإيقاف حرب وسباق التسلح لما تشكله من تهديد حقيقي على استقرار النظام الدولي.

لقد شكلت أفكار المثاليين فرصة مهمة للمجتمع الدولي بعد خروجه من حرب عالمية أولى مدمرة كي يؤسس نمطاً جديداً في علاقات أطرافه، لكن طبيعة المصالح التي تقوم عليها السياسات الخارجية للدول والأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية لا يمكن لها أن ترتكز إلى مبادئ وقيم أخلاقية ومثالية في تعاملها الخارجي، فال الأولوية لكل دولة هي تحقيق مصالحها، وطالما أن مصالح الدول متباينة ومختلفة، من هنا صعوبة اعتماد معايير أخلاقية في السياسة الخارجية.

هذا الأمر، أكدته التطورات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، فالكوارث والنزاعات التي وقعت، ودخول العالم في حرب باردة امتدت لسنوات عدّة، دحضت وبشكل واضح صلاحية المبادئ الكبرى التي نادت بها المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، فالمثاليون قدموا تصوراتهم لما يجب أن يكون عليه المجتمع الدولي، ولم يهتموا بدراسة ما هو عليه الواقع الدولي كائن، فالتوترات الكامنة بين الدول لا يمكن إزالتها بمبادئ أخلاقية، وهو ما يعكس فجوة حقيقة بين النظرية المثالية من جهة والواقع السياسي الدولي من جهة أخرى نتيجة إغفالها لدور القوة في تفسير ونشوء الأحداث.

ما دفع المفكرين إلى البحث عن مداخل أخرى غير المبادئ المثالية والأخلاقية لضبط العلاقات الدولية، وفي مقدمتها المدرسة الواقعية، لتحل محل المثالية وتشكل رد فعل عليها، حتى أصبحت المدرسة الواقعية هي النموذج المهيمن على حقل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا.

ثانياً: المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية:

تمهيد



تعد الواقعية توجهاً نظرياً في دراسة العلاقات الدولية، نشأت في الأوساط الأمريكية بين الحربين العالميين كردة فعل على المدرسة المثالية التي اعتمدت على مبادئ أخلاقية ومثالية في فهمها وتفسيرها للعلاقات الدولية، حيث هدفت هذه المدرسة إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والأطراف الدولية الفاعلة في العلاقات الدولية، وتحديد وفهم العوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض، وذلك بالاستناد إلى جملة من المسلمات النظرية القائمة على فكرة أن الأصل في العلاقات الدولية هو الصراع، وأن الإنسان أناني بطبيعة، فإذا كانت المدرسة المثالية سعت إلى دراسة

الواقع الدولي وال العلاقات الدولية كما يجب أن تكون عليه، فإن المدرسة الواقعية جاءت لتدريسهما كما هما كائنان في الواقع أي لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية، ولاسيما سياسة القوة وال الحرب والنزاعات.



لقد أدى انهيار آمال المثاليين، وبخاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى ظهور أفكار ونظريات جديدة تفسر ما عجزت عنه المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، وقد كان الاتجاه الواقعي من أبرز الاتجاهات حينها وأهمها، كما شكل ظهور كتاب "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلم" الذي وضعه هانز مورغانثو البداية الفعلية الأساسية للاتجاه الواقعي، ولاسيما أمام الأثر الكبير الذي تركه

في مؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية للكثير من الدول حيث تحول هذا الكتاب إلى دليل عمل العديد من الدول خصوصاً الغربية منها.

أمام عدم نجاعة الاتجاه المثالي هيمن المدخل الواقعي منذ نهاية انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، وأصبحت كل الطرóحات المتعلقة بالعلاقات بين الدول وسبل تطويرها وضبطها تستند إلى الواقعية وأفكارها إلى الدرجة التي ستدفع في مرحلة لاحقاً إلى نشوء مدارس متعددة عن الواقعية ذاتها مثل الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية التي أسسها كينيث والتر في كتابه الشهير "نظرية السياسة الدولية".

التعريف بالاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية:

الفرق بين الواقعية والمثالية



لقد تميزت المدرسة الواقعية عن سابقتها المثالية بأنها لم تسع إلى تقديم أفكار ومقترنات وأفكار حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية بل إلى فهم ما هي عليه العلاقات الدولية فعلياً، وقد حاول الواقعيون الحصول على إجابات عن أسئلة دقيقة، وعدم الاكتفاء بطرح أفكار قد تكون قابلة أو غير قابلة للتطبيق، ومن اللافت لانتباه أن هذه الأسئلة لاتزال مطروحة من قبل الأكاديميين والمهتمين بالشؤون الدولية منذ الستينيات وحتى يومنا هذا ما يعني أن الواقعية هدفت إلى تقديم نظرية سياسية لتحليل وفهم واستيعاب الظواهر الدولية.

رؤية الواقعيين للحرب والسلم

يرى الواقعيون أن الحرب هي القدر الحقيقي والثابت وال دائم للإنسان، وعلى الرغم من أن السلام مطلوب وغاية منشودة إلا أنه غير ممكن التحقق والتطبيق لأن حالة الحرب هي الوضع الطبيعي في العلاقات بين الدول، لذلك ليس من المفيد أو العقلاني الاستمرار في شجب الحرب وبيان أضرارها وأخطارها على اعتبار أن ذلك هو السبيل الفعال لمنع وقوعها عبر التحذير منها، فهذا غير مجدٍ، وهنا يجب العمل والانصراف إلى دراسة ظاهرة الحرب من أجل الخروج بقوانين موضوعية وفعالة للتحكم بها بدل صرف الجهد لتبيان أضرارها بالجنس البشري، والدعوة إلى السلام. من هنا تبرز أهمية دراسة ووضع قوانين عن القوة النسبية، والتحالفات الدولية والاحتواء، والأداء الدبلوماسي، وأسباب اندلاع الحروب ومحاولة التنبؤ بلحظات اندلاعها وبما يعقبها من تسويات وأوضاع، فهذا - بحسب الواقعيين - أكثر جدوى وفعالية.

القانون والأخلاق عند الواقعيين

القواعد القانونية والأخلاقية غير فعالة في العلاقات الدولية - بحسب الواقعيين - فالدول التي تمتلك القوة قادرة على تجاوز هذه القوانين متى أرادت، والخضوع لها متى أرادت، من هنا يجب على الدول دراسة آليات وكيفيات امتلاك القوة، وليس اللجوء إلى القانون الدولي لتحقيق مصالحها، لذلك يهمش الواقعيون القانون الدولي، ويجردون العلاقات الدولية من كل مضمون أخلاقي أو اعتبار قيمي، لأن الحرب والسعى إلى اكتساب القوة لا يعرفان أيّاً من تلك الاعتبارات، فالأخلاق عملة فاسدة في هذا

المجال، وهذا التعبير يظهر واضحًا عند كيسنجر الذي يُعد من أبرز المنظرين لاتجاه الواقعي، بقوله: "الأخلاق لا حساب لها هنا".

الواقعيون ونزعـة الشك في التفكير السياسي

ارتکز الواقعيون في طروحاتهم الكبرى، وأليات تفكيرهم إلى كل من ميكافيللي وهوبز وروسو، وأخذوا منهم مبدأ ونزعـة الشك في التفكير السياسي، ويقوم هذا المبدأ على أن حالة عدم الثقة هي السائدة (أو التي يجب أن تسود) بين الدول، فلا أحد يثق بالآخر، وعليه يجب على كل طرف أن يأخذ كل احتياطاته المطلوبة واللازمة والضرورية تحسباً لأي خطر أو هجوم من الآخرين سواء أكانوا أصدقاء أم أعداء، ولا يمكن - والحال كذلك - أن يثق حتى بإمكانية وفاء الآخرين منمن تدخل الدولة معهم في أحلاف أو مواثيق مكتوبة، فهذا هو الجوهر أو المبدأ الحقيقـي للعلاقات بين الدول منذ تاريخ نشأة الدولة القومية الحديثة في وستفاليا (1648م) التي أنهت مرحلة الحروب الدينية، وأعلنت مرحلة الدولة القومية.

لقد عمل الواقعيون على تحويل هذا المبدأ إلى نموذج يعمّم على جميع أنماط العلاقات بين الدول في كل المجتمع الدولي على الرغم من أنه حينما أقر لم تكن الدول الشرقية أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك به، لكنهم استطاعوا تعميمـه لاحقاً كنموذج لواقع الإنساني وال العلاقات الإنسانية، وبالتالي الدولية قاطبة.

الواقعية من منظور مورغانثو



يقول هانز مورغانثو وهو المؤسس الأول لهذا التيار الواقعى: "إن السياسة الدولية هي صراع في سبيل القوة؛ لأن القوة سبيل كل أمة من أجل البقاء والنمو، وتوزن القوى هو السبيل لإدامة السلم، وأنه لا سبيل إلى تطبيق القوانين والمثل الخلقية في ساحة العلاقات الدولية، وذلك فيما عدا ما يتطابق من تلك القوانين والمثل مع صالح الطرف الأقوى ولذلك فإن على قادة الدول أن يركزوا على الاعتبارات الأمنية التي تصنون مستقبل بلدانهم، لا على مجرد المطالب والقيم القانونية والأخلاقية" كما يجب التمييز بين "الحقيقة" التي هي "القوة"، و"القيم" التي هي مجرد مثل يوتوبية، والاعتراف لكل أمة بمحصول قوتها فقط لا بمحصولها القيمي والديني والفكري.

لقد أرسى مورغانثو أسس الواقعية الكلاسيكية في كتابه "السياسة بين الأمم" الذي أصبح الإطار التنظيري المرشد فيما بعد لكتابات الواقعية حيث عمل فيه على وضع نظرية علمية للعلاقات الدولية بعيداً عن الطبيعة البشرية، وتتلخص طروحاته الكبرى بما يلي:

- أولاً: إن الدول الأمم هي الممثل الأهم للعلاقات الدولية.
- ثانياً: يجب التمييز بين السياسة الوطنية والسياسة الخارجية.
- ثالثاً: السياسة العالية هي صراع من أجل السلطة وبعدها من أجل السلام.

أهمية القوة عند الواقعيين

إن الاهتمام المفرط لأنصار الواقعية بفكرة القوة وأهميتها وإعطائها المكانة والتقدير الكبيرين جداً في إطار العلاقات الدولية يعود إلى ملاحظتهم غياب الحاكمة العالمية العليا، أو قانون دولي ملزم للجميع يتمكن من كبح الفوضى، وهو ما أكدته كينيث والتر بنظريته عن النظام الدولي الفائلة إن شكل النظام الدولي يختلف اختلافاً بيناً عن شكل النظام الداخلي للدولة القومية، فالنظام الدولي يقوم على وحدات

ومؤسسات مستقلة لا تربط بينها علاقات رئيس ومرؤوس، ولا تحكم إلى منظومة واضحة من القوانين ذات القوة النافذة، ولذلك فإن كل دولة تعتمد على نفسها في تحقيق أمنها في حالة شيوخ الفوضى في العالم، أي أن الواقعيين يؤسسون وفقاً لهذا لمنطق القوة وأهمية امتلاكها.

الدولة القومية ونظرية ميزان القوى

ووفقاً لغياب دور القانون الدولي يؤسس الواقعيون للفكرة التالية، وهي أن وحدة التعامل على المستوى الدولي هي الدولة القومية فقط بوصفها وحدة سياسية ذات فاعلية على المستوى القومي الداخلي، وعلى المستوى الدولي كذلك، فالمؤثر الأكبر في اتجاهات العلاقات الدولية هي الدولة القومية، ولا يُعد قادة تلك الدول إلا مجرد ممثلي دولتهم، ولا يُنظر للمنظمات الدولية إلا على أنها تكوينات صورية تستمد قوتها من اشتراك الدول في تسيير شؤونها أي أن الدولة هي الكيان الوحيد المستقل الذي يملك المشروعية القانونية، كما يملك مصادر القوة التي تمكّنه من تنفيذ إرادته.

وهذه الفكرة هي جوهر نظرية "ميزان القوى" التي تعد أهم نظريات الواقعيين، وتشير في شكلها الكلاسيكي إلى أن توازن القوى هو ضمانة لتحقيق السلم، فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما فإنها هي التي تتجه إلى إعلان الحرب، وتشير في شكلها المعاصر إلى أن هناك صلة قوية بين معدل النمو الاقتصادي والقوة وال الحرب، فطبيعة النمو الاقتصادي وسرعته يزيدان من مقدرات الدول، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى وقوع الصراع ونشوب الحرب بين الدول.

من هنا يمكن القول إن هذا المنظور كان أكثر صراحة من غيره فيتناوله لحقائق السياسة الدولية، فقد أراد أن ينزع عن السلوك الدولي كل الأقنعة ليضعه في دائرة الضوء، ويكشف عنه كل دوافعه المحركة، ويردها إلى حقيقة أساسية هي القوة في علاقتها بالمصلحة القومية مهما كانت المسميات التي تُطلق عليها.

الفرضيات الكبرى للمدرسة الواقعية:

أسس الاتجاه الواقعي نظريته على جملة كبيرة من الفرضيات التي تغطي كل جوانب العلاقات بين الأطراف في المجتمع الدولي، وتشكل هذه الافتراضات الأساس الذي تستند إليه في فهم وتفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، وال العلاقات في المجتمع الدولي، وأهم هذه الافتراضات وأكثرها تأثيراً في منظري المدرسة الواقعية هي:

1. الأخلاق والدين ليست أفكاراً عقلانية لأنها تستند وتقوم على العاطفة والمشاعر، وهو الأمر الذي لا تقوم عليه الدول، فالسياسية لا يمكن أن تحدها الأخلاق (كما يقول المثاليون)، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها في العمل السياسي، وعليه فالواقعيون لا يعطون الأخلاق الأهمية التي يعطيها لها المثاليون، وقد أكد على هذا المبدأ كل من ميكافيللي بقوله "الأخلاق هي نتاج القوة"، كذلك هوبز بطرحه "الفصل بين الأخلاق والسياسة"، فالنظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية، وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ أي أن السياسة لدى الواقعيين ليست وظيفة أخلاق، والنظرية تتبع عن الممارسة والخبرة التاريخية، لذلك وجب الفصل بين الأخلاق والسياسة.

2. وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد السلوكية الدولية، فالطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغييرها، والإنسان لا يحب الخير والفضيلة بل ينزع إلى الشر والخطيئة وامتلاك القوة، وبالتالي فمن الخطأ - كما فعل المثاليون - الرهان على أن المعرفة والثقافة والأخلاق والقانون يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية وفي الرأي العام.

3. الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وهي وحدة التحليل الأساسية وأهم العوامل في السياسة الدولية، بذلك فإن التركيز على الدول (وليس على المنظمات الدولية، أو الشركات متعددة الجنسيات كما ذهبت إليه المثالية) كوحدات أساسية للتحليل يساعد على فهم طبيعة التفاعلات في المجتمع الدولي.

4. يرفض الواقعيون مقولات وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويؤكدون أن الدول تتضارب في مصالحها ما يدفعها إلى الحروب، أي أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، ومرتكز الحياة السياسية هو جماعات النزاع، فالأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم بعضًا ليس

كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة منظمة ممثلة في الدولة، وهذا يعني أن مركبات الحياة السياسية تتمثل وتتمثل وت..

5. تحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من منطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها بعضاً، وبذلك فإنه من المفترض أن الدول سوف تقوم بدراسة البديل المتاحة لها بشكل عقلاني وبراغماتي (pragmatic)، وسوف تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا، والتي تكون في العادة موجهة نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها، وقد تقوم بعض الدول بذلك على الرغم من عدم حوزتها على معلومات كاملة وواضحة كل الوضوح حول كل الخيارات البديلة، وبذلك قد تخطئ في هذه الحالة عن اتخاذ القرارات الصائبة.

6. النظر إلى دولة كوحدة واحدة، على الرغم من أن متذوي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما هم في الواقع أشخاص متعددون (رئيس الدولة، أو وزير الخارجية.. إلخ) إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كياناً واحداً متماسكاً، وبناءً على هذا الافتراض فإن المدرسة العقلانية تُعد أن انعكاسات السياسات الداخلية لدولة ما لا تكون حاسمة في مواقف تلك الدولة خارجياً.

7. لا يُنظر إلى القائد السياسي كشخص غير أخلاقي، فهذه ليست قضية مهمة لدى منظري المدرسة الواقعية، فتقييم القائد السياسي لا يقوم على أساس الأخلاق التي يمتلكها بل على المدى الذي يستطيع فيه أن يحقق أهداف سياساته الخارجية دون تعريض الدولة التي يمتلكها إلى الخطر أو الحروب.

8. نظراً لغياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل، كما هي الحال في داخل الدولة، تتسنم العلاقات الدولية بالفوضى التامة، والقوانين والأخلاقيات تأثيرها محدود إن لم يكن معدوماً، من هنا نجد صعوبة تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي أو حتى الحكومة العالمية، الأمر الذي يفترض البحث عن سبل أخرى من أجل تحقيق السلام، أما أهم هذه الطرائق فهو استخدام القوة، فالحقيقة الأساسية الوحيدة في العلاقات بين الدول هي القوة، والدول تعمل دائماً على زيادة قوتها ليصبح الصراع أمراً طبيعياً في العلاقات بين الدول بينما الصداقة إذا وجدت فهي نتيجة التقاء المصالح، وقد عبر السياسي البريطاني ديزرائيلي عن هذه الفكرة بقوله "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، بل مصلحة دائمة"، وهذا يعني أن الواقعيين يُعدون النظام الدولي بمثابة غابة نتيجة

غياب سلطة مركبة تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل، كما هو الحال عليه داخل الدولة، وعليه اعتبار العامل الأمني العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية، فالدول سوف تبذل قصارى جهدها لكي تحافظ على (وعز وقوي) منها بשתى الوسائل، حتى لو تطلب الأمر طلب قوى (دول) أخرى لكي تساعد على صيانة هذا الأمن، فالتحالفات بين الدول من الممكن أن تزيد من قدرة الدولة في الدفاع عن نفسها، ولكن يجب ألا يكون هناك اعتماد متبادل أو ولاء بين الدول المتحالفة.

9. للموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير في قوتها وإمكاناتها وتوجهاتها السياسية الخارجية، ففي إطار الجغرافيا قد تكون هناك دول أكثر عرضة للغزو من غيرها بسبب موقعها الاستراتيجي أو موارد她的 الطبيعية، كذلك يؤثر المناخ على نمو المحاصيل ما يزيد من قدرة الدولة وفعاليتها في تعزيز قدراتها لمواجهة الدول الأخرى.

10. الرأي العام يتغير بشكل سريع، لذلك لا يصلح لاعتماده مرشدًا لصانع القرار.
11. خلال وقوع النزاع بين دولتين أو أكثر، فإن الدول تلجأ إلى اتباع سلوكيات محددة في علاقاتها، وترجع أسباب هذه السلوكيات إلى:

- الطبيعة البشرية تحركها غريزة القوة، وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة، وتزداد عندما تنتقل من المستوى الفردي إلى مستوى الدولة نتيجة ازدياد الإمكانيات الموجودة.
- الرغبة في الحصول على الأمان حيث إن انعدامه في نظام دولي يتسم بالفوضى يجعل الدول حريصة على زيادة قوتها من أجل تدعيم أنها، إلا أن زيادة الأمان ينتج عنها أيضًا زيادة الصراع، وبالتالي تحدث نتيجة عكسية تتمثل في زيادة انعدام الأمان.

الجذور التاريخية للنظرية الواقعية والعوامل التي أسهمت في ظهورها وتبورها:

بداية ظهور النظرية الواقعية

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية حدثت تحولات كبرى في التفكير الدولي تجاه نمط وأشكال العلاقات الدولية المطلوبة ولاسيما بعد الخسائر الكبيرة التي تعرض لها العالم برمتها، وبروز قوى دولية جديدة مع محافظة بعض القوى التقليدية على مكانتها، وتجسدت هذه التحولات في الانتقال من المثالية إلى العقلانية، أي من القانون والتنظيم إلى عنصر القوة في العلاقات الدولية، من هنا بدأ التركيز على الاستفادة من دروس الحرب في التاريخ لتدعم وجهة نظر الواقعيين، وعدم إيلاء أي اهتمام للرأي العام بسبب عدم قدرته على تحقيق السلام العالمي ما أفسح المجال واسعاً أمام هيمنة وسيطرة



الاتجاه الواقعي كمنهج جديد في العلاقات الدولية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت كقوة دولية جديدة وبارزة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لقد أسهمت عوامل عديدة في تدعيم وجود الواقعيين وزيادة انتشارهم، وأبرز هذه العوامل هي:

- نشوب الحرب العالمية الثانية.
- وجود حالة من الاختلاف والتضارب في المصالح الدولية.
- دخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مرحلة الحرب الباردة وما اتسمت به من سباق تسلح وصل إلى الفضاء.

أهم روئي منظري الفكر الواقعي عبر التاريخ

• ثيوسيديدس

ترجع جذور ومقومات الفكر الواقعي إلى كتابات الفيلسوف الإغريقي ثيوسيديدس في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث قام بوضع الأسس العامة للقوة في العلاقات الدولية على خلفية خسارة أثينا أمام أسبارطة خلال حروب البولينيز، فقد عدّ ثيوسيديدس أن السبب الرئيسي للحروب القائمة آنذاك هو قوة أثينا والخوف من أسبارطة، ثم جاءت بعد ذلك فكرة الدولة بداية عهد الإمبراطورية الرومانية المسيحية حيث وُجد نوع من الوحدة المدنية في أوروبا بين 1500 و1800 ميلادية.

وُصفت واقعية ثيوسيديدس بالواقعية المركبة، فالماضي بالنسبة إليه هو المرشد الفعلي للمستقبل مؤكداً على ضرورة استخدام التاريخ بشكل صحيح.

يقول: "يمكن تعلم الدروس من التعرف على الوباء، ويمكن لآثاره الاجتماعية أن تحذرنا مما يمكن توقعه في الوقت الحاضر"⁷، وقد اعتمد المفكر الإغريقي على الجمع بين التفسيرات المباشرة وغير المباشرة للسبب الأكبر للبحث.

• ميكافيلي وهوبز

في عصر النهضة الأوروبية ظهرت الواقعية بصورة واضحة في أفكار ميكافيلي الذي أكد على مبادئ ثيوسيديدس، وتنطلق تلك الأفكار من رؤية ما هو كائن بالفعل، وليس ما ينبغي أن يكون، فالامير بحسب ميكافيلي إذا أراد أن يحتفظ بالحكم فعليه أن يعي أن الفضيلة الوحيدة التي يجب أن يتمسك هو الحفاظ على الدولة مهما كانت الوسائل التي يستخدمها لتحقيق ذلك.

أما عند هوبز الذي يؤكد على الطبيعة الأنانية والعدوانية للإنسان من خلال مقولته الشهيرة "حرب الجميع ضد الجميع"، فيرى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، ومن ثم فالإنسان دائماً يسعى إلى امتلاك مزيد من القوة أي أن هوبز يركز على مبدأ القوة وأهمية امتلاكها في العلاقات الدولية ويتبعها بفكرة السلطة القوية، وعلى دور المؤسسات في تنظيم القوة.

⁷. د.محمد علي العويني، "العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق"، عالم الكتاب، القاهرة، 1988، ص 120.

إذاً مع ميكافيلي وهو يبدأ تبرز الأفكار الواقعية الأولى التي يجب أن تقوم بها الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى، ولا سيما فكرتا القوة والمنفعة (المصلحة). أما فترة التبلور الفعلي للواقعية بوصفها تياراً متكاملاً في تفسير وتأسيس العلاقات الدولية، فقد ارتبطت بمواجهة التيار المثالي بعد انهيار عصبة الأمم ووقوع الحرب العالمية الثانية، وشهدت فترة ما بين الحربين العالميتين المرحلة الأكثر احتداماً بين المثالية والواقعية.

• هيغل

كان لأفكار هيغل تأثير واضح في تبلور الفكرة الواقعية حيث يمثل هيغل واحداً من الرواد الأوائل في تناول النظرية الواقعية، فهو يؤكد على فكرة المصلحة كهدف رئيس يحكم العلاقات بين الدول والدولة، كما أن الدولة موجودة بمعزل عن مواطنها، ويضيف أن كل دولة تضع أخلاقياتها الخاصة بها، والتي تكون قادرة من خلالها على سلوك كل ما يضمن بقاءها واستمرارها.

• كاردينال دي ريشيليو، بسمارك، وكارل فون كلووزفيتر

قدمت الواقعية من خلال سياسات الوزير الفرنسي كاردينال دي ريشيليو الذي قاد فرنسا إلى حروب الثلاثين عاماً من أجل إعادة سيطرة هابسبورغ على أوروبا، وقد انتهت تلك الحروب بتوقيع معاهدة ويستفاليا 1648، والتي تعد أول اتفاقية لتأسيس الدولة الحديثة وفكرة القومية، وفي القرن الثامن عشر بدأت أفكار الواقعية بالتأمل أكثر وبشكل أوضح من خلال كتابات بسمارك والمنظور العسكري كارل فون كلووزفيتر مؤلف كتاب "في الحرب".

إن ما سبق يدل على أن الجذور الفلسفية والفكرية للواقعية نتاج عن التاريخ الأوروبي عبر مراحله التاريخية المتعددة، إلا أن الانطلاقة الفعلية لها كتير أو مدرسة قائمة بذاتها فكانت في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باعتبارها رؤية جديدة تطورت إلى نظرية منافسة للمثالية، وانتهت بأسلوب علاقات دولية هيمن على المجتمع الدولي.

لقد اتخذت النظرية الواقعية من الدولة أداة معيارية للتحليل، ومن خلالها يمكن فهم وتفسير كل الظواهر الدولية المختلفة، فالدولة بوصفها وحدة التحليل الأساسية في الفكر الواقعي أكدت على أن سلوكها يجب أن ينطلق من افتراض أن الفوضوية هي السلطة الأساسية للنظام الدولي، وأن سلوك الدولة يمثل نوعاً من الاستجابة للفرص والقيود التي يقدمها النظام الدولي الفوضوي.

تابعت بعد ذلك تطورها بشكل متتابع ولاسيما في عقد التسعينيات من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وقد اكتسبت شهرة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية مع انهيار الفكرة المثالية كمنظم ومفسر للعلاقات الدولية، حيث بدأت المدرسة الواقعية في السياسة الدولية بفرض وتسليط نظرة تشاورية في العلاقات الدولية تعكس صورة واقعية للعلاقات بين الدول الكبيرة والصغيرة، المتطرفة والنامية، غالبة والمغلوبة، كل ذلك كنتيجة طبيعية لما انتهت إليه الحرب العالمية الثانية.

بحسب المدرسة الواقعية فإن العلاقات الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة بين دول تسعى إلى تعزيز مصالحها بشكل منفرد، الأمر الذي يؤكّد النظرة التشاورية من خلال النزاعات والحروب والتحالفات، والإمبريالية والنزعة التنافسية في العلاقات الدولية.

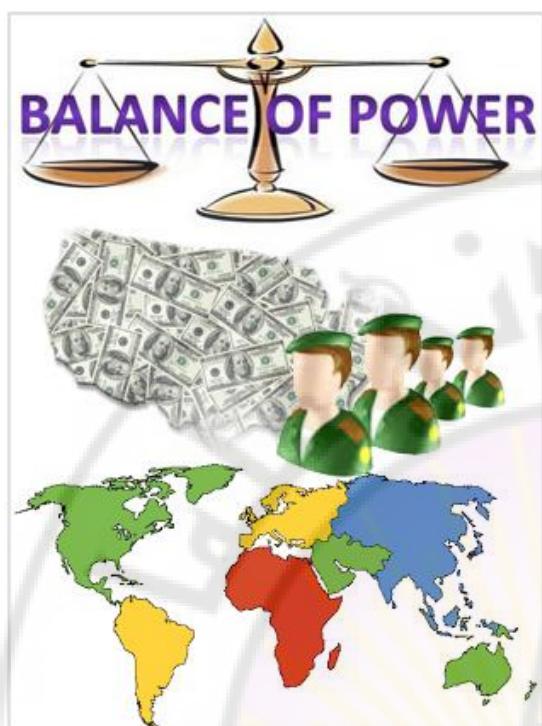
من الجدير التأكيد على أن السبب الرئيس في انتشار الواقعية هو فشل المثالية في تقديم بديل مقبول وقابل للتطبيق في العلاقات الدولية، ففشل المثالية التي تعتمد على القانون الدولي والمنظمات الدولية، وحل الصراعات وتحقيق السلام والرخاء هو الذي أعطى للواقعية النجاح لأفكارها التي تتقدّمها الفكرة القائلة بضرورة تأمين الدولة لنفسها ضد أي عدوّان خارجي.

من خلال ما سبق يظهر واضحًا أن الواقعيين ينطلقون من مسلمة رئيسية تتمثل في الطبيعة الشريرة للأفراد والتي تدفعهم إلى امتلاك القوة وفرض الهيمنة، وأمام استحالة استئصال هذه الغريزة وبما أنها تنتقل من الفرد إلى الدولة، فهي صعبة على التحليل والمعالجة.

وبحسب مورغانثو فإن المحرك الأساسي للعلاقات الدبلوماسية هي تلك الأضرار والنوايا الموجودة في الطبيعة البشرية الشريرة، وبذلك يصبح الهدف الأساسي للدول هو الأمن، والحفاظ على منها الذاتي وتنميته بشتى الوسائل حتى لو تطلب ذلك منها طلب مساعدة قوى دولية أخرى، هذا الواقع تفرضه بيئه السياسة الدولية والتي هي بيئه الفوضى والحروب الصراعات والنزاعات، في غياب وجود سلطة عليا من شأنها أن تخضع الجميع لها، وتصون الأمان والسلم الدوليين.

إن النظرية الواقعية تنظر إلى العلاقات الدولية والمجتمع الدولي على أنهما صراع مستمر تقوم به الدولة من أجل زيادة قوتها بالطريقة التي تراها مناسبة لتحقيق مصالحها وأهدافها، حتى ولو كان ذلك بالتعدي على الدول الأخرى.

المبادئ الأساسية التي نادت بها النظرية الواقعية:



انطلقت المدرسة الواقعية في تفسيرها لمختلف الظواهر المعقدة في العلاقات الدولية من جملة مبادئ تبنّتها كقيم كبرى يجب على الدول تمثّلها في علاقاتها الدوليّة وسياستها الخارجيّة، أمّا أبرز هذه المبادئ فهي:



1- مبدأ توازن القوى:

لقد عرّف القاموس السياسي توازن القوة الدوليّة بأنه نظرية سياسية يُقصد بها المحافظة على ميزان القوّة بين دول العالم بحيث لا يُسمح لدولة أو لدولة مع حليفاتها بالاستئثار بالتفوق في المجال الدولي حتّى تفرض سيطرتها على الدول الأخرى بما يكون في حوزتها من قوّة عسكريّة متقدمة وإمكانيات اقتصاديّة كبيرة ووسائل إعلام متقدمة، ويُفهم من ذلك أن مبدأ توازن القوى يدعو إلى إقامة توازن بين الدول المختلفة على الصعيد العالمي انطلاقاً من (فرضية) أن حفظ السلام الدولي هو أساس

في استقرار العلاقات الدولية، ويفرض هذا التوازن على الدولة - التي تشكل العنصر الأساسي في هذا النظام - نوعاً من الاستقلالية للدفاع عن مصالحها الذاتية المعبر عنها بانتهاجها سياسة خارجية مستقلة.

يمثل هذا المبدأ - وفقاً للفكر الواقعي - الضمانة الوحيدة والأساسية لتحقيق السلم والحفاظ على مكانة الدولة وقوتها، فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما فإنها غالباً ما تتجه إلى إعلان الحرب، ويعود استعمال هذا المفهوم إلى القرن السادس عشر ولو أن مفهومه العام كان معروفاً منذ أقدم العصور.



يعني هذا الاصطلاح في جوهره الحالة التي تجد فيها إحدى الدول أو مجموعة من الدول أنها مضطرة إلى أن تتخذ الحيطة إزاء نمو دولة أخرى أو مجموعة دول منافسة لها، أو يُحتمل أن تبلغ منافستها لها حدّ تهديد مصالح الدولة أو المجموعة الأولى أو النيل من استقلالها وسلامتها الإقليمية فتهزع الدولة أو المجموعة التي تستشعر هذا الخطر إلى استجماع أسباب قوتها ورصف صفوفها بحيث تكون معادلة في القوة والاستعداد للدولة أو المجموعة المنافسة إلى أن يقوم نوع من التوازن بين الفريقين.

أي أن التوازن عبارة عن حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة أو متصارعة، وخصوصاً أن المصالح القومية للدول تجرها إلى نزاع مع دول أخرى داخل النظام الدولي.

والتوازن داخله وثيق الصلة بالنزاع السلمي، فالدول تبذل جهوداً مدرورة للحفاظ على التوازن بين الدول المتنافسة أو الكتل المتعارضة، والواقعيون يُعدون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار مقارنة مع دعوة المثاليين إلى اعتماد القانون الدولي وإقامة حكومة دولية.

الواقعيون يرون أن هناك صلة قوية و مباشرة بين معدل النمو الاقتصادي للدولة، وبين القوة وال الحرب حيث إن طبيعة وسرعة النمو الاقتصادي يسهمان في زيادة مقدرات الدولة، وهو ما يدفعها إلى الدخول في صراع وحرب مع الآخرين لحفظه عليه أو زيارته.



وبما أن السياسة الخارجية للدولة تقوم بمهام رسم وتصور معاً مصالحتها القومية وكيفية تحقيق هذا التصور بهدف المحافظة على استمراريتها وبقائها إزاء الوحدات السياسية الأخرى، لذلك فإنها قد تلجأ إلى زيادة قوتها لتجعل من نفسها أقوى من غيرها بشكل

لا يمكن للأضعف منها أن يهدد أمنها أو أن يستغل تفوقها النسبي لتعود وتطرح من جديد علاقات جديدة تستجيب لدواعي مصالحها القومية بغض النظر عما قد يسببه ذلك من أضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تجعل قوتها معادلة للقوى الأخرى.

لذا تصبح سياسة توازن القوى إحدى الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتخفيف من مظاهر سلبيات قوتها القومية المؤثرة على السلام العالمي وكسياسة خارجية تسلكها على هذا الصعيد بملء إرادتها وبحسن نية وواقعية.

2- القوة:



وفقاً للنظرية الواقعية، فإن القوة هي المحدد الرئيس للسلوك الدولي، ففي ظل الفوضى التي تعم المجتمع الدولي، وغياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية يجب على الدولة أن تكون قوية، وأن تعمل بشكل متواصل

على تطوير قوتها، أو أن تجد دولاً أخرى تحميها أي أن الهدف الأول والأساس للدولة هو الحفاظ على قوتها أو زیادتها؛ لأن القوة تعني القدرة على القيام بالحرب، ولهذا فالدول تؤكد دائماً على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية، وهو الأمر الذي يجعل من السعي للحصول على القوة من قبل الدول هو سبب الصراعات الدولية.

إن إفراط النظرية الواقعية في الحديث عن القوة وأهمية امتلاك الدولة له يجعل القارئ يفهم أن الهدف الرئيس عند الواقعيين هو القوة والحصول عليها، على الرغم من أن القوة لا تمثل لهم إلا وسيلة إذا حصلت عليها الدولة فإنها تتمكن من تحقيق مصالحها وأهدافها الأمر الذي دفعهم إلى الإصرار على القوة والحصول عليها.



يقول مورغانثو: "إن السياسة في المجال الدولي ليست إلا صراعاً من أجل القوة، وهي في هذا تتماثل مع السياسة الداخلية، ذلك أن الصراع من أجل القوة هو حقيقة ثابتة وخالدة في الزمان والمكان"، فالعلاقات الدولية في حقيقتها ما هي إلا علاقات قوة، إذاً القوة هي العامل الأساس والأكثر استخداماً في حسم الصراعات والتوصل إلى ما يُسمى "تفاهماً عادلاً" يفرضه الطرف القوي على الطرف الضعيف أو "السلام بالقوة" الذي تفرضه القوة العسكرية، أو "سلام المنتصر" الذي يفرضه الطرف المنتصر في الحرب على الطرف المهزوم، كلها

سميات لانتصار مبدأ القوة.

أي أن مورغانثو يؤكد على دور القوة في العلاقات الدولية، وأن السياسة الدولية تهدف إلى ثلاثة أهداف: الحفاظ على القوة، والزيادة في القوة، وإظهار القوة، كذلك يتفق معه ريمون آرون بأن للقوة دوراً أساسياً في تحقيق أهداف الدول، ويرى أن العلاقات الدولية لا يديرها سوى شخصيتين هما: الدبلوماسي والجندي.⁸

يقول زينغو بريجنسكي: "الهيمنة قديمة كقدم الجنس البشري تستحوذ على 90% من تاريخ البشرية" علماً أن الهيمنة لا تتحقق بتتفوق القيم بل بتتفوق بالقوة، وجميع القوى ذات الطموح الإمبراطوري اعتمدت على القوة بالرغم من الشعور بالتفوق الحضاري باستثناء التتار، ثم تآكلت قوتها، وبالتالي خسرت مناطق نفوذها، ويقر منظرو السياسة الدولية في السياق نفسه أن السلام حالة استثنائية لأنه سلام مفروض بالقوة، وأن استخدام القوة كان دائماً الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية.

3- المصلحة القومية:

إن غاية الدولة في سعيها للحصول على القوة وامتلاكها هي من أجل تحقيق المصلحة القومية لها، والمصلحة القومية هي الهدف النهائي المستمر لسياساتها الخارجية، بهذا المعنى تكون السياسة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة لسياسة الخارجية لأي دولة من الدول.

نشأ هذا المفهوم مع قيام الدولة القومية وانتقال الولاء لها، واستعمل مفهوم المصلحة القومية منذ نشأته كأداة تحليل سياسية لوصف وشرح وتقويم السياسات الخارجية للدول، كما استعمل أيضاً كوسيلة لتبرير أو رفض أو اقتراح سلوك سياسة معينة، وكان هذا الاستعمال للمصلحة القومية الأقدم والأكثر شيوعاً، وهناك مجموعة من المصالح تتمثل حسب "توماس روبنسون" في المصالح الدائمة والمصالح المتغيرة والمصالح العامة والخاصة، ثم المصالح الثانوية، أما أهمها فيتجلى في المصالح الأولية للدولة والتي تشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة، وحمايتها ضد الاعتداءات الخارجية.

⁸ النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 171. د. أنور محمد فرج،

إن ذلك يعني أن مفهوم المصلحة القومية يجرّد أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية، ويوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول على الرغم من التبدل الذي يلحق بالزعamas السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.

منظرو ومفكرو المدرسة الواقعية ومقولاتهم الكبرى:

قدمت المدرسة الواقعية الكثير من المفكرين والمنظرين، ويمكن أيضاً القول إن الكثير من المفكرين والمنظرين انضموا إلى هذه المدرسة، وقدموا لها الكثير من الأفكار التي تدعم أسسها ومبادئها وفعاليتها في العلاقات الدولية، بعضهم من طرح أفكاراً شكلت صلب النظرية الواقعية قبل أن تنشأ هذه النظرية حالة محددة وواضحة، فكانت أفكارهم الملهم الأول لمنظري هذه النظرية عندما صاغوها بشكلها الحالي.

لقد تعددت المقولات التي قدمها المفكرون والمنظرون للنظرية الواقعية بتنوعهم، وأبرز هذه المقولات هي:

- الطبيعة الشريرة للأفراد الذين يسعون إلى امتلاك القوة وفرض الهيمنة، وهذه الطبيعة الشريرة تنتقل من الفرد إلى الدولة على اعتبار أنها في النهاية تتكون من مجموعة أفرادها أي من مجموعة طبائعهم البشرية.

- الحياة السياسية مثلها مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها سنن موضوعية تتبع من طبيعة البشر، وبهذا المعنى السياسة الدولية - كأي سياسة أخرى - هي صراع من أجل السلطة، ولما كان التطلع إلى السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية - كأي سياسة أخرى - فإن عبارات السلطة هي وحدها التي تفصح فعلياً عن السياسة الدولية.

- إن مصالح الدول هي بالضرورة نتيجة للضرورة السياسية التي تنشأ عن المنافسة غير المنضبطة للدول، وهذا يعني أن الحساب يقوم على هذه الضرورات التي تستطيع تحديد السياسات الأفضل لمصالح الدول، وأدوات نجاح الدول في تحقيق ذلك يعني امتلاكها للقوة.

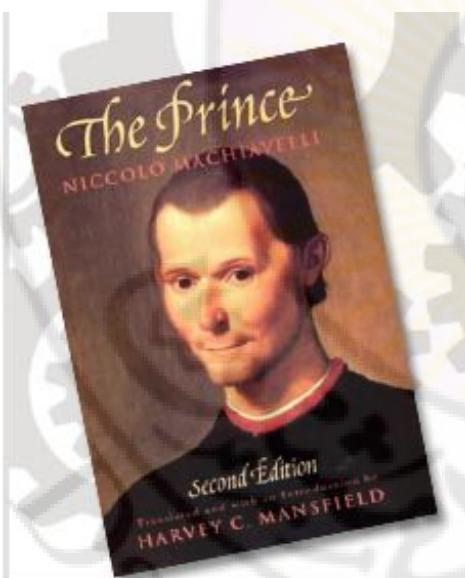
- كل دولة في الواقع هي مركز متميز لاتخاذ القرارات، وتعدد هذه المراكز هو نتيجة لخلو البيئة الدولية من ظاهرة الاحتكار النهائي لأدوات القوة.

وعلى الرغم من تعدد هؤلاء المفكرين واختلافهم بين تقليدي وحديث في رؤيتهم الواقعية للعلاقات الدولية إلا أنهم اجتمعوا جميعهم على جملة من الأفكار شكلت القاسم المشترك بينهم أبرزها:

- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.
- الصراع كحالة طبيعية في العلاقات الدولية.
- الدولة هي الفاعل الأساس في العلاقات الدولية.
- التعامل مع الدولة كوحدة واحدة.
- سلوك الدول مبني على أساس عقلاني وليس أخلاقياً.

أبرز مفكري ومنظري المدرسة الواقعية:

• نيكولا ميكافيلي:



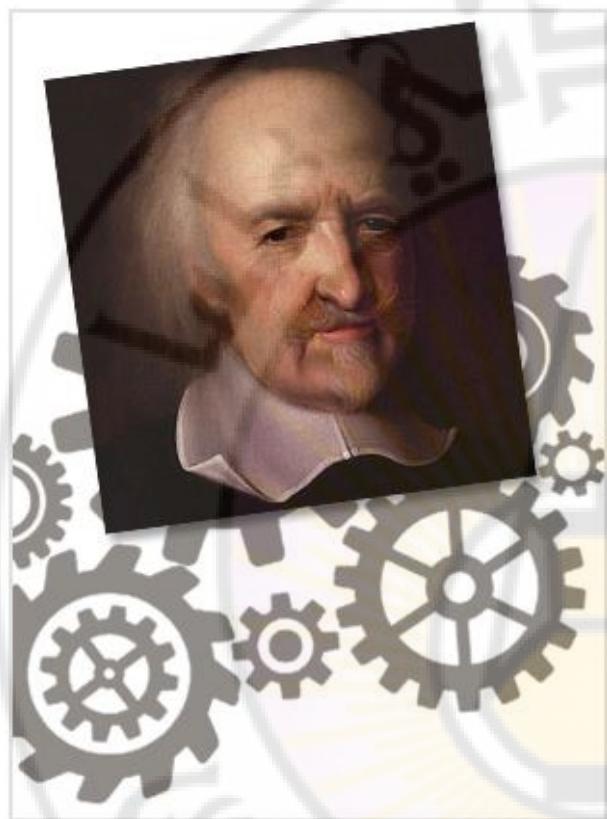
نيكولا ميكافيلي فيلسوف وسياسي، وأحد أبرز منظري الفكر الواقعي حيث يُعد شخصية رئيسية في النظرية السياسية الواقعية، ومن أشهر كتبه *الأمير* والمطاراتات وفن الحرب.

تعد أفكار ميكافيلي من أهم مصادر الفكر الواقعي، والتي تشكل حتى الآن مصدراً لإلهام الدراسة والتحليل ليس لمنتبعي المدرسة الواقعية فقط بل لكل المهتمين بالشأن السياسي، وبخاصة تلك المتعلقة بالطبيعة الشريرة للأفراد، ووجوب تبني الأمير (الحاكم) لسياسات تختلف عن الأفراد العاديين من أجل تحقيق مصلحة دولته المتمثلة في تحقيق الأمن وبقائها.

ومن أشهر مقولات ميكافيلي التي تستند إليها النظرية الواقعية هي: "أيها الأمير من الأفضل أن تكون مرهوب الجانب من أن يحبوك، إذا كنت لا يمكن أن تكون ذلك فكن الاثنين" و"الغاية تبرر الوسيلة"

و"عن البشرية يمكننا أن نقول بصفة عامة هم متغلبون، منافقون، جشعون للربح" و"من الضروري بالنسبة إلى الذي يضع مخططاً لدولة وقوانين، أن يفترض أن جميع الرجال أشرار، وأنهم دائماً يتصرفون وفقاً لأرواحهم الشريرة إذا كان المجال مفتوحاً".

• توماس هوبرز:



يعد توماس هوبرز الوجه الفلسفى للواقعية السياسية، ومن مقولاته الواقعية: "إن الطبيعة جعلت الناس متساوين في قدراتهم، ما يجعلهم متساوين في الأمل والطموح في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يجعل منهم أعداء في سبيل تحقيق أهدافهم، حيث يحاول كل منهم أن يدمر الآخر أو أن يخضعه لسلطانه، وهكذا ما يعود لكل إنسان هو فقط ما يستطيع امتلاكه، وما لديه من قوة على الاحتفاظ به أي أن الجنس البشري كله لديه ميل عام إلى الرغبة المستمرة في سبيل القوة، ولا ينتهي هذا الجنوح إلا بالموت"⁹.

هوبرز يؤكد على الطبيعة الشريرة للأفراد، وأنهم في حالة صراع دائم من أجل الحصول على القوة وتعظيمها، ووفق منطقه السابق يتضح أن المدرسة الواقعية تهدف إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض، كما أنها لم تتلوّن من صدامات العلاقات الدولية نتيجة معينة وإنما قامت بالتنظير للأمر الواقع.

• هانس مورغانثو:

⁹ د. عبد الكريم أحمد: "دراسات في النظرية السياسية"، معهد البحث والدراسات العربية، القاهرة، 1973، ص 323.

يُعد مورغانثو من أهم وأبرز منظري ومؤسس المدرسة الواقعية ولاسيما كتابه "السياسة بين الأمم" الذي يُعد أول كتاب مرجعي في العلاقات الدولية، وأكَد على مفهوم القوة والنظرية في العلاقات الدولية، وضرورة الانطلاق من حقائق تجريبية براجماتية تنسق مع الواقع والمنطق والواقع.

لقد عمل مورغانثو على تطوير الأفكار الواقعية، وقدم ستة مبادئ كبرى، عددها الكثيرون المبادئ الأساسية للفكر الواقعي، وهي:

1. السياسة تعمل بالآلية أشبه بالآلية عمل المجتمع حيث تحكمها وتتحكم بها قوانين موضوعية، هذا يعني أن أي رغبة في إحداث تطوير أو إصلاح فيها، يفترض أولاً فهم واستيعاب القوانين الناظمة لها والتمييز بين الواقع كما هي والاجتهادات أو الرأي، أي بين ما هو واقع فعلاً، وبين ما نرحب أن يكون واقعاً، فالواقع يكون مدعماً بحقائق وبراهين، أما الرأي والاجتهادات فهي لا تدعو كونها حكماً شخصياً منفصلاً عن الواقع.

2. المصلحة الوطنية تعني البقاء والاستمرار، وهذا هو هدف وجوه السياسة الخارجية، فإن الدول تعيش في عالم يتميز بالبحث المستمر عن القوة، لذلك إن بقاء القوة في يد دولة معينة بشكل دائم أمر غير واقعي، من هنا تكون السياسة الخارجية للدولة مرهونة ومرتبطة بالبحث الدائم عن وسائل المحافظة على الذات أي أن المصلحة الوطنية هي البقاء والقوة للدولة، وهي الجوهر والهدف والمبدأ الرئيس الذي يجب أن تسعى إليه السياسة الخارجية.

3. السياسة أمر مختلف عن الأخلاق، ولا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد على سياسات الدول الخارجية وأنشطتها وعلاقاتها، فالأخلاق التي تحكم الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى هي بالضرورة مختلفة عن الأخلاق التي تحكم الفرد في علاقاته الشخصية مع أفراده، لذا لا يجوز الخلط بين أخلاق الدولة وأخلاق أفرادها، فأخلاق الدولة تحدد وفقاً للمبادئ والأعمال التي تؤدي إلى نتائج سياسية إيجابية لها.

4. ترفض الواقعية اعتبار القيم الأخلاقية ولاسيما السياسية منها متطابقة مع قيم ومبادئ دولة معينة، فكل دولة تقدم مبادئها وأعمالها وسياساتها على أنها أخلاقية أو نموذج أخلاقي قائم بذاته، وبالتالي إمكانية أن تعمم قيمها ومبادئها على المستوى العالمي، ولكن في النهاية الدول متباينة ومختلفة في قيمها وسلوكياتها ومصالحها، وبالتالي لا يمكن تعميم نموذج أي دولة على أنه النموذج الأخلاقي

الذي يجب أن تأخذ به كل الدول، من هنا انطلاق الواقعية من فكرة أن لكل دولة أخلاقها الخاصة، وبالتالي الأخلاق الأنسب والأفعى لكل دولة هي تلك التي تحقق لها أهدافها الخارجية.

5. البعد السياسي الدولي مختلف ومستقل عن كل الأبعاد وال مجالات الأخرى، وهذه الفكرة يشرحها مورغانثو بتقسيمه السياسة الدولية إلى ثلاثة أنواع هي: السياسة التي تهدف إلى الحفاظ على القوة، والسياسة التي تسعى إلى زيادة القوة، أو السياسة التي تعمل على إظهار القوة، وبناءً على هذه الأنواع الثلاثة تحدد كل دولة توجهاتها أو خطوط سياستها العامة في المجتمع الدولي، فإذاً أن تنتهي سياسة الحفاظ على الوضع القائم، أو سياسة التوسيع الإمبريالي، أو سياسة تحقيق الهيبة.

6. اعتماد معيار وضع المصلحة الوطنية فوق أي اعتبار آخر، وبموجب هذا المعيار يمكن تقييم الدول بعيداً عن أي معايير أو انتماقات اجتماعية أو ثقافية، لذلك تل JACK الدول في صراعها مع المحيط الخارجي إلى انتهاج سياسة المحافظة على الوضع عندما تُعد أن قدرتها وإمكاناتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها.

من الجدير بالتبصّر في سياق المبادئ الستة التي طرحها مورغانثو كمبادئ كبرى في النظرية الواقعية، أنواع القوة التي ساقها في السياسة الدولية وهي:

- سياسة الحفاظ على القوة: وبحسب مورغانثو هي سياسة تهدف إلى إبقاء توزيع القوة على ما هو عليه، دون أن يعني ذلك أن الدولة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير في القوة يهدف إلى منع أي تغير جذري في القوة لدى الطرف الآخر.
- سياسة زيادة القوة: تسعى الدول إلى العمل على زيادة قوتها وتحقيق نوع من الهيمنة من خلال الاستيلاء على الدول الأخرى بكل الوسائل الممكنة ولا سيما العسكرية منها.
- سياسة تحقيق النفوذ: أي سياسة التأثير على الآخرين عبر مدخل القوة التي تمتلكها الدولة، أو تعتقد أنها تمتلكها، وتسمى هذه السياسة عادة باستعراض القوة أو العضلات أو المكانة في المجتمع الدولي.

• هنري كيسنجر:



هنري ألفريد كيسنجر (اسمه الحقيقي هاينز ألفريد كيسنجر) باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، يُعد هذا المفكر الاستراتيجي أحد أهم رواد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وكان شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية، ومستشاراً للأمن القومي، ويرى أن العالم في حالة من الصراع الدائم في إطار سعي كل دولة لتحقيق مصالحها الذاتية وتعظيم قوتها وبخاصة العسكرية، وأن استقرار النظام الدولي يرتبط بوجود توازن للقوى بين الدول الكبرى في هذا النظام.

ينطلق كيسنجر من فكرة أن العالم يعيش حالة من الانظام، أو على الأقل في حالة من السيولة الدولية، ورغم أنه أقر أن العالم لم يشهد نظاماً دولياً حقيقياً طوال مراحل تاريخه إلا أنه يرى أن العالم عاش في سلام لمدة تقارب المئة والخمسين عاماً في وضعية يمكن وصفها "النظام الدولي"، وهو النظام الذي تم وضع أسسه في أوروبا الغربية منذ أربعة قرون في مؤتمر السلام "وستفاليا الألمانية" التي جاءت لتضع حدأً لقرن من الصراع الطاغي والاضطرابات السياسية في أوروبا بلغت ذروتها في حرب الثلاثين عاماً في الفترة من 1618 إلى 1648، والتي قامت على خليط من التزاعات السياسية والدينية، وأدت إلى دمار كبير ومقتل أكثر من ربع سكان أوروبا الوسطى.

يحدد كيسنجر تحديات النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين وبالتالي:

1. التحدي المتعلق بطبيعة الدولة نفسها باعتبارها الوحدة الأساسية لهذا النظام، وينتج هذا التحدي عن القدر الكبير الذي تتعرض له الدولة من الهجوم والتفكك ومحاولات تجاوزها، كما يحدث على سبيل المثال في الشرق الأوسط الذي يفتقد العديد من دوله إلى مكونات طائفية وعرقية، وتتدخل في صراع مع بعضها بعضاً.

2. التحدي المرتبط بالتعارض بين منطق المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية في العالم حيث أصبح النظام الاقتصادي الدولي ذا نزعة عالمية Global في حين أن البنية السياسية للعالم بقيت على أساس الدولة القومية، وأدى الرخُم الاقتصادي العالمي إلى إزالة العقبات أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال، في حين لا يزال النظام السياسي الدولي يستند إلى حد كبير إلى أفكار متناقضة بخصوص النظام الدولي ومفاهيم المصلحة الوطنية للدولة أي أن العولمة الاقتصادية - في جوهرها - تتجاهل الحدود الوطنية في حين تؤكد السياسة الدولية على أهمية الحدود.

3. التحدي المتعلق بعدم وجود آلية فاعلة للتشاور أو التعاون بين القوى الكبرى بشأن القضايا المهمة، على الرغم من وجود عدد كبير من المحافل متعددة الأطراف مثل مجلس الأمن الدولي واجتماعات القمة لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، واجتماعات قادة آسيا والمحيط الهادئ في آبيك وقمة شرق آسيا، ومجموعة الثمانين G8، ومجموعة العشرين G20، إلا أن طبيعة هذه الاجتماعات تتعارض مع مسألة وضع استراتيجية بعيدة المدى حيث يتم استهلاك وقت كبير في المناقشات حول جدول أعمال الاجتماعات، أو يركز القادة على القضايا ذات التأثير على الرأي العام، أو تتحول إلى مناسبات إعلامية.

يقدم كيسنجر رؤيته للنظام الدولي على أنه يتكون من نموذجين: النموذج المستقر والنموذج الثوري: النموذج المستقر هو النظام الذي ينتج عن تشكيل شرعية دولية واتفاق بين الدول، وتلعب الدبلوماسية في هذا النموذج دوراً كبيراً في تعزيزه، أما النموذج الثوري فيتمثل في وجود قوة دولية غير راضية عن الأوضاع القائمة والسايدة في المجتمع الدولي، والسعى إلى تغييرها.

حتى يستتب الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي يرى كيسنجر أنه يجب على الدول المؤيدة للشرعية الدولية التفاوض مع القوى الثورية (التي تسعى بشكل دائم إلى تغيير النظام الدولي) من منطلق القوة عبر إظهار استعدادها الدائم للتهديد واستعمال القوة ضدها، والعمل على منع احتمال وقوع حرب شاملة. يضيف كيسنجر أنه يمكن للدول المؤيدة للشرعية أن تلجأ إلى استخدام وسائل محددة لتحقيق أهدافها في مواجهة الدول والقوى الثورية.

لقد حرصت النظرية الواقعية - منذ ظهورها - على التأكيد على طبيعة الشر سواء في الإنسان والطبيعة الإنسانية أم على مستوى الدول وال العلاقات بين الدول حيث إن النظرية الواقعية تجعل محور الشر والعدوان أساس لتقسيم جميع الظواهر وال العلاقات، فالإنسان أناني بطبيعة يميل إلى الشر، ويسعى دائماً إلى امتلاك القوة حتى لو على حساب غيره، وبما أن الطبيعة الإنسانية ثابتة، فهي مشتركة بين جميع الشعوب التي تمارس هذه الطبيعة على المستوى الفردي، وعلى المستوى الدولي (انطلاقاً من أن الدولة هي امتداد للطبيعة الإنسانية).

فالدول تسعى من أجل الحفاظ على قوتها، أو العمل على زيادة قوتها، لذلك تصبح العلاقات بينها علاقات حرب، الأمر الذي يعني أن النظرية الواقعية فسرت الواقع على أنه أساس الشر والعدوان من دون أن يكون للخير والتعاون والسلم أي دور في كل مظاهر الحياة (الإنسان ذاته، الدول، العلاقات بين الدول).

وكنا قد تحدثنا بشكل مفصل في الوحدتين السابقتين عن النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، لكن ذلك لا يعني أن التوجه الجزئي أو الكلي في تفسير العلاقات الدولية هما التوجهان الوحيدان حيث يوجد في الواقع ثلاثة تصنيفات كبرى للنظريات التي فسرت وأسست للعلاقات الدولية.

وعلى الرغم من أننا توسعنا في أحد هذه التصنيفات (الجزئية والكلية)، وذلك لأهميتها وانطلاقاً من أن نظرياتها هي الأكثر انتشاراً، إلا أنه نجد من المفيد قبل الخوض في المبادئ العامة للعلاقات الدولية، نجد أنه يجب أن نتحدث ولو بشكل مكثف عن التصنيفات الأخرى لنظريات العلاقات الدولية، وبعد ذلك سندرس أهم المبادئ في العلاقات الدولية كما حدتها الاتفاقيات الدولية ولاسيما ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

أولاً: التصنيفات الأخرى لنظريات العلاقات الدولية

1- النظرية العامة والنظرية الجزئية:

وهو التصنيف الذي جرى التوسع فيه في الوحدتين السابقتين، فالنظرية العامة تهدف إلى تفسير مختلف الظواهر الدولية من خلال نظرتها الكلية، مثل على ذلك: مفهوم النظام الدولي عند مورتن كابلن الذي ركز على القوة كأحد أشكال التأثير.

أما النظرية الجزئية فهي تدرس الظاهرة الدولية من جزئية محددة وواضحة، ثم تقوم بتعيم نتائجها على كل الظاهرة العامة أي أنها تتناول جانبًا أو شكلاً من الظواهر أو التفاعلات الدولية، مثل: نظرية صنع القرار ونظرية الردع والمفاوضات وغيرها.

2- النظرية الفلسفية والنظرية التجريبية:

تتأسس النظرية الفلسفية على الانطلاق من مسلمات معينة بناءً على قيم محددة مسبقاً بهدف بناء نظام دولي، غالباً ما تكون هذه القيم أخلاقية أو اجتماعية، أما النظرية التجريبية فتسعى إلى الوصول إلى نتائج انطلاقاً من حالات محددة متعددة من دون أن يكون هاجسها التوصل إلى إطلاق أحكام عامة من انطلاقاتها الجزئية.

3- النظرية الاستنتاجية والنظرية الاستقرائية:

تقوم النظرية الاستنتاجية على فرضيات وسلمات معينة لاستكشاف قواعد سلوكية محددة من العام إلى الخاص، أما النظرية الاستقرائية فهي على خلاف السابقة تؤسس مقولاتها على وقائع محددة وحالات واضحة، ومنها تؤسس السمات العامة للظاهرة أي تتطرق من الخاص إلى العام، لأن تتطرق من صنع القرار إلى النظام الدولي.

ثانياً: المبادئ العامة للعلاقات الدولية:

منذ معايدة وستفاليا، ومروراً بإنشاء منظمة الأمم المتحدة، وحتى يومنا هذا، ما زال المجتمع متطلباً بأطرافه وفواكهه، المتعاونة منها أو المتصارعة، يسعى إلى وضع مبادئ عامة للعلاقات بين أطرافه، مبادئ تكون محترمة مع قبل الجميع حتى ولو تم انتهاكها أحياناً، لكنها تشكل الضابط لآليات السياسة الخارجية للدول، ولأساليب تفزيذ هذه السياسة. وأهم هذه المبادئ كما حدتها الاتفاقيات الدولية ولاسيما ميثاق منظمة الأمم المتحدة هي:

أ- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:

يُعد من المبادئ التي يرتكز عليها القانون الدولي، وقد نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة كما يلي: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها".

ب- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:

ترجع جذور هذا المبدأ إلى القرن التاسع عشر بعد ظهور حركات الانفصال والاستقلال في بعض الأقاليم، ويشكل هذا المبدأ أحد المبادئ الأساسية العامة في القانون الدولي والمبادئ العامة الأخرى، واستندت الكثير من الشعوب إلى هذا المبدأ في نضالها للتحرر من الاستعمار، فهذا المبدأ يوفر حق التعامل بين الدول والشعوب على أساس التعايش المشترك والتعاون بين الدول.

ج- مبدأ عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية:

على الرغم من وضوح هذا المبدأ الذي يدعو إلى تحريم استخدام القوة من قبل الدول في علاقاتها مع الدول الأخرى أي ضرورة حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة في ذلك، إلا أن هذا المبدأ لايزال يعني من الانتهاكات العديدة للدول ولاسيما الكبرى منها، حيث تفضل هذه الدول الكبرى اللجوء إلى استعمال القوة في تنفيذ سياستها الخارجية أو تحقيق مصالحها أو التعامل مع الدول، من نماذج ذلك الحرب الأمريكية على العراق، حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استعمال القوة في تسوية الأزمة العراقية، من منطلق مزاعمها أن العراق لا يحترم إرادة المجتمع الدولي.

د- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية:

يعود هذا المبدأ إلى مراحل تاريخية قديمة، حيث ظهر بمثابة استثناء في الفكر الغربي طيلة العصور الحديثة إلى أن جاء ميثاق الأمم المتحدة سنة 1941، ويؤكد هذا المبدأ على ضرورة التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ويعد أساسياً وليس طارئاً على ميثاق الأمم المتحدة أي من المبادئ المؤسسة للأمم المتحدة، وجاء النص على هذا المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة في المادتين الثانية والثالثة التي تنص على الآتي: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلام والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".

وهذا المبدأ يقيد الدول من استعمال القوة لأنها تؤدي إلى إحداث اضطرابات في المجتمع ما يثير التفاعل الدولي، ومن شأنه كما تؤكى منه الداعون إليه أن يؤمن ويكرس لثقافة سلمية دولية تساعده على نشر التفاعل الدولي بطرق سلمية بإعطاء مصداقية أكثر لمبادئ القانون الدولي وندعيم العلاقات بين الدول واحترام إرادة بعضها البعض.

هـ- مبدأ احترام حقوق الإنسان:



لقد بدأت ثورة ما يعرف بحقوق الإنسان في خضم الثورتين الفرنسية والأمريكية، وتبنت هذه الحقوق في ميثاق عصبة الأمم، ومن ثم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا أن ذلك لم يسهم في تكريس هذه الحقوق، وجاء التمييز بين الحقوق الطبيعية والحقوق الاجتماعية والسياسية، على الرغم من كل الآليات التي وضعها المجتمع الدولي لمؤسسة وقوفته هذه الحقوق على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد المحلي للدول.

و- مبدأ التعاون الدولي في إقرار السلم والتنمية:

يُعد هذا المبدأ من المبادئ الحديثة نسبياً من حيث نصه في قانون دولي، لكن جذوره تعود إلى التاريخ، حيث تعاملت الكثير من الشعوب والدول بمضامينه، ومع تطور العلاقات الدولية ونشوء المنظمات الدولية تحول هذا المبدأ إلى عنصر فاعل بسبب حاجة المجتمع الدولي إلى التعامل والتتنظيم الدولي، وأصبح ضرورة من ضرورات العلاقات الدولية، وبينص هذا المبدأ على تحقيق التعاون في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، وغيرها في جميع المجالات، فالدول لم تعد قادرة على حل المشكلات الدولية وتوفير متطلبات البشرية دون تعاون وتنسيق فيما بينها.

ز- مبدأ حسن النية في التعامل الدولي وفي تنفيذ الاتفاقيات الدولية:

مبدأ حسن النية هو مبدأ ثقافي أخلاقي أكثر منه قانوني أو أساسي، ومن دون هذا المبدأ لا يمكن الحديث عن تطبيق الالتزامات الدولية بصفة عامة أو الاتفاقيات الدولية على الخصوص تطبيقاً سليماً وعادلاً ومتحاوباً مع حقوق الأطراف المعنية.

ح- مبدأ حسن الجوار:

يعد هذا المبدأ من المبادئ القديمة التي تعاملت معها مختلف الشعوب والدول عبر التاريخ، ورد كمبدأ أساس وشرط مهم للاستقرار الدولي وحسن العلاقات بين الدول.

ط- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

تم إقرار هذا المبدأ في القرن التاسع عشر على الرغم من أنه كان معمولاً به كشكل من أشكال العرف في العلاقات الدولية، ويعني هذا المبدأ حق كل دولة في اختيار جميع أنظمتها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية بحرية تامة، ومن دون أي تدخل من جانب أي قوى خارجية، وأسس هذا المبدأ فكرة الدولة القومية منذ معاهد وستفاليا، ونص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة.

ي- مبدأ سيادة الدول:

يؤكد هذا المبدأ سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الامتثال (الخضوع) لأي قرارات خارجية إلا بإرادتها أي أن الدولة سيدة قرارها، والدولة سيدة في إقليمها الجغرافي الذي تمارس عليه سيادتها، ويؤسس هذا المبدأ لعلاقات دولية تجمع بين الدول حيث تتمسك كل منها بسيادتها أي أن البيئة الدولية وفقاً لهذا المبدأ هي بيئة تعدد مراكز القوى بتنوع الدول، وتتأكد كذلك حرية كل دولة في تحقيق مصالحها بكل الوسائل (دون أي قيود عليها) بما في هذه الوسائل اللجوء إلى القوة المسلحة وعليها أن تتحمل العواقب، فكل دولة في البيئة الدولية تسعى إلى تحقيق مصالحها في ضوء قوتها، كما أن مقدرتها على تبني وتحقيق أهدافها تتناسب طرداً مع حجم قوتها (قوة قطبية عظمى، أو قوة درجة ثانية كبرى، أو قوة درجة ثالثة صغرى).

ك- مبدأ الولاء القومي:

المقصود به أن يكون ولاء الأفراد والشعوب هو للجنسية التي يحملونها، فقد اعتبر المؤتمرون في وستفاليا أن من شأن هذا المبدأ الفصل والحلولة دون اندلاع الحرب الدينية مجدداً.

على الرغم من إقرار هذا المبادئ السابقة جميعها رسمياً وقانونياً على المستوى الدولي إلا أن ذلك لم يعني التزام الدول في تطبيقها والخضوع لها في سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية، فتطبيق هذه المبادئ يخضع عادةً لمصالح الدول التي لا تتوانى عن انتهاك هذه المبادئ إذا ما تعارضت أو تصادمت مع مصالحها.

الوحدة الثامنة

مصطلحات ومفاهيم في العلاقات العامة الدولية

مصطلحات ومفاهيم في العلاقات العامة الدولية

: (1) القانون الدولي (International Law)

القانون الدولي نوعان: القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص، الأول يختص بحل النزاعات الدولية بين الأفراد والشركات، بينما يحكم الثاني العلاقات بين الدول، ويتضمن أموراً متعلقة بملكية الأرض واستعمال البحار وضبط التسلح وحقوق الإنسان.

: (2) النظام الدولي (International system)

يُستخدم هذا المصطلح المشتق من تحليل الأنظمة في سياقين اثنين في العلاقات الدولية، أولاً كوصف وثانياً كمستوى تفسيري للتحليل، والنظام الدولي هو طريقة أخرى للإشارة إلى نظام الدول، وعلى صعيد الدولة يمكن اعتبار الجماعات والمصالح ضمنها أنظمة فرعية أي أن النظام الدولي مسيطر على الأنظمة الفرعية، كذلك يُستخدم النظام الدولي بمعنى آخر هو تحديد المستوى المناسب للتحليل الذي يجب إقامة الشروح عليه، ويمثل والتز Waltz وغيلبين Gilpin الكتاب الذين جادلوا بأن النظام الدولي يحدد بشكل أساسي سلوك فرادي الفاعلين من الدول ضمن ميدانه، فال مهمة الأولى للتحليل هي اكتشاف خصائص النظام التي تشبه القانون والتي يتبعون على جميع فرادي الفاعلين أخذها بالاعتبار، فالأمن كثيراً ما يُعد هدفاً أزلياً للدول بسبب الطبيعة الفوضوية للنظام.

: (3) السياسة الخارجية (Foreign policy)

هي النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل، وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي، ويفيد مصطلح "الحدود (boundary)" ضمنياً أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بينتين: بيئه داخلية أو محلية وبيئة خارجية أو عالمية، لذا فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقعان عند التقائه هاتين النقطتين ويسعون إلى التوسط بين الأوساط المختلفة.

: (4) الدولية (Internationalism)

مصطلح يشير إلى مبادئ وإيديولوجيات مختلفة ترمي إلى تجاوز السياسة المتمركزة على الدولة، ويركز بدلاً من ذلك على المصالح العالمية، أو على الأقل على المصالح التي تتخطى الحدود القومية، ويقترب عادة بالمتاليلية أو الطوباوية في الفكر الدولي، وبهذا المعنى فإنه يُطرح كديل عقلي وأخلاقي للمفهوم الضيق للقومية التي يفترض بأنها تخلل التفكير الواقعي.

: (Diplomacy) 5 الدبلوماسية

هي فن إدارة العلاقات عبر التفاوض، والقدرة على التعامل مع الآخرين (دولًا أو أفرادًا) للهروب أو الحصول على شيء في جميع الاتجاهات، ويُطلق هذا المصطلح غالباً على الساسة ورجال الدولة من قبل، أما الآن فجميع التعاملات حتى على مستوى الأفراد العاديين، وتُعرف الدبلوماسية بأنها فن وعلم إدارة التواصل بين الدول، وعادة ما يقوم بعملية الحوار وعقد الصفقات التجارية العالمية وتوقيع المعاهدات الدولية طاقم محترف يتكون من الدبلوماسيين، ويعبر مبسط ترمذ الدبلوماسية إلى فن الحوار والمخاطبة في التوصل إلى أكبر قدر من المكاسب الاستراتيجية على حساب الفريق الدبلوماسي الخصم.

: (Attitude) 6 موقف/اتجاه

يقصد به نزعة (ميل) للقيام بعمل أو التصرف تجاه موضوع ما، ويعُد عاملاً محفزاً في العلاقات العامة مؤلفاً من ثلاثة أبعاد: البعد المؤثر (تقييم الانفعال)، البعد المعرفي (تقييم المعرفة)، والبعد الدلالي (التقييم السلوكى).

: (Interdependence) 7 الاعتماد المتبادل (الترابط)

في السياسة العالمية تكون العناصر الفاعلة متصلة بعضها بعضاً بحيث إنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل في ظرف واحد على الأقل، في مكان واحد على الأقل، فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين، ففي أي نظام من العلاقات كلما ازداد عدد الفاعلين وزاد عدد الأماكن والظروف ازداد الترابط.

: (Advocacy) 8 تأييد

تأييد أو دعم لأمر ما هو بمثابة نتاج لحملة تم التخطيط لها.

: (Attitude Change) 9 تغيير الموقف/الاتجاه:

التغيير أو الانتقال في اتجاه الجمهور المستهدف في أثناء حملة ما وبعدها.

: (Balance) 10 التوازن

قيمة أخلاقية تشير إلى الموضوعية أو العدالة.

: (Neutralism) (11) الحياد الإيجابي

يُقصد به عدم تأييد أي طرف على حساب طرف آخر، ومناصرة القضايا العادلة في العالم مثل حق الشعوب المستعمرة في الحرية والاستقلال، وحق الدول في التصرف في ثرواتها الوطنية، ومحاربة الأحلاف العسكرية.

: (Autonomy) (12) الاستقلالية

القدرة على التصرف باستقلالية من خلال استخدام أساليب عقلانية وموضوعية.

: (Engagement) (13) التفاعل

أي عمل أو رد فعل من قبل مجموعة مستهدفة من الناس ناتج عن اتصالات نشطة يخلق الحافز النفسي أو العلاقة والمشاركة العاطفية، ويعطيه القدرة على التفاعل من خلال المشاركة.

: (Force) (14) القوة

تتصل القوة اتصالاً وثيقاً بالأفكار المتعلقة بالسلطة (power) والإكراه، وتتصل عادة في العلاقات الدولية باستخدام السلاح، وإن كان ذلك ليس بالضرورة، وهي في الواقع الأمر مظهر مادي لكيفية انتقال علاقات السلطة (power) إلى بعد ينطوي على العنف، ولا تنطوي جميع علاقات السلطة (power) على استعمال أو التهديد باستعمال القوة، لذا يمكن اعتبار القوة بهذا المعنى مجموعة من الأفكار أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً.

: (Influence) (15) السطوة/النفوذ

مصطلح وثيق الصلة بمفهوم القوة ولله معنian: الأول هو شكل قسري للقوة، ويمكن تحليله مثل القوة بوصفها قدرة ويوصفها علاقة، ثم إن علاقات السطوة مشابهة لعلاقات القوة بمعنى أنها يسعين إلى "جعل" شخص ما يفعل شيئاً ما كان ليفعله بخلاف ذلك، فيتم إقناع الهدف بتغيير رأيه بدلاً من إجباره على ذلك.

: (Authority) (16) السلطة

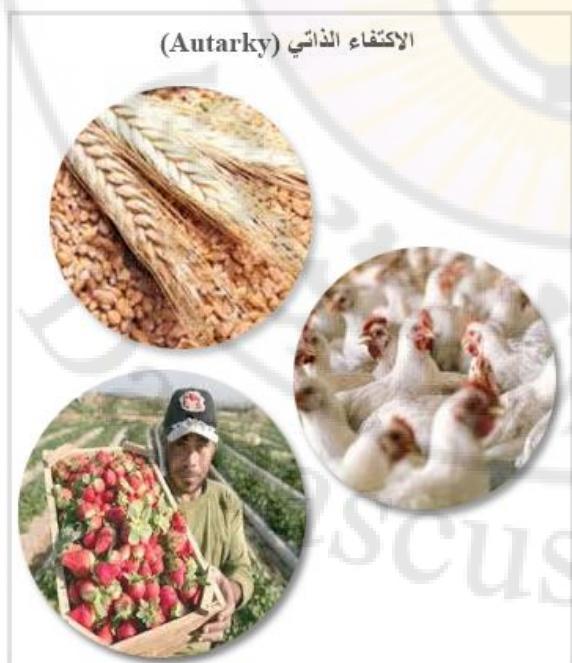
تتمثل بشخص أو مؤسسة تضفي على التصرفات والأوامر صفتها الشرعية، وبهذا المعنى يجب تمييزها عن القوة التي تدل على القدرة وليس على الحق، فنقص السلطة العامة والمقبولة هي التي يقال إنها تميز

السياسة والقانون الدولي عن القانون المحلي، وبناءً على ذلك يجادل بعض الكتاب بأنه بالنظر لغيابها فإن القانون الدولي ليس قانوناً بالمعنى المعروف كما أن السياسة الدولية هي سياسة فقط على سبيل المثال، كما يجادل في كثير من الأحيان المثاليون في مجال الفكر القانوني، منطلقين من القياس المحلي بأن حل الصراع الدولي المتواصل المستمر يمكن في إيجاد سلطة عالمية لتنظيم العلاقات وإرساء قواعد نظام قانوني وتسوية المنازعات، ويجادل منظرون آخرون بأن غياب سلطة عالمية هو مصدر قوة، وليس مصدر ضعف في العلاقات الدولية إذ إنه يدعم الحجج المؤيدة لسيادة الدولة وحريتها واستقلالها.

(17) ميزان القوى (Balance of power)

مفهوم عام وأساس في العلاقات الدولية، ويتميز مارتن وايت (Martin Wight) بين تسعه معانٍ مختلفة لهذا المصطلح: توزيع متوازن للقوى، المبدأ الفائق بوجوب التوزيع المتوازن للقوى، التوزيع الراهن للقوى، توزيع محتمل للقوى، مبدأ التوسيع المتساوي للقوى العظمى على حساب الضعفاء، المبدأ الفائق إنه يجب أن يكون لطرف من الأطراف هامش قوة بغية تفادى خطر أن تصبح القوة مورعة على نحو غير متساوٍ، دور خاص في الاحتفاظ بتوزيع متساوٍ للقوى، ميزة خاصة في التوزيع القائم للقوى.

(18) الاكتفاء الذاتي (Autarky)



يلتبس هذا المصطلح أحياناً مع مصطلح "حكم الفرد" (autarchy)، ويشير هذا المصطلح إلى غياب التجارة وبالتالي إلى الاكتفاء الذاتي، ويستخدم هذا المصطلح كثيراً في الاقتصاد الدولي على أنه بالنظر للعلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة في النظام العالمي، فإنه يمتّ بصلة إلى كليهما، كما أن الاكتفاء الذاتي التام شيء متعدد.

: (Nationalization) التأميم (19)

التأميم (Nationalization)



مرحلة تمر بها الدولة المستقلة في إطار عملية نقل الملكية وإرساء قواعد السيادة، بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها، مثل على ذلك تأميم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لقناة السويس وإرجاع ما لها من حقوق وما عليها من واجبات إلى الدولة (أي تكون ملك للدولة) بما عليها من واجبات وما لها من حقوق.

: (Imperialism) الإمبريالية (20)

الإمبريالية (Imperialism)



هي سياسة توسيع السيطرة أو السلطة على الوجود الخارجي بما يعني اكتساب أو صيانة الإمبراطوريات، وتكون هذه السيطرة بوجود مناطق داخل تلك الدول أو بالسيطرة عن طريق السياسة أو الاقتصاد، ويطلق هذا التعبير على الدول التي تسيطر على دول تائهة أو دول كانت موجودة ضمن إمبراطورية الدولة المسيطرة.

(21) الديكتاتورية : (Dictators)

الديكتاتورية (Dictators)



شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة مطلقة في يد فرد واحد (دكتاتور)، ويشير هذا المصطلح إلى شكل من الحكم المطلق لفرد واحد دون التقيد بالدستور أو القوانين أو أي عامل سياسي أو اجتماعي داخل الدولة التي يحكمها.

(22) الشيوعية : (Communism)

الشيوعية (Communism)



نظيرية اجتماعية وحركة سياسية هدفت إلى السيطرة على المجتمع ومقدراته لصالح أفراد المجتمع بالتساوي، ولا يمتاز فرد عن آخر بالمزايا التي تعود على المجتمع، وتعُد الشيوعية (الماركسية) تياراً تاريخياً من التيارات المعاصرة، والأب الروحي لها هو كارل ماركس، وحسب الرؤية الماركسيّة فإن الشيوعية هي مرحلة حتمية في تاريخ البشرية تأتي بعد مرحلة الاشتراكية، ومن ميزات العهد الشيوعي أنه عهد أممي، وتزول الدولة تلقائياً وتضمح حيث يتلاشى وجودها.

: (Liberalism) الليبرالية/ التحررية (23)

الليبرالية/ التحررية
(Liberalism)



مذهب رأسمالي اقتنى ظهوره بالثورة الصناعية وظهور الطبقة البرجوازية الوسطى في المجتمعات الأوروبية، وتمثل الليبرالية صراع الطبقة الصناعية والتجارية التي ظهرت مع الثورة الصناعية ضد القوى التقليدية الإقطاعية التي كانت تجمع بين الملكية الاستبدادية والكنيسة.

: (Revolution) الثورة (24)

الثورة كمصطلح سياسي هي الخروج عن الوضع الراهن سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ من الوضع القائم، وللثورة تعريفات معجمية تتلخص بتعريفين ومفهومين: الأول تقليدي قديم وضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية، وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة، أما التعريف أو الفهم المعاصر والأكثر حداً فهو التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته "الآلة" أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات وتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتبادية.

: (Civil War) الحرب الأهلية (25)

الحرب الداخلية في بلد ما، والتي يكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان، كل فرد فيها يرى في عدوه وفي من يريد أن يبقى على الحياد خائناً، لا يمكن التعايش معه، ولا العمل معه في التقسيم الترابي نفسه.

: (Cold War) الحرب الباردة (26)

الحرب الباردة اصطلاح أطلق على العلاقات الجديدة التي نشأت بين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية خلال الفترة بين نهاية هذه الحرب وإنهيار الاتحاد السوفيتي، وكان هدف كل منهما خلال تلك

المرحلة هو الحصول على مناطق نفوذ عسكري أو سياسي وتوسيعها كلما كان ذلك ممكناً، والطرفان وإن كفا عن استخدام السلاح إلا أنهما لم يتوقفا عن تطوير قدراتهما العسكرية والدخول في سباق تسلح لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل إضافة إلى سعي كل من الطرفين للاستثمار بمناطق نفوذ على حساب الآخر وإنهاكه عن طريق إشعال حروب محدودة لاستنزاف الخصم، وخلال تلك الفترة التزم الطرفان بالقواعد التي شكلتها هذه المرحلة، ولم يتجاوزاها إلى حرب ساخنة حتى في أشد الأزمات بينهما، كما هو الحال في الأزمة الكوبية.

(27) العقلانية (Rationalism)

مصطلح مستمد من علم الاقتصاد، ومفاده قيام الفاعلين الاقتصاديين بتعظيم مكاسبهم، أو بتعبير آخر تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع (utility maximization)، وقد دخل مفهوم العقلانية إلى العلوم الاجتماعية من خلال تصور الإنسان الاقتصادي التوجه (homo economicus)، فصانع القرار الذي يفكر بمنطق اقتصادي (عقلاني) يتخذ مواقفه وفق حسابات الربح والخسارة، فهو يختار من بين مجموعة من البدائل، وذلك بحسب النتائج المتترتبة عن كل واحد منها وانعكاساتها على مصالحه، ومن ثم ينتقي الاستراتيجية التي تعود عليه بأفضل المحصلة.

(28) مقياس/ معيار (Benchmark)

اختبار مؤشر الأداء الرئيسي الذي جرى التخطيط له (KPI) للتأكد فيما إذا كانت حملة ما تتبع مسار الهدف المنشود والمرحلة المتوقعة مقارنة مع التوقعات.

(29) الأخلاق (Ethics)

وسيلة حسن التصرف بعمق ومسؤولية في إطار العلاقات العامة، وكذلك التعامل مع المشاركين في البحث، والبيانات التي تم جمعها، والنتائج التي تم التوصل إليها.

(30) حلف الشمال الأطلسي الناتو (North Atlantic Treaty Organization) :NATO

تأسس عام 1949 بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 نيسان سنة 1949، ومقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا، والدور الرئيس له هو حراسة حرية وحماية الدول الأعضاء فيه من خلال القوة العسكرية، ويعمل دوراً متزايداً في إدارة الأزمات السياسية، وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابع لها ما يساهم في تحقيق تنظيم عسكري لهذا

الحلف، وتوجد دول ذات علاقات ممتازة بحلف الناتو إلا أنها ليست جزءاً منه بشكل رسمي، وتسمى حليفاً رئيسياً للحلف (Major non-NATO ally).

(31) الشركات متعددة الجنسيات (MULTINATIONAL COMPANY)

شكل من أشكال الاحتكارات تتميز بالقدرة المالية والتكنولوجية وتنوع نشاطاتها لتشمل أكثر من قارة، وكذلك توسيع مختلف الجنسيات.

(32) العالم الثالث (The Third World)

مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، يقصد به الدول على الدول التي لا تتبع إلى العالمين الأول والثاني، وهما الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية هي دول ذات المستوى المعيشي المنخفض مقارنة بالدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتعاني هذه الدول من التخلف الاقتصادي.

(33) حق الفيتو (veto)

حق الاعتراض على أي قرار يقدم إلى مجلس الأمن دون إبداء أسباب، ويُمنح هذا الحق فقط للأعضاء الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن وهم: روسيا، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة، ولم يرد لفظ (فيتو) في قانون الأمم المتحدة بل ورد لفظ (حق الاعتراض).